

شعبت قدیم الفنا
فیه شهر چهارم الفنا
اسم ۱


بازرسی شد
۶ - ۳۷

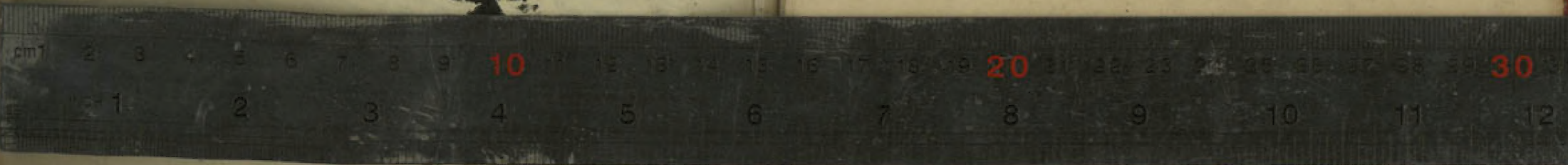
۹۴۰۳

بازدید شد
۱۳۸۲

۲۹۵

۹۵۳۴-۳


کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب: فقه (ع)	مؤلف: شیخ محمد حسن عرب (دولت)	
موضوع:		شماره ثبت کتاب
شماره قفسه: ۹۴۰۳		۱۵۹۷۲ ۱۳۴۱۳



خطی - فهرست شده
۹۴۰۳

۲۹۵

۹۵۳۴-۳

کتابخانه مجلس شورای ملی		 شماره ثبت کتاب ۱۵۹۷۲ ۱۳۴۱۳
کتاب: فقه (شرح)	مؤلف: شیخ محمد حسن عرب (دولاب)	
موضوع: فقه		
شماره قفسه: ۹۴۰۲		

خطی - فهرست شده
۹۴۰۲

۹۴۰۲ - ۳۷
بازرسی شد

ز دید شد
۱۳۸۲

۹۴۰۲
م

شعبت قدیم الفنا
فقه جابر الفنا
۱۳۸۲



بسم الله الرحمن الرحيم

قال كتاب الاطعمة والاشربة والنظر فيه
يسند على بيان اقسام سنة الاول في حيوان
البحر ولا يقبل منه الا ما كان سمكاً فلس
سواء بقى عليه كالشبوط والبياح او لم يبق
كالنفت اما ما ليس له فلس في الاصل كالجرى
ففيه رايان اشتهرهما التخرج وكذا الزمار
والمار ما هي في الزهر ولكن اشتهر الرابينين
هنا الكلا هير اقول المرجع فيما يحل اكله فنفه ويحرم
او يحل شره فنفه ويحرم الا الشرع اذا لا يحل للعقل فذلك
لعدم اطلاعه على خواص الاشياء وعلى منافعها ومفارها
على التفصيل وان قد يطلع على بعض النافع او على بعض المفسد

الا



الا ان ذلك غير كاف في الحكم بالحل او بالحرمة واقفا بحيث يكون مقصدا
على جميع الادلة التسمية الدالة على حلاله فذلك نعم قد يحكم بذلك حكما
ظاهرا يامر به وطابعهم ورود الشرع على خلافه وحيث فالحكم للمفسدات
او البحث في بيان المحفوفات ومعرفة احكامها من الدلالة ولو باطلاق
او عمومها فان وقت يعلم سبق عندنا بحول الحكم شرعا لم يحج الى
البحث عن حكم المجبول حكمه وان لم نف نف ذلك احتجنا الى البحث عن
معرفة حكمه كما هو واضح كوضع ان البحث في صيوان البحر بقية من
وجهم الاول في الاصل في حل هو محل الا ما خرج بالذليل او
احوته الا ما خرج بالذليل وظاهر المتن ونحوه المصير الى التنازل هو
المشهور كمن عرف به كثير منهم شهرة عظيمة كادت ان تكون اجماعا
ولعله لا حالة عدم قبوله للتذكية الشرعية المبني للاكل الى من الحكم
التوقيفية فيقتصر فيها على المتيقن ولا فرق بين كون الزمان بعد حكاية
اقوال العامة انه عندنا انه لا يحل الا سمكه له فلس لا غليل والاشربة
والغنية وعلى الشرع وكثير من البارات الاجماع عليه حتى اولى امر
بل في الخلاف فنبهت الى اجماع الغرة واخبارهم ولعل منها فخر حار
بن عثمان قال قلت لابي عبد الله جعلت فداك الحين ان
ما يؤكل منها فقال ما كان له فشر فقلت له جعلت فداك

ما تقول في الكنعان فقال لا بأس باكله فقلت له فان لم يكن له قشر فلا
 يلبس وكنه سمكة ريشة الخلق تحتك بكل شيء فاذا نظرت في اصل
 اذننا وجدت لها قشرا وجر مسعدة بن صدقة عنه ٢ انه قال ان
 امير المؤمنين كما يركب بغلة رسول الله ٢ ثم يمر بسوق ابيها فيقول
 الا لا تأكلوا ولا تبيعوا ما لم يكن له قشر وروى في ما بناه على سمكة ابيات
 لجميع حيوانات البحر هو غير بعيدا لمفهوم السمك كما قد يفهم من بعض
 العبارات وقد عرفت منها انهم في حمار عن ابي عبد الله عن الربيع نقلا
 لا تأكله فانه لا تعرفه السمك حمار والامر سهل وقد يستدل على الاصل
 لجميع ما دل على تحريم اكل الميتة بناء على ارادة ما فارقته الروح منها خرج
 منها الذبوع والمخور وغيرهما كما لو كانت ذكية شرعا وبقوا في كل قتل
 او بناء على ارادة غيرها منها ولكن قد خرج منها ميتة السمك وغيره ما
 ثبت قبوله للتفكيكية كالحمار وغيره على تقدير نبوته وبقاها في
 واخلا في عمومها ويستهد لارادة هذا الفحش في الآيات والمفهوم
 عبارات الامم في موارد شتى وعن النبي ٢ انه قال احدثت لكم
 ميتتان وقد كان فالتيت ان السمك والجراد والدمال الكبد والحمول
 ومن قال يحل من الميتة فقد ترك العمل بالجحش واختلف وغيره
 بل العمل المفهوم من هذا الخبر تحريم ما عدا السمك ابيضها فاما قبل فوجبه
 حماره في خبرهم جميع ما هو ليس في افراد السمك ولكن مع ذلك كله

منها

٢ غيرهما
 في خبرهم جميع ما هو ليس في افراد السمك ولكن مع ذلك كله

ففي

فمن بعض العامة اختيار الاول وما لم يكن له قشر من قشره مطلقا
 او لولا الاجماع متمسكا بما جازاه الا بانه في كل شيء كما قيل ويجوز قوله
 احل لكم صيد البحر وطعامه من عاكف والسيارة الآية ونحوها مع
 قوله الطهور ماؤه الحلى ميتة ونحو ذلك مع عدم بثوث النجس
 عنها كما قيل وصنف الكل في امره وجبه شتى كما عرفت في كثير من
 الاواخر من قبل بان ذلك من الواسوس الناشئة من اقلال الفقه
 وجب مخالفة الامم والامر سهل والله اعلم الوجه الثاني في بيان
 ما خرج عن احواله التحريم او قيل لم يخرج عنها وهو امور منها السمك
 الذي فلس كما اوجع عليه بن بل وبهي كانه الملبس بل لعلم من
 ضرورات الدين وهو المتفق من الكفا بالمعنى والمتواتر من سنة
 سيد المرسلين ٢ وسنة اهل بيته الطاهرين ٢ كبريهم ابي سلم عن ابي جعفر
 انه قال كل ما له قشر من السمك ما ليس له قشر فلا تأكله ومن سئل فترى
 عنها انها قال ان امير المؤمنين ٢ كان يكره ايجريت وكان يقول
 لا تأكل من السمك الا شئ عليه فلووس وكره المار ما هو وقبه
 حقا من غير ما عدا الله ٢ انه قال كل ما لم يكن له قشر من السمك فلا
 تقربه وقد سئل عن الامم ٢ انه كان يركب بغلة رسول الله ٢
 ثم يمر بسوق ابيها فيقول لا تأكلوا ولا تبيعوا ما لم يكن له قشر
 من السمك ومن سئل الفقيه عن القم ٢ انه قال كل من السمك ما كان

+

ابن

الحیوان والقران الا احرز به عنده وكل شيء من البحر ليس
قشر مثل الورق وليس بحرام انما هو مكروه وجز ابن مسلم
عن ابي عبد الله عن ابي جري والماراه والزهر واليس
قشر من السمك احرام هو فقال ١ اقر هذه الالبه قل لا
احد الاية فقال ٢ انما احرام ما قسم الله به ورسوله فكتب به
ولكنهم قد كانوا يعاقبون شيئا ففهم نفاقها وجزى ابي
وحكم الى الكلب بكرامة اجزى ذلك غيره الى غير ذلك الا ان
الجميع غير صريح في اهل لا مكان حمل الكرامة فيها على التحريم بل
لعله المتعارف منها فمنهم ٣ واهل الميتة والالبه الشريفة
على غير المذبح والمنحور فتكون دالة على تحريم جميع ميتات
البحر ضريح منها فصوص السمك الذي لم يفسد الباق من
اجزى وغيره على التحريم مع ان استشهاده بها لعله ظاهري
ارادة النقية منه ٤ فاجابة بها على ظاهر ما يفهم منها الموافق
لنصوص العامة وان كان الراد منها ما يوافق مذهبنا بقريسته
نصوصنا عنهم فانهم اذ لم يبرادوا الكتاب ونسب اليه
مع ان بالتحقيق شيئا من موارد كثيرة وقد يكون مراده
بقوله كانا يعاقبون شيئا ففهم نفاقها وجزى ابي
وذلك نعم من التحريم والكرامة التي هو دافع فلا يظن ان كل السمك
ومما الزمار والماراه والزهر وقد اختلفوا في تحريم
الكل

الكل

وعنه

الكل وكرامته على قديس شهر الكرامة كما في المتن وهو خيرة
التنزيهين والنافع وكثير من العبارات تمتك بعد ما حمل
كتبا ودرسته المقتصر على خروج اجزى منها فقط ونصوص جزى
اجل وحكم المقتصرين على استثناء من نفس الكرامة المراد منها التحريم
قطعا كمن عرف به الشيخ وغيره للاتفاق على نبوت اصل البرجوة
فيها عندهم وحج فحمل النفاها الى معة فيها وبان اجزى على ذلك ايضا
وهو جدي في النظر والنصوص لا ان التام في سابق النصوص
ان بقية وغيره كجزى احيى صاحب الحيات قال فربما بسببك تتلق ابا
احسن الرفاء وقد فرغت المديته وقد قدم هو من سفر له فقال ١ ويك
يا احمق لعل معك سمكا فقلت نعم يا سيد جئت فذلك فقال
انزلوا فقال ويحك لعله زهر فقلت له نعم فارسته فقال ٢ اربوا
لا حاجة لنا فيه والزهر سمك ليس له قشور الى غير ذلك قد شرف الفقيه
على القطع باقى واحكم بالتحريم فجميع افراد ما لا قشر فيه من السمك كما هو
مقتضى الاجامات المستفيدة او المتواترة وحج فلان بدخول اجزى
على كونه اجزى مثالا لجميع ما لا قشر فيه فتكون المراد منها انه لا يحرم
ما لا قشر له اصله ولعله لذا قال في فلان وسيد وكثير منهم على التحريم
كأن سيد واكثر الاصحاب وعليه الفتوى في التنقيح بل ربما ادعى عدم
القول بالفصل بين الجميع وقد ادعت الشهرة عليه بناط وان لا وجه لنبوة
الكرامة بناط الشهرة ولعله كذلك وما في التنزيهين لعله لمجد امكان الجمع

بين الاخير والافقوى بذلك كنعمة كبر منهم حيث نسبوا اليها
 احق الفرق بينها وفالشيخ وغيره عن موضعين من النهاية القول
 بتجريم الجميع كهي فرة الكاتب والحق القدوق وغيرهم وهو
 مسند اجماع الا تفرق والخلف والسريرة وغيره الى غير ذلك
 مما يقف بعدم وجود القول بالفصل بين ايجز وغيره او بشدة
 ضعفه على تقدير وجوده وذلك كما افترقوا في الشاهد على طرح نفسه
 او على ما يليها او على حملها على التفتية كما فيه كبر منهم فلا فائدة من ذلك
 تنبهاً الاقل ما سبق من هذه المسئلة فخير بولس قد ذكر
 بعضهم انه لم يجد في عملها فلا يسوغ لنا العمل بها للاصل الا ان شهد
 التجربة بذلك فنية انما لم نجد في العمل بها فلا اعراض عنها
 وعدم التعرض لبعض الاحكام فكلهم كسب من قواعد التجزية والنفوس
 كاي حوزة فحالة فلا بأس بالعمل بهذا الخبر لو جوده والكلام وغيره فهو
 من حسنة او حسنة كقيل فحق فيكون علامة شرعية عند الشك في العمل
 بالحق او دعوى ان اعم من ذلك فلا تكون علامة عهدتها على متنها
 فلا حظ وتامل والله اعلم الثاني قال الشيخ في النهاية ويعبر ان اكل
 لوز والمار هو غير ذلك من الموات فان عاودة ثمانية عشر
 ثانيا فان احتمل شيئا من ذلك وجب عليه القتل وفالمسألة
 احكم المبرور غير يجب فان جميع من خالفنا في العمل فان يكون بحسنة
 واهي بانفسهون فيه كما سبق وانما يقتل من يستحل حواء او استحل ما

العلامة
 بالدين والراي والكتب
 والافقوى

اجم

اجمع المسلمين على تحريمه بل لا يفرق بك حيث يكون قد علم تحريمه من دين الاسلام
 ضرورة كالحكم والميتة وابن هذا ما ذكره المسلم على حالته تحت القبح
 ومن يتبعه وقد بين بان الرد من الشيء الموصى استحالة للقتل انما هو
 ذلك فاقعة لاجمع المحرمات ولو كانت عند البعض كالمقام وخوف
 والموجود في النهاية انه يعبر اكل الحوز والمار هو مسوغ السكين
 كلها والطلى او مسوغ البر والتبع وسباع الطير وغير ذلك من الموات
 فان عاود ثانيا فان احتمل شيئا من ذلك وجب عليه القتل ومن باب
 من شر باجمروا وغيره مما يوجب الحد او التاديب قبل قيام البينة عليه
 سقط عنه الحد فان قد يشترط الموقر وجوب القتل على مستحل الاحرام
 القدر ورون وغيره كاي هو صريح قبل ذلك كما في حيث قال ومن شر
 الحمة مستحل لها حل دمه ووجب على الدمام ان يستب فان تاب
 اقام عليه حد الشرب ان كان شر به وان لم يثبت قتله ولا يستحل
 لما عدا حوز من السكر استحل دمه وللامام ان يعززه ان راي ذلك
 حوايا الى ان قال ومن استحل اكل الميتة او الدم ولم يختره بحق هو لول
 على فطرة الاسلام فقد ارتكب ذكرا من ذل الاسلام ووجب عليه القتل
 بالاجماع المغير ذلك كما هو كالقبح في اربعة ذلك فاقعة فلا حظ من
 ولا تغفل والله اعلم ان لث قال ابن سعيد وجميع وعي صغير محمد

ادب ثانيا

الربيع بأثره المفعول وبأثر المعصية
المكثرة والآفة المشقة ومقتدات
النفس العلية وهي الغيرة التي ينبغي لمحمد

البلد محوثة - صفات السمك
عبد الله

قال لا اله الا انت جليلة كريمة ارحم الراحمين
استجب واسئلك والاراد

مثل الشئ ٢٤ اولاً فقلت قد جئتكم بها فضحك ٢٥ فاريتها اي
 فقال ٢٦ ليس بأس مسنداً الى مسعدة بن صدقة قال سئل ابو
 عبد الله ٢٧ عن الرثيث فقال ٢٨ لا بأس باكله ولو دوت ان عندنا
 منها ونحوه عن وثب الاسناد اليه وعنه ٢٩ مسند الى رجل انه قال
 سئل ابو عبد الله ٣٠ عن الاربيان فقال ٣١ هذا الحذنة منه في ليل
 الرثيث فقال ٣٢ كل فانه جنس من السمك ثم قال ما اترادى
 ثقلي في شري ومسند الى رجل من اهل البصرة قال عمل رجل من اهل البصرة
 الاربيان الى ابو عبد الله ٣٣ فقال ٣٤ ان هذا حذنة منه عندنا شئ يقول
 له الرثيث يستطاب اكله ويؤكل رطباً وياقاً وطينياً وانه
 اصحابنا يخافون فيه فمنهم من يقول ان اكله لا يجوز ومنهم من يأكله
 فقال ٣٥ كل فانه جنس من السمك ثم قال اما ترش ثقلي في شري
 ذلك من النصوص الى لا تقارن في خبر عمار الى بق الذر لا يعض عن
 طرحة او حمله على الكرامة او على مزب من الرثيث لا قشر له فانه
 المستفاد من قوله اخذوا على في صفها ان منهم من يعضها
 بذات القشور فيجوز اكله ومنهم من يعضها بسم القشور فلا
 يجوز اكله والى عرفت عليه انما رز است القشور فباح
 اكله فلا حظ وتامل والله اعلم قال ٣٦ ولا يؤكل
 السلحفاة ولا الضفادع ولا الشيطان

فلا يشاء

ولا شئاً من حيوان البحر كالكلب وخشيرة اقول لا خلاف في
 شئ من ذلك بين اهل ظاهر كثير من العبارات اجماعاً على ذلك بل هو
 صحيح جعفا اليه والنصوص الى بقه ظاهرة في ذلك اليه ولو جعده عدم
 القول بالفتنة في اجمع مع خبرنا بن جعفا عن ابيهم انه قال لا يؤكل اكل
 البحر ولا السلحفاة ولا الشيطان قال وسئل ٣٧ عن اللحم الذي يكون في
 اصداف البحر والفرات ان يؤكل فعلى ذلك لحم الضفادع لا يؤكل اكله ونحوه
 عن وثب الاسناد وعنه ٣٨ ونحوه عن كنه مسند الى الله انه قال لا يعض اكله
 الا غير ذلك من النصوص الى بقه وغيره فلا حظ وتامل والله اعلم تبيين
 الاولى ابدال الكلب كخبرنا بن الله والبقرة واخليل ونحوه مما يجوز اكله
 مع كونه فائز لانه اولى باقتل اكله في وجوه كما هو واضح كوصف عدم
 الملازم بين حرمة اكله وبين عدم قبوله للتذكية لا عقله ولا شرعاً فقد
 يقال يقتلها فيهلك وباصداً حكم المذكرة عليه وج فيذكر بالبيع
 ونحوه ان كان ذاك في نفسه سائلاً او مطم ان كان على صورة ما يذكر بذلك
 او يذكر بتذكية السمك اطلاق الاكل مطم وان كان ذاك في نفسه سائلاً او مطم
 غير ذاك في نفسه سائلاً والافعال الى او النحر الى غير ذلك من الالحالات التي
 لا يشاء شئ منها مع اكله عدمها اجمع خصوصاً مثل اكله بتذكية فخر
 البحر ونحوه مع عدم عدم او اطلاق فانه في التذكية بحيث يخرج من اكله
 كما يظهر مما مر في المباحث ان بقه مع بطلان القياس ونحوه عندنا خصوصاً

مع عدم معلومية العلة فالأصل فلعلمنا بحلية الأكل المفروض عدمها في
 السكن في القشرة ثم جسد والله اعلم وما قيل في قبول خضوع كلب إلى
 للمنة كية للمنة ولما ورد في الخبر ما قيل إلا أن الماء لها مستظهر وأخبر
 لم يعلم كونه من حيوان البحر فقط كما يظهر مما ذكره ليس المقصود فلا حظ في
 والله اعلم قال مرة ولو وجد في جوف سمكة أخرى حلت
 أن كانت من جنس ما جمل ولا فهي حرام وبها
 من وبيان طريق أحد بينهما التمسك والآخر
 من سلة ومن المتأخرين من منع استناد إلى عدم
 البقاء في وجهها من الماء حية ومما كانت إلى قوله
 استصحابا بحال الحيوة أقول قد روي الحسن بن سعيد
 إلى ابن عباس عن بعض أصحابي عن أبي عبد الله عن رجل عاب سمكة و
 فوجد فيها سمكة فقال يؤكلان جميعا وسند إلى السكون عنه أنه
 قال سئل أمير المؤمنين عن سمكة شق بطنها فوجد فيها سمكة
 فقال أكلها جميعا وقد عمل بها الصدوق والشعبي وجماعة
 كما في جامع والناظر والقواعد وغيره ولا بأس به لا عيب في
 خصوصية كون الرسل ممن اجتمعت العصاة على يقين ما يقع عنه
 ومن كون الأقر من الموثق كما في المختلف ومع غلبة ابتلاء
 حية فتكون قد ضربت من الماء حية وبطن السمكة ولو علم

اس ج ش

تفتيش
 فيها

الاستنباط في خصوصيات

بأنه

بأنه قد ابتلعها حية وبأنه قد كانت في بطنها فالحكم بالحل على
 بناء على الأصل الكافي والخبر حية وعلم بموتها في خارج الماء فإن
 المقام من أفراد وفراخ أن قول الشيخ ليس بعيدا من القول بقوله
 أحل لكم صيد البحر وما من البحر من ولا يخرج ولا يفتق ب الدال على بقائه
 واستمراره إلى حين إفراجه إلا أن الأقرب ما قاله ابن ادريس
 من عدم جواز أكل السمكة إلا إذا ضربت حية لعدم يقين الإفراج
 من الماء حية وهو من ط الغليل وهو ضرة الفخر وعينه كما قيل و
 في التفتيش أن هذا هو الحق للاجماع على أنه بشرط فإقامة السمكة أفراجه
 من الماء حيا ولا يقين بحصول هذا الشرط بها واجمل به جهل بمشروطه
 فالحكم به خطأ وإطلاق النهي المذموم مقيد بالدليل وكذا الإطلاق قوله
 أحل لكم صيد البحر الآية وكذا الإطلاق قوله ص الطهور به وأحل ميتة
 غير ذلك من كلامهم إلى لا تخلو من قطر فتبذر والله يظهر أنه ان علم
 بأنه قد ابتلعها حية فمن حرام لأنها من أفراد الطير ومما تفرغ الماء
 وابتلع السمكة لها لا يخلو وأطلاق الخبرين غير ملل لجلد لها
 الغالب كذا فتوى إجماعية بها وإن علم بأنها قد ابتلعها حية ولكن
 قد ماتت في بطنها قبل إفراجها وصيده ففكر أنها كالتسكة التي وثبت
 في السقينة وما نبت فيها وهي من أو قولا من لعل أقر بها ذلك لعدم الفرق

بينها فانقطع لها عن الماء فخصها بكون السمكة المتلفة قد خرجت
 من الماء ثم عادت الى الماء واو لا بالحل ما لو كانت في بطنها بعد اخرجها
 لا اطلاق الجزم وان كانت قد ماتت قبل اخرجها من الماء او
 بعده فخص جماعة القائلين لا حاله بقائها حية الى ما بعد اخرجها من
 الماء واولها باطن ان معارفين بافالة احواله واستصحابها وقد يدفع
 بان استصحاب الحيوة المفيد للتذكير شرعا حاكم على استصحاب الحيوة
 نعم قد يمنع حجته بان لا من الاصول المشتبه الى لا يقول عليها على ما صح
 فالاولى الاستدلال بالاطلاق الجزم او عمومها المتفاد من ترك
 الاستصحاب كما قيل بل قد يتبع عمله لما لم يعلم بانها قد ابتلعها حية
 او ميتة الا انه قد يدعى ان الضارفة الى ما علم بانها قد ابتلعها حية
 فقط فتبقى صورة الشك على حاله احواله وعدم التذكير كالسمكة
 المطروقة المرددة بين كونها مذكوة او ميتة لا في المناط فجميع
 كما هو واضح فمن جهة الله اعلم فالمرء ولو وجدت في
 جوف حية اكلت ان لم تكن تسلمت ولو تسلمت
 لم تحل والوجوب انها لا تحل الا ان تقدر فصا
 والسمكة تضرب ولو اعتبر مع ذلك اخذها
 حية لتحقق الذكوة كان حسنا اقل لا ريب

زفر

فرحنه بناء على اعتراك في تذكير السمكة كس الجان اوس
 وجملته المتأخرين واما بناء على التناقض وجهان في الماء حية وموتها
 خارج الماء الذي منه بطن الحية فالمنج حلتها اكل مطم وان ماتت
 ونسخت في بطن السمكة ما لم يمنع منه اكلت بها من سم احواله لموجب
 لحية اكلها كما في نظائره ولعل اليه قد اثير في جواب التوب قال قلت
 لابي عبد الله ما تقول في حية ابتلعت سمكة ثم طرحتها وميتة
 تضرب اكلها فقال ان كان فليس قد تسلمت فلان اكلها
 ان لم تكن تسلمت فكلها وعنده رسل الفقيه عنه ٢ وقد عمل بها
 الفاضل في المنع وغيره ولا يسن به على المتي رفته تذكير السمكة واما بناء
 على اعتبار رافدها فيها كحوضه الفاضل ففقيه اشكال اذا ابتلع حية
 لها لا يغير حكمها قطعاً اللهم ان يتعبد بذلك شرعاً للخص ولكن لا يفتي
 كما لم يقطع بعده واما ما عني النهاية من انه ان شق جوف حية فوجد
 سمكة فان كانت حية لم تسلم لم يكن يسن باكلها وان كانت
 تسلمت لم يسن اكلها فقد سئل عليه ما في السمكة التي تسلمت في جوف حية
 ويستحب ان يذبح وعنده قولهم اكل كل مية البحر وبالجملة الزبور
 وفي المنع وغيره ان تقول بموجب هذا الخبر ولا ينطبق على قول الشيخ
 وفي التمسك والاولى ان يقال ان كانت السمكة الموجودة في جوف الحية
 حية في تمامها لم تسلمت او تسلمت وان كانت ميتة لم يسن اكلها سواء
 تسلمت او لم تسلم فهذا خبر الرواية على يقين احوال منها وقد يورد على صاحبها

حية

وان كانت حية
 فلا بأس

قَالَ وَلَا يَكُلُ الطَّافِي وَهُوَ مَا يَمُوتُ فِي الْمَاءِ
سواء مات بسبب كذب العلق أو حارة الماء
أو غير سبب وكذا ما يموت في شبة الماء
في الماء أو في حظيرة أو قول أما الأول فخلافاً في بيان
الدجاج بقية عليه مع أهالة الحرمة الآية التذكية المعلوم عندها
هذا ويشهد له من ذلك المنع من أكله في النصوص استيفاء والمتواترة
التبعة وغيره كما يحكي عن أبي عبد الله عما يوجد من السمك طافياً على
الماء أو يلقيه البحر فقال لا تأكله ولا تأكل من السمك طافياً على
أحيان طافياً على الماء أو يلقيه البحر وأكله فقال لا تأكله ولا تأكل من السمك
عن أبي جعفر أنه قال لا تأكل ما ينزه الماء من أحيان ولا ما يقب
عنه الماء وفيه مسعدة عن أبي عبد الله أنه قال لا تأكل من السمك طافياً
من السمك ونحوه عن الحسن ومرسل ابن المغيرة عنه عما يكره الناس
من الطاف في فقال إنما الطاف في من السمك المذكور هو ما تغير ريحه
وكما يرى من أبي جعفر أنه قال لا تأكل ما ينزه الماء من أحيان
ولله ما نصبنا عنه فذلك المشرق ومن سمع من أبيه
عن ما حصر الماء عنه من حيد البحر وموت الحيوان أكله فقال لا تأكله
عن ذلك من النصوص المعتمدة بتحريم أكل الميتة التي لقت لم يجعل الله
تعالى الرشد فخلو حيث قال أنكرهم بحلية أكله معهم وقال بعضهم
مات من قبل نفسه حل وإن مات بسبب غيره خارج حرم الأكل ذلك من
أقوالهم ونعمت أكثرهم باطلاق قوله الحل ميتة قد فوج بما رواه

عليه السلام

جابر عن النبي صلى الله عليه وآله من أنه قد نهى عن أكل السمك الطاف في وعن أبيه
أنه قال ما حصر الماء عنه فكل وما مات فيه فلا تأكل وفي الخبر أن
بعد ذلك مرسل ابن المغيرة أنه لعل اعتبار التغير لجهل العلم بموته
في الماء وقد يبق بانه إنما صدر منه على مذاق العامة فهو ضرب
من النقية والأمسك واللعلم في هذا الثاني الآية فقهه فقلوا
فيه في الجملة كالنصوص الواردة فيه وقد سبق البحث في فلا حصة له
إعادة فلا حظ وتامل والله أعلم تنبيه طاهر إطلاق النصوص
عدم الفرق بين كونه طافياً على ظهره أو على بطنه أو على أحد
جانبيه لا يغير ذلك في أحواله ولكن كشف اللثام أنه قد ذكر القدر
والمفيد والسيد وسلاوة بنو حمزة وأدرسي وسعيد والفارسي
في التمهيد أنه إذا وجد سمكة ولا يدري في كية من لا فليلقها في الماء
فإن طاف على الماء مستلقية على ظهره فهو غير ذكية وإن
طاف على ظهره ذكية على وجهها فهو ذكية قال السيد ويجب
على هذا الاعتبار أن يقول أحاديث في السمك الطاف على الماء أنه
ليس بحرام على الإطلاق بل يعتبر منه بهذه العلامة فإن وجد طافياً
على ظهره فهو حرام وإن وجد طافياً على وجهه فهو حلال ولا يتبدل
على الدجاج وقال ابن زهرة بغير السمك بطرحه في الماء فإن
سبب فهو ذكية وإن طاف فهو ميت وذلك بإجماع الطائفتين
وطاهر أن ذلك لا يستلزم كونه مذكراً أو غير مذكراً قطع

بموت ففلا لا استغناء كونه حيا او ميتا ففلا كما زعم بعضهم
 ووضع عدم صلاحية العلامة الزبورية لمعرفة المنكر او غيره
 فان السمك مرتبات طفر متلقيا على ظهره سواء كان حيا
 بصيدا او بغيره واطلاق النقص والفتوى تحريم اكل الطائر
 انما يرد به الميت والماء الامتصاص حال فوج فاطلق الاصوات
 ولا يرد عليه ما ذكره السيد كما قيل وقد يرد عليه نص
 فيه العلامة كالفتوى من صريح وكما يميز المنكر عن غيره
 نص الصادق ع انه قال ان وجدت سمكا ولم تعلم اذ كان
 حيا او غير ذلك وتكون ان يخرج من الماء حيا فتد منه في طهره
 في الماء فان طفر على الماء متلقيا على ظهره فهو غير ذك وان كان
 على وجهه فهو ذك وكذلك اذا وجدت لحما ولم تعلم اذ كان حيا
 ام ميتة فالق منه قطعة على ان رفان التقبض كمن ذك
 وان استرخى على النار فهو ميتة ونحو عبارات ابي عبد الله
 به وفي الدرر وسوس وحريم الطائر في وهو ما يطفو على الماء
 ميتا اذا علم انه مات في الماء ولو علم بكونه مات فاسخ حلال ولو
 اشتبه فالله في التوهم وقال الصدوق والمنقح اذا اشتبه السمك
 الذي هو ذك ام لا طرح على الماء فان استلقى على ظهره فهو ذك
 وان كان على وجهه فذك وهو ضربة الفاضل وهو كتر من
 صريح فذلك الفاضل بان العلامة لا تنفع للتمييز بشبهة الوجه
 والنجاسة

على حاله

الح

راجع الى حاشية الكتاب
 في احوال متغير

والتجربة فلا محيص عن طرح المرسل الزبوري اقول كونه كلام
 الصدوق لاسيما قول الصادق ع عهدتها على مدتها اذ لا مانع من جعل
 الشيخ راجع لذلك علامة عند الاشتباه كانه هو المفوض وانما الحال
 في جعله لذلك علامة لأجتماع او غيره وكذا البحث في العلامة
 ايضا وقد سبق ما له نفع هنا فلا حظ وتامل والله اعلم قال راجع
 ولو اختلط الميت بالحى بحيث لا يتميز قبل حل
 اجمع واجتنبه اشبه اقول هذا من جزئيات شبهة الموصوف
 فهو في جميع الاقوال ان بقى اذ لا نقص عليه بها ومرسل الفقيه غير
 مثال لذلك من كونه من كلام الفقيه وتفرقة المقصود بهي نها
 اجزاء وعيولا فلو لم يكن فلا حظ وتامل والله اعلم قال راجع ولا
 يؤكل اجلال حتى يستبرأ بان يحل في الماء يومه واليلة
 ويطعم علفا طاهرا اقول لا نفى خلاف معتد به في تحريم الطعم
 بدون الاستبراء لورود التبرع في سائر افراد الحيوانات الاجلالية وانما قوله
 فمدة الاستبراء فالأكثر في الماء كونه غير ذك على ما رجع في الماء وفي
 المدة الزبورية لا مالة بقا التحريم الا ان يعلم زواله ولا يعلم قبل
 انقضاء هذه المدة فالحري ان يرضى عن الترخي ٢ عن السمك الاجلال فقال
 يتقرب به يوما وليلة قال السائر ان هذا لا يكون الا بالبركة ولكن
 للصدوق والشيخ الاكف بيوم الا ليل لا ماله في الفقيه من ان وسأله

راجع الى حاشية الكتاب
 في احوال متغير

القاسم ان السمك لجلال يربط يوم الى الليل والماء قد
 يحكم بها لجعل الى بعض مع فناء النهر او بدقول تمام الفاية
 في الحكم بغيره ان بق الذئب ظهر لالة واستمر عملا
 في ان شاء الله وادخل سنة فتبيننا والله اعلم وكذا اخذ في الزوم
 اطعمه العلف الطاهر بالفضل كما هو في الملقح ونحوه او
 اطعمه مطلق العلف الطاهر بالفضل وان كان متقي بالحق
 او اطعمه جميع ما عند غيرة الان وان كان في غير الحسب
 كما قيل او عدم لزوم اطعمه علفا املا وانما يقتصر على
 من الماء واكله ما هو في الماء كما هو في السمك وذلك هو
 مقتضى الاصل والطلاق ان يحرم او سكوتهما عما زاد على ذلك
 فكذلك فيهما من الفتاوى المقتضية على ذلك كما قيل في لعل
 الاصول ان لم يكن اقوالنا هو الاول لا حالة بق التحريم الى ان
 يعلم زواله ولا يعلم زواله الا بالاول وقد يشهد على الثاني
 على الثاني بالنصوص الواردة في السرايا والحيوانات فانها
 ظاهرة في انما تنفذ في مدة بغيره الان او بغيره في
 العين بحيث لا يشك في انما تنفذ به بالمتنجس مع عدم فرق
 بينها وبين السمك بالنسبة الى ذلك كما قيل ولكن لما لم يكن كانه

في ان شاء الله
 الفصل
 الطاهر
 وعنده

يشهد

مستظهر

مستظهر ولعل غذاء السمك في هذه المدة بفضل الماء او بغيره
 بخلاف بق الحيوانات فانها لا بد انما العلف في مدة الاستبراء
 خصوصا مع طولها فانها قد لا يعيش الحيوان بدون علف
 فيها اهلا واما ما رسل الى اسباط عن اجملة لا تقول ٢
 لا بأس بالحق اذا كنت في الحظ فقد يستفاد منه لاكتفاء بكل غير
 العذرة معها فتسرع حكم اجملة بعد بثوت كما يدفع به حكمه قبل ثبوت
 بل لعله ظاهر في الاصل من جهة وصفه بالجلال في السؤال كما قيل ولكن
 مع ارساله الذي قد عني الخروج من الاصل قد يمنع ظهوره والاول
 بل لعله ظاهر في التمهيد والاطلاق اجمالا عليه في السؤال على فرض
 الميزان ودعوى التلازم بين الدفع والرفع مما لا يشك فيها فلا
 لا عقلا ولا عادة ولا شرعا مع موافقة الدفع لاستحسان العمل
 ومن لفة الرفع لاستحسان التحريم كما هو واضح بانها قل نه ورا
 يشهد لأجبت الطهارة الفعلية والعلف مع الاستحسان
 الذي هو العمدة ولا كان على بان ذلك هو المنقح في ادلة
 نقا وفتوى والا كان اكل المستحسني فضلا عن الاكل النجس
 عند العذرة زيادة فجلله كما قيل في ما ورد في رتبة التبرئة
 ونه علف بالسمك في الشعر ونحوه كما قيل ولكن لا يخفى ذلك
 عن القياس المنفوع منه عندنا هذا ومقتضى اطلاق التمسك

عدم اعتبار طهارة الماء الذي يحس فيه ولكن من التمرير اعتبار
 طهارة الماء انتهى به لانه هو المتيقن من النقص والختري
 ونحو ذلك فلا يمس به فتا جيدا والله اعلم قاله وبيض
السمك المحلل حلال وكذلك بيض السمك محرم
 ومع الاشتباه يؤول كل ما كان خشنا و
 لا يؤول كل ما كان امسا اقول انا لا ولا فقد صرح
 به كثير منهم في غير خلاف فيه يعرف ان قد يدعى السمك
 واطلاق ما دل على حلية اكله ان كل ما كان طريا وقويا
 ولان يبيض سائر الحيوانات المحللة حلال وكذلك يبيض
 اكل السمك الغرق من قبحه كما قيل وللسمكة المستمرة القطعية
 على اكله مع السمكة بان يطبخ معها بل ومع انفرادها كما قيل ولا
 ابي الى بعض من ان يبعد الله ان قال ان يبيض اذا كان
 مما يؤكل فلا يمس به وبالله وهو حلال ونحوه في فرقته
 انه قال كل شيء حلال فجميع ما كان منه من لبن او بيض او غيره
 كل ذلك حلال طيب ولانه مع عدم انفصاله عن السمك في اجزاله
 عرفنا وجهه لانه دليل حلية اكله واما مع انفصاله عنه فربما
 له عرفا وشرعا لتولده وتكونه منه فيستحق حكمه قبل انفصاله
 له ما بعده كما قيل لا يميز ذلك قال لا يميز بعضه من نظره او منه فلا خلاف والله اعلم

واما الثاني فقد نقض عليه كثير منهم في التبعية او الجزئية والمفهوم
 الزبديين فان المستفاد منها تبعية الشر والسمك في حمل الوحدة و
 ان كان اطلاق البيض عليها مجازا او من جهة كقول ولان ما يتولد منه
 احوام حرام ولان مناط التحريم فيه ولان ذلك من اجب ثبوت خصه بحد
 منه من موضع مرفوع رجعه ولا تطلق اذ لا ضرورة اجري ونحوه كما قيل وكفى
 المانع للجمع مستظهر كعترف كثير ممن تأخروا فان لم يكن اجماع على التحريم
 فلا يخرج عن الاصل فلا خلاف وتامل والله اعلم ثم دعوى جماعة من القضاة بل
 الاكثر كما فكشف التام انهم قد اطلقوا حلية الخش من بيض السمك
 فيشمل ما كان منه من محرم الاكل واطلاق احرامه الا على من فيشمل
 كان منه من محلل الاكل ايضا فيكون ذلك منهم خلافا للموافقين الا ان
 ابي ادريس وغيره قد فهموا منهم كقول ان ذلك تفصيل فخصوا
 بعض المحلل في السمك فانكروا عليهم ذلك مع الاصل باطلاق الادلة
 كدسته واجامى وسيرة قطعية على اكل السمكة كما قيل ولقد
 انما هو اطلاق جزاء من فرق ان بقى مع عدم العثور على مستند التقيد
 الزبديين اطلاقه كعترف به كثير منهم فتا جيدا والله اعلم واما الثالث فقد
 نقض عليه كثير منهم بل انساب المصاهرة ومنه تأخر عنه بل قد ينزل اطلاق
 الاكثر على ذلك ايضا فيقول الجمع متفقين على ان ذلك علامة شرعية

متحقق

هذا هو المستند
من السمك

عند الاشتباه بين كونه من المحلل او من المحرم فيخرج بها عن احالة الحمل عند
 المزبور او عن احالة التحريم عنده ايضا كقولنا شره وقد تيسر شدة
 التجربة بذلك ايضا فان تم ذلك كان عليه العقل والا فلا يخرج عن
 الدمول القاضية بالتحلل اقل على ان لم نغتر على نفس والى على الله
 كما عترف به كثير منهم وقد يستدل على التحريم باحالة التحريم وتوابعها
 كما قيل ولكنه محلى تأمل او منه وانما سلم ذلك مع انك في قوله للثبوتية
 وعدها لايه اليقين بقوله لها وقد وقعت عليه بك هذه وكفى
 فتدقق انك في قولك الكله وعدك كما هو واضح كوضع عدم تملكه
 بين الحيوان وبينه مثله فتم حيدا والله اعلم قاله القسم
 الثاني في البهايم ويؤكل من الانسية الاكل
 والمقصود الغنم وتلك الخيل والبغال والحمير لاهلية
 على تفاوت بينهما في الكلاصية اقول اما الاول
 فلا خلا فيه بل هو من الاجماعيات بل الضروريات والكتاب
 العزيز ناطق به كالتصريح المتواترة من طرق العامة والخاصة
 وان كان بينها تفاوت في الفقيه والمنازع والاداء بالجملة نوعا
 صغارا كما هو معلوم من النصوص وقد ورد في باب والهدى سهل والله اعلم
 واما الثاني فهو المشهور بين عظماء كادت ان تكون اجماعا على
 اعتزاف به كثير منهم بل عن الانتصار والمثلث والفتية وغيره اجماعا
 عليه فجميع او في البعض وهو الوجه مضاف الى الدليل بعد القطع

الاظهر

يقولوا

يقولوا للثبوتية المفيدة لطهرتها عندهم والى التوضيح المستفيدة
 او المتواترة حقيقة او حكم فقولوا من ابي جعفر عن محمد بن ابي
 والبغال والحمير فقال لا حلال ولكن الناس يها فونها وعنه ايضا عنه
 عن سباع الطير والوحوش فتذكر له الفتية والوطواط والحمير
 والبغال والخيول فقال لا ليس يحرام الله ما حرم الله نعم فكتب به وقد
 من رسول الله يوم خيبر عنها وانما ما هم من اجل ظهورهم في فتية
 ان يفتوا في وليست بالحمير يحرام ثم قرأ قل لا اجد الاية وعن ابي
 بصير عنه انه قال ان الناس اكلوا لحوم دوابهم يوم خيبر فامر رسول الله
 بالكفاة منهم ونهاهم عنها فلم يحرمها وعن ابي مسكان عن ابي عبد الله
 عن اكل الخيل والبغال فقال لا من رسول الله عنها ولا تأكلها الا ان
 يفسد لها وعن ابيان بن قنبل عن ابي جعفر عن محمد بن ابي
 لانه كل الا نهيك ضرورة وعن محمد بن ابي حمزة عن ابي عبد الله
 امير المؤمنين انه نهى عن اكلها وعن زيد بن علي عن ابيه عن امير
 المؤمنين انه قال اتيت انا ورسول الله لجلالة من الانصار فاذنوا
 له ليكيد بنفسه فقال له رسول الله الحزبه ايضا علفك به بران او طرد
 بنحوك اياه واحب بك له فقال يا رسول الله اني منه شئ فقال لا
 نعم كل واقطع قال امير المؤمنين في هدي للثبوتية فخذ منه فاكل منه
 واقطع عن سعد بن الربيع عن محمد بن ابي بصير عن ابي عبد الله
 فقال لا تأكله وعن ابي بصير عن ابي عبد الله انه قال لا تأكله ان كان يكره ان يؤكل

والثبوتية البهايم قال محمد بن ابي حمزة اليزيدي لا تأكلوا

مقدور

من الدواب والارنب والضب والخنزير والبعال وليس بحرام تحريم
 الميتة والدم ولحم الخنزير وقد نهى رسول الله عن لحوم الخنزير الا بهيته و
 ليس بالوحشية بس ومن تغيب العياش عن زراعة عن اهلها
 عن احوال الخيل والبعال والحمير فكلها ٢ فقلت له اليس لحومها
 حلالا فقال ٣ اولى ليس قد بين الله تعالى لكم فقال عز وجل والذوات
 خلقها لكم في ذلها ومنافع ومنها تكونون وقال تعالى واخليل والبعال
 والحمير ليركبوا وزينة فجعل تعالى للاكل اللذات التي نفس الله تعالى
 في كنهها وجعل تعالى للركوب الخيل والبعال والحمير وليس لحومها بحرام
 ولكن الناس عافوا عن زراعتها وعن زراعتها وعن اهلها جعفر ٤ عن
 اهل لحوم الخنزير الا بهيته فقال ٥ نهى رسول الله عن اكل يوم خبث وانما
 نهى عن اكلها في ذلك الوقت لانها كانت جملة الناس وانما الحرام
 ما حرم الله تعالى في القرآن وعن ابي ابيز ودعته انه قال ان المسلمين
 كانوا يجاهدون في جسر فاسرع المسلمون في ذلهم فامرهم رسول الله
 ٦ القدر ولم يقل بانها حرام وكان ذلك ابتلاء على الدواب وعن
 القدر ان قال انه نهى رسول الله عن اكل لحوم الخنزير الا بهيته بخير الله
 تفهظ ظهوره وكان ذلك نهى عنه لانهم يحرمون وعن العليل مسند
 ابن ابي جعفر ٧ انه قال نهى رسول الله ٨ عن اكل لحوم الخنزير وانما
 نهى عنها من اجل ظهوره مخافة ان يفنوا وليست الخنزير حرام ثم قرأ
 قل لا اجد الاية ونحوه من المقتنع وعن العليل ايضا مسند القاسم انه
 سئل عن ابي ٩ عن لحوم الخنزير الا بهيته فقال ١٠ نهى رسول الله عن اكلها
 لانها

قال
 دق

بافاض

٣ وعن القاسم ٢

لذاتها كانت جملة الناس يومئذ وانما الحرام ما حرم الله تعالى
 والله فلا وعنها وعن العليل مسند القاسم انه كتب الى
 محمد بن سنان فجدد بها انه كره اكل لحوم البغال والحمير
 الا بهيته ليجه الناس الى ظهوره واستعمالها واخوف من قتلها
 وقتلها لا القدر خلقها ولا القدر عذاتها وعن المقتنع انه قال
 قال رسول الله كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير
 الحمر الا لينة حرام وعن قرب لسان مسند ابي عن ابيه
 عن محمد بن الحمر الا بهيته اتوا كل فقال ١١ نهى رسول الله وانما
 نهى عنها لانهم كانوا يعملون عليها وكره ان يفنوا ونحوه
 كنهه عنه ١٢ المسند في النصوص الكثيرة المروية عن طريق العامة
 وانما قلة من اختلفوا والانقار وغيره التي منها دل على حلية
 شرب البان الدق كقيل والي لا يخفى على النظر فيها والمتأمل
 في سياقها ووضح دلالتها على ارادة الكراهة او شدتها في النواهي
 التي فيها ونحوها من المنع والحكمة ولو بقرينة ما هو صحيح فعدم
 تحريمها او للاجتماع على عدمه او لاشتراك عدمه فلا يخرج بها
 كقوله تعالى ما اعرف عنه المشهور او انه قد وافق الجمهور في كراهتها
 بمجمل بعضها على انه قد كان في صدر الاسلام مما غمط عليه النهي كغير

الاشارة بالفتح الى قوله

واما يشهد له الامر بالكفا فقد ورثناه بعيد جدا بالنسبة الى
 ما ليس بحرام مطلقا وان مكروه كراهته كما هو واضح فانه
 في الاموال المحللة المحترمة على قدر الكراهية كما هو المفروض
 فكيف يصر بانها لا تكون مع ذلك كراهية ففى ابي القلح انه
 يحرم لم البغال فكمنا خبر ابن مسكان وخبر سعد وخبرها ضيفا
 ما تفتى لفظ التحريم واحكام منها وضعفه طاهر بن منصور لا يفتى
 على ذلك الا بغير ما يشتملها على غير البغال ايضا فما هو جوابه
 عنه هو جواب البغال ايضا لا في الوقت في الجميع ومنها ما قيل
 من ان استثنى مطلق الضرورة قاضي بزيادة الكراهية فانه علم
 ما يبيح المومات لهدفها على مطلق ما يباح اليها وهو
 ان لم يصل الى حد يبيح المومات المعلنة ولكن المانع لا يظهر
 فتدبر ومنها حمل النهي او حرمة على الكراهية كما بان النص
 كما قيل وفيه انه ليس بولي من ابي لم يحمل النهي على اقل حرمة لهذا
 هو اعم من العفوة والكسرة مع حمل ما دل على نفس الحرمة على نفس
 الحرمة الشديدة الموقفة للكسرة كما ذكره الشيخ وغيره بقية
 ضرابي بصير المشتمل على انها ليست بحرام تحريم الميتة والدم
 ولحم الخنزير ولا بأس به لولا اشتراط جميع الدقول وشدة بعد حمل
 قولهم الميتة بحرام ولكن الناس يعافونها على ارادة هذا الخ
 بل هو كالقبيح فلهذا حمل الحرمة مع استكان حمل ضرابي بغير

كان
 في من لحم البغال

الارادة

ارادة انه مكروه جائز ارتكابه وليس بحرام عليه من فعله كتحريم
 الميتة ونحوه ومع حمله على التقية ايضا فلا حظ وتامل والله اعلم
 وعن المفيد انه قال يحرم البغال والحمير والهيمن من الخيل بل يشبه
 ايضا انه قال بعدم وقوع الزكوة عليها ولعله لا حالة عدم التقية
 ولم يسل ابان وخوفه ما تفتى النهي عنها او على بعضها مع عدم
 الفرق بينها او مع عدم القائل به كما قيل وفيه مع جميع ما سبق
 على ايجل ان ظاهره او صريحه وقوع التقية على غير الهيمن الخيل
 وجواز اكله ايضا مع شمول أدلتها له فما هو جوابه عنه هو جواب
 غيره ايضا والفرق بينها لا يخلو من حكم خصوص بالنسبة الى قبول التقية
 في بعض دون بعض وخصوصا مع قبول التسليم ونحوه للتقية
 مع معلومية حرمة اكلها عند المسلمين اللهم الا ان ينكر قبولها للتقية
 كما سبق التثبت فيه فلا حظ وتامل والله اعلم وفي خلاف ان اكل
 لحم الخيل حلال عدا كانت او برذنين او مصاريف وبه قال
 ان فروج واحد وكثير من العامة وقال مالك بانه حرام وقال ابو
 حنيفة بانه مكروه ولبنا اجماع الفرقه واجبا لهم وقوله تعالى
 قل لا اجد الاية وعليه اجماع الهيمنة الى ان قال في حله اكل لحم
 الاهلية والبغال وان كان فيها بعض الكراهية الا انه ليس بخوف
 فلا فالجميع الفقهاء وقالوا لوجوبه دليلنا اجماع الفرقه واجبا لهم

الهيمن من الخيل والارادة
 التقية عن غير

التقية عن غير

التقية عن غير

التقية عن غير

وما ورد فيها من النهي المحمل على الكراهة وهو كتر نص وتكرار
 اكل لحم الخيل وان اجماعا واجبارا على ذلك ايضا فواقع
 وبعض العبارات من نسبة خلاف ذلك الى اختلاف غفلة
 واجتهاد فلا حظ ولا تغفل والله اعلم واما التقادير بينها في
 الكراهة على تقدير ثبوتها فالحكم او غيرها على تقدير ثبوتها فيكون
 المشهور من غير خلاف فيه يعرف بل في المالك وغيره في أنهم اتفقوا
 على تقادير الكراهة بينها وانما اختلفوا في ان اكلها اشبه كراهة
 والمشهور ان اشبه في البغال ثم احمير ثم الخيل لان البغال يتولد
 من مكروهي مختلفين وبيان قد قيل في جميعها فكان اقول في
 ما اتفق على كراهته وقيل بان اكلها اشبه كراهة من البغال
 لانه يتولد من مكروهي شديد من الكراهة بخلاف البغل فانه
 يتولد من ضعيف قوي ولدان النهي والاجار اكثر منها في
 البغل والاتفاق على ان النهي قد نهى عنه في الجملة ومن ثم ذهب
 جماعة من الجمهور الى تحريم خلاف البغل فانه من عرقه منهم لم يشهد
 فيه الى النهي عنه فاقه بل انما يستدل فيه انه يتولد من مكروهي مجمع
 فغلب عليه جانب التحريم وهذا القول هو حجة ابن ادريس وابن
 شرة كما قيل وقد يورد عليه بان النهي عن اكلها كراهية اكل
 الشهيرة ترجح على النهي الوارد في اكلها بل عن الشيخ ان اكل البغال
 اشبه كراهة من لحم الخيل عندنا وليس بمحرم وظاهر اجماعنا على
 ذلك

فوق

ذلك ولعل الظن فيه اقول والتعليق الزيادة عليه من وجه
 غير خفية هذا وظاهر الانتقار والغنية وغيره لعدم كراهة اكل
 لحم الخيل ايدى على خلاف ذلك وان الكراهة انما هو كراهة البغال
 فقط عند الامامية ومنه يظهر التامل في ثبوت الشهادة القديمة
 على كراهة اكل لحم الخيل الا ان المشهور بين المتأخرين كراهته
 وانما اختلف من كراهتها لورود النهي عنه المحمل عليها مع
 اكل النبي ٢ والامير ٣ منه كما في بعض النسخ من ان بقية المحمل على
 نفي الكراهة او على خفتها او على بيان الرخصة والاباحة وان كان
 شديد الكراهة فان ذلك غير مناف لمقتضاها ٤ كما هو واضح
 فتجيبنا والله اعلم فيسهر قد قيل بكراهة الابل والحمير
 كما عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي بصير
 انه قال لحم البقرة والحمار والكوا عن الصادق ع عن ابيه ع
 ولما عن تفسير العياشي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ابا الحسن الثالث ع عن ابي موسى واعلمته ان اهل العراق يقولون
 انه منجى فقال ١٢ وما سمعت قول الله تعالى ومنه الابل اشين ومن
 البقرة اشين الآية قال العياشي فقلت ان ابي الحسن ع بعد مقدمي
 خزانة اسئلة عما حدثتني ايتوب في ابي موسى فكتبتم اوما قال لك

وفي عبد الحميد السمان قال سئلت عبد صالح بن يحيى عن سمن الجوايس
 فقال لا تشتره ولا تبعه بناء على عدم الفرق بين السمن واللحم
 كما قيل وفيه اسمعيل بن ابي زياد عن ابي عبد الله انه قال البقر
 البقر داء وسمونها شفا ولحمها داء والمخيزه ذك من النصوص
 الا ان الجميع مع خلقه عن ذكر الا بقر مر من اثبات الكراهية
 الشرعية وموافق للواقعية كما عن الشيخ وغيره بل لعل جزايت
 ظاهر في عدم الكراهية وان اقبل الشيخ انما هو قول اهل العراق
 وان الامام قد اكره عليهم ذلك بان ظاهر الآية وما دقة
 الانعام الثلاثة في اية الاكل وفخه مع النصوص الدالة على ما
 فيها ايضا كيز عبد الله بن عبد بن ابي الحسن عن لحم الجوايس
 والبان فقال لا بأس بها وفيه عنه انه قال لا بأس بكل لحم
 الجوايس وشرب البانها واكل سمكها وما عن العلل واليه
 سند الامام محمد بن سنان عن الرضا انه قال ان الله تعالى احل لحم البقر
 والابل والغنم كثرتها واسكان وجودها وتخييل البقرة الوحش
 وغيره من اقسامها ياكل من الوحش المحلل لانه غذاؤها غير محرره
 ولا محرم ولا مضرة ببعضها بعض ولا مضرة بالانسان ولا في
 خلقها تشبهه وذكره كل لحم البغال والحمير الا الهية الى جهة الناس الى
 انهم يظنونهم وانهم لا ينفون عنها لا لغير خلقها ولا لغير غذائها
 وعن العلل سند الية الله قال انا وجدنا آية ما احل الله تعالى ففعله

خلقها

صلاة

صلاح وبقائهم ولهم اليه حاجة ووجدنا المحرم من الاشياء لا يخرج
 للعباد اليه ووجدناه مفقودا ثم رايته نعم قد احل ما قسم وقت
 اى جهة اليه لما فيه من الصلاح فذلك الوقت نظرا لاهل في الميتة
 والدم ولحم الخنزير اذا اخطأ اليها المفطر لان ذلك الوقت من الصلاح
 والعصمة ورفع الموت الممنوعه من النصوص التي قد يستفاد منها
 عدم الكراهية الحقيقية في جميع الانعام الثلاثة وان كان لبعضها
 خصوصية تقتضي حرمة ما عجزه الا ان ذلك غير قاضى بالكراهية
 الحقيقية والبعض المرجع كما في ظاهره ولعل ذلك هو مرادهم بل
 بالكراهية في غير رفع الخلاف فيها بين فلا فطر فلا فطر ولا فطر
 قاله وقد يعرض التحريم للمحلل من وجوبها
 الجبل وهو ان يقتدى بحدثة الانسكاك
 حتى يستبش وقيل بكم والتحكم اظهر اقول
 وهو الاشهر بالمشهور شهرة عظيمة كاد ان تكون اجماع بل لعلها
 اذ لم ينقل الخلاف فيها الا من الغائب والشيخ والمنقول عنها ليس
 في المني لقوله ولا يظاها في لقرب حملها على حصة الخل فعدائه بان
 العذرة وغيره في خلاف ان الجبل لها رة عن البهيمة التي تاكل

للعباد

العذرة اليابسة او الرطبة كانت والبقرة وثنة والدجاجة
 فان كان هذا اشرع عليهما كره اكلهما عندي وعند جميع الفقهاء الا
 قوما من اصحاب الحديث فانهم قالوا بانه حرام وروى اصحابنا تحريم
 ذلك اذا كان غذاؤه كله من ذلك وهو من الميسر وظاهر
 العمل بهذه الرواية بل وكشف اللثام انه نقص في اطلاق التحريم اذا
 كان غذاؤه كله ذلك ولعل الكاتب كذلك كما عتبر به بعضهم
 والا فهو مخرج بالاجماع اللاحق لبل او الميسر في ذلك قيل و
 بالنهي استنفية فمن النهي ان يترك عن اكل الجمللة والبانة
 وانه نهى عن الجمللة والابل ان تركها ويشرب من البانة وعن
 الصادق كما في صحيحه ثم انه قال لا تكون من لحم الجمللة وان
 احابك شيء من عرقها فاعطه وعنه انه قال من مضى بين الجمللة والشراب
 من البان الا بابل الجمللة وان احابك شيء من عرقها فاعطه وعن يركب
 لا بأس بلباسه وفرضه افرانه قال اذا كان لينقط غير العذرة فلا بأس
 قال ٢٠ ونهى عن ركوب الجمللة وشرب البانة وقال ٢١ ان اكل
 احابك شيء من عرقها فاعطه الخ غير ذلك مما لا ينكر ظهوره في التحريم
 خصوصاً على المشهور بها ومكة الاجماع على طبقها فلا ينبغي شك
 في الكفاية صحتها في ذلك ولكن في الكفاية ان مستند التحريم اجاب لا يستفاد
 في المسئلة منها اكثر من الرجحان مع اهالة اكل وعموماته فاقول بالكرهية

ومفهومه يدل على ثبوت
 الالباس في صورة الرطوبة
 لا في صورة الجفاف
 على المشهور

في مخالفة صاحب
 الكفاية صحتها في ذلك

موطأ

موطأ اقرب وضعف في حديثه على القول بعدم ظهور النهي
 فاضربنا في التحريم بناء على ان الشبهة بين قرينة على ارادة
 التحريم منه كما هو اختيارنا ايضا مع اننا في الشبهة وما فيها
 من ان عبارة الميسر تشعربا عما في الكراهية كانت
 غفلة عن التدبر فيه فلا حظ ولا تغفل والله اعلم
 تنبيهات الاول لو كان اشرع عليهما لكان من عذرة ذلك
 مع تركه بعض العلف الظاهر ففكره جملته يحرم اكل لحمه او كبره
 او قولان فقد الكفاية ان المشهور تحريمه لا طلق النهي عن اكل الجمللة
 الصادق عا ذلك لغة وعرفا واضلا كما قيل وقال الكاتب في الشيخ
 بكرهية وتبعها غيرهما وهو الاقرب بل ظاهر الميسر ونحوه اتفاق
 على ذلك وهو الوجه بل هو المشهور موطأ على الظاهر بل لم ينقل الشيخ
 فيه خلاف في لائحة العامة ولا في الخاصة الا عن قوم من اصحاب الحديث
 ولعله للاصل ولجزم على بن اسباط عن روى الجمللة ان قال
 لا بأس بالكلين اذا كان في لطن ومعه سعد عن ابي حمزة الرضا ع
 اكل لحم الدجاج والديك كرههم لا يمنعونه من شيء مخر على
 العذرة فتحت على عنها وعن اكل بيضهن فقال لا بأس به وبز موص

بن اكيل عن بعض اصحابنا عن ابي جعفر عن شاة شربت
 بولا ثم فحكت فقال ما فعل ما فعلت ثم لا بأس به ولكن
 اذا اعتلفت العذرة ما لم تكن جلالة واهلية يكون عذرها
 فقلت وجبر كبريا عن ادم هو ابي احمد عن ٣ عن وجاج الماء
 فقال اذا كان يلتقط عذرة العذرة فلا بأس قال ونهت عن
 ركوب البلاء وشرب الباء وقال ان اصابك شيء من
 عرق فاعطه وخر ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله عن
 الدجاجة تكون في المنزل وليس معها الديكة فتتلف من
 الكينفة وعينه ويبض بلاء ان يركبها الديكة فما تقول في
 اكل ذلك البيض فقال ان البيض اذا كان ما يؤكل لحمه
 فلا بأس بأكله فهو طلال الى غير ذلك مؤيدا ذلك بقدم لغزو
 على قائل بالخروج من اهلنا والقدم الذي نسب اليهم الجرم
 كما هم من العامة فذكر الشرف عليه كانه عطفه وارضاه فلاحظ
 وتامل والله اعلم الثاني لو خلطت معها عذرة في النجاسة او من
 المتنجست فظا من النجاسة المزبورة ويؤيد في العبارة
 عدم ختمه بل وعدم كراهته للاصل مع بطلان العبارة عذرا
 ولكن لا ريب في ان بل هو اولى بها من العذرة لخلطتها
 علفا طاهرا كما هو واضح ولو خلطت معها عذرة فيوان

في عدم صدق
 اجمالا في صورة
 الخلط

بطلان الاستصحاب

غيرة كوال اللحم او كانت تمام علفه بحيث لا يخلط معها غيره
 فلا ريب في ان اوله بالكراهة من غير بل قد يقال بنجوسه وان
 لم يتحقق سائر النجاسات بها لشمول النقص من ذلك فترديد
 الحلف كقول الله ان يقال بانصراف العذرة في النقص من غير
 الى خصوص عذرة الان كانه منها كثير منهم ما هو مستوفى
 البر وغيره وفلان سران اجمالا هو الذي يكون عذراؤه
 اجمع الجلاء بفتح الجيم وتشديد اللام وهو عذرة بنزادوم وفي
 مجمع البحري ان اجملة البقرة وتطلق على العذرة والامالة
 من احوال من الخ يكون عذراؤها عذرة الان محضا الى غير ذلك
 بل قد يدعى الا جماع المركب على نفس الاقوال المزبورة هو ظاهر
 من العبارة ففصل مجمع البركة وغيره ان المشهور ان اجمالا
 يجل ما كل عذرة الان فقط وعن ابي الصلاح الحاق
 عذرة من النجاسات بها وهو قياس لا نقول به ولكن قد يستدل
 له بشمول اجمالا له ففصل الفتح والقاموس وغيرهما ان اجمالا
 من البقرة ينجس النجاسات كقيل وحفصة ظ من وجوه لا يخفى
 على ذوالالبصائر فلاحظ وتامل والله اعلم الثالث فيما يتحقق

في صدق اجمالا
 بعذرة الان
 فقط

الخ

في معيار صدق
 اجمل قينانه
 به اجل الموجب للتحريم او الكراهية وقد اختلفوا فيه على اقول
 ووجهه منها ان يستمر على اكل العذرة فقط بها وليست ثوبها ان
 ٢ ومنها ان يستمر يستمر كما ذكرنا ان يستمر في وقت عظمي ومنها ان يستمر على ذلك
 على اكلها بوجه الى ان يظهر النقص منه ومنها ان يستمر على ذلك مقدار مدة
 اجمع دون الليل استمرائه الا انه ومنها ان يستمر على ذلك ما قد يصدق عليه عرفانه
 كما هو مذهب
 ابن سعيدي
 جلال كما هو الميزان في جميع ما لم يقدره ان راع او لم يقدره
 عليه عرفا ومنها الاستمرار على ذلك ما بعد هذه العصور على ما
 على اكل الى ان يعلم الحومة ولا تملك الا بملكه لانه المستقيم ارادة
 ح عند اهل العرف بمعنى حصول الحومة عنده يقينا وان احتمل
 سبق حقه اجمل عليه واما حصوله عنده عند جميعه فمع بطلان
 التماس على مدة الرفاع او على مدة الاستمرار مع عدم الظلم
 العرف على وجه يقول عليه في شخص احد الوجوه المذكورة نفيا
 وانها تخفضها بالنسبة الى صدق اجملانه فان مثل هذه الالفاظ غير
 فائدة عند اهل العرف العام كما عرفت في كثير منهم وبعد عدم
 ان يدعى اعتبار الجمود وشداد العظم مع فرض حصول العلم به نادر
 ولا ياعتبر ظهور النقص فيه مع وضع احكامه الى مدة طويلة على
 حصوله عادة وفي الحكم والكفاية والرياء في وعلمه ان النقص
 والقلة والحقبة فالكفاية عن يقين المدة التي يحصل فيها اجمل
 وغاية ما يستفاد من اجمل ان يبقى اعتبار كون العذرة غداها

ومن المرسل ان يبقى ان اخلط لا يوجب اجمل وكلاهما
 بالافاقية اليها مجمل وقد راع بعضهم بان يفهم ذلك في بدنه
 ويغير من ايمانه وقد راع بعضهم بوجوم وليلة وقد راع آخرون
 بان يظهر النقص في لحمه وجلده يعني راحة النية ان اختلفت
 بها وقد راع آخرون بان يستمر في الوفاء جلا لا وهذا اقوى
 لانه هو الحكم فيما لم يرد به يقين من الشارع اهلا فلو كان
 وغيره والظاهر الرجوع في مثل هذا صدق اجمل عرفا وفي
 معرفة اشكال وفي جميع الركن وغيره انه غير منضبط لعدم
 تداوله فيما بين اربابه وفيما بينك وغيره ان ان الت
 اقرب ولعل الوقت من بعده ولكن انه في حصوله كعادة
 وان امكن حصول مطلق النقص فيه مع امكان معضده ايضا
 فلا حظا في ذلك والله اعلم الرابع في ازالة كثر من المشهور بل هو
 صحيح في كثير منهم بقاء الحيوان على طهارته ولو قلنا بغيره
 عرقه في حصوله للاصول والعمومات مع عدم التلذذ
 بهن تحريم اكله ويحس في نية لا عقله ولا عرفه ولا شرعا
 كما في كثر الحيوانات بعد الكلب ونحوه كما سبق في قوله
 لكم من كثر النعام ان الظاهر في نية وفان للمشهور
 واضح الضعف كما قبل وهو جيد ان اريد به نية عينية وان اريد به

في معيار صدق
 اجمل قينانه
 به اجل الموجب للتحريم او الكراهية وقد اختلفوا فيه على اقول
 ووجهه منها ان يستمر على اكل العذرة فقط بها وليست ثوبها ان
 ٢ ومنها ان يستمر يستمر كما ذكرنا ان يستمر في وقت عظمي ومنها ان يستمر على ذلك
 على اكلها بوجه الى ان يظهر النقص منه ومنها ان يستمر على ذلك مقدار مدة
 اجمع دون الليل استمرائه الا انه ومنها ان يستمر على ذلك ما قد يصدق عليه عرفانه
 كما هو مذهب
 ابن سعيدي
 جلال كما هو الميزان في جميع ما لم يقدره ان راع او لم يقدره
 عليه عرفا ومنها الاستمرار على ذلك ما بعد هذه العصور على ما
 على اكل الى ان يعلم الحومة ولا تملك الا بملكه لانه المستقيم ارادة
 ح عند اهل العرف بمعنى حصول الحومة عنده يقينا وان احتمل
 سبق حقه اجمل عليه واما حصوله عنده عند جميعه فمع بطلان
 التماس على مدة الرفاع او على مدة الاستمرار مع عدم الظلم
 العرف على وجه يقول عليه في شخص احد الوجوه المذكورة نفيا
 وانها تخفضها بالنسبة الى صدق اجملانه فان مثل هذه الالفاظ غير
 فائدة عند اهل العرف العام كما عرفت في كثير منهم وبعد عدم
 ان يدعى اعتبار الجمود وشداد العظم مع فرض حصول العلم به نادر
 ولا ياعتبر ظهور النقص فيه مع وضع احكامه الى مدة طويلة على
 حصوله عادة وفي الحكم والكفاية والرياء في وعلمه ان النقص
 والقلة والحقبة فالكفاية عن يقين المدة التي يحصل فيها اجمل
 وغاية ما يستفاد من اجمل ان يبقى اعتبار كون العذرة غداها

في معيار صدق
 اجمل قينانه
 به اجل الموجب للتحريم او الكراهية وقد اختلفوا فيه على اقول
 ووجهه منها ان يستمر على اكل العذرة فقط بها وليست ثوبها ان
 ٢ ومنها ان يستمر يستمر كما ذكرنا ان يستمر في وقت عظمي ومنها ان يستمر على ذلك
 على اكلها بوجه الى ان يظهر النقص منه ومنها ان يستمر على ذلك مقدار مدة
 اجمع دون الليل استمرائه الا انه ومنها ان يستمر على ذلك ما قد يصدق عليه عرفانه
 كما هو مذهب
 ابن سعيدي
 جلال كما هو الميزان في جميع ما لم يقدره ان راع او لم يقدره
 عليه عرفا ومنها الاستمرار على ذلك ما بعد هذه العصور على ما
 على اكل الى ان يعلم الحومة ولا تملك الا بملكه لانه المستقيم ارادة
 ح عند اهل العرف بمعنى حصول الحومة عنده يقينا وان احتمل
 سبق حقه اجمل عليه واما حصوله عنده عند جميعه فمع بطلان
 التماس على مدة الرفاع او على مدة الاستمرار مع عدم الظلم
 العرف على وجه يقول عليه في شخص احد الوجوه المذكورة نفيا
 وانها تخفضها بالنسبة الى صدق اجملانه فان مثل هذه الالفاظ غير
 فائدة عند اهل العرف العام كما عرفت في كثير منهم وبعد عدم
 ان يدعى اعتبار الجمود وشداد العظم مع فرض حصول العلم به نادر
 ولا ياعتبر ظهور النقص فيه مع وضع احكامه الى مدة طويلة على
 حصوله عادة وفي الحكم والكفاية والرياء في وعلمه ان النقص
 والقلة والحقبة فالكفاية عن يقين المدة التي يحصل فيها اجمل
 وغاية ما يستفاد من اجمل ان يبقى اعتبار كون العذرة غداها

وقد سبق تمام البحث فذلك فكتب الطهارة فلا حظ في كل
والله اعلم الخامس الظاهر بقاؤه على قبول التذكية لفنية
لظهارته بعد خروج روحه من بدنه وان قدنا بعدم قبول
التذكية لمثل السباع لأصالة البقاء وكونه ما هو حاكم على
أحواله عدم التذكية كما قيل ولا بأس ببناء على جهة مثل هذا
الاستصحاب والآ فلا يكون نظر فتدبر والفحوى ما دل على
تذكية السباع كما قيل وفيه انه قد يكون غاية عرفة ملوقة
له بنجس العين وفي الحكم وذلك ما من حصول القطع بالماء
بها فظلاله الأولى المزبورة كما هو واضح ولعمومات
قبول التذكية لكل حيوان فزنى سائلة عند اختير و
والامر من كونهما كسبق ما فيه الظاهر فلا حظ في كل والله اعلم
السادس لا يحرم سحابة الكوب واحمل عليه ونحوها كما
نقضى عليه كثير منهم من غير خلاف في عرفهم لظهورهم اتفاق
على ذلك وانه من المسلمات عندهم للاصل والعمومات كذا
وسنة القنطرة وضع اهل الجاهلية والفرس كواب السباع
وكونه مع التحفظ من عرف بناء على نية ذلك قد ورد
النهي عن ركوبه عن النبي صلى الله عليه وآله لانه لا يصب من
عمله الكرامة فيه فانه لا في احمل ونحوه ولا موجب لكل

وهو محله ان
الحيوان لا يذبح
عنه شره من غير
وهو كذا
جهنم من غير
انما انما من غير
من غير من غير
كثير من غير
انما انما من غير
وهو كذا

وقد يتبدل العلم
ايضا بما دل على ان
الذبح او التخي
انما يكون بعد منق
مدة الاستبراء

لجعل

لجعل الركوب لئلا لا انتفاعات به كالحوث به ووضح
الماء من البرية ونحو ذلك فكله بجمع فتم حيد والله اعلم في استنباط
قال وفي الاستبراء اختلاف والمشهور اجلا لالت
استبراء الناقة بامر بعين يومها والبقرة بعين
وقيل يستوى البقرة والناقة في الامر بعين
والاقل اظهر في الشاة بعشق وقيل بسبعة
والاقل اظهر اقول لا نؤيد خلافه وانما اجمل ليس
مانع من الاكل دائما كما هو محرم الرفاع الموم للكلاب
بل الاجماع بقسميه على ذلك وانما هو محرم للاكل الغاية
على تحريم الطلقات الثلث للزوجة على زوجها وانما البحث
هنا في معرفة تلك الغاية المحللة لاكله وقد نطق بقتل نفوس
والفتاوى على انه لا يحل الاكل الا بعد سبعة ايام وهو ان يطلب
براءة لحمه وجلبه من النجاسة التي قد اكلها واعتنق ذلك وذلك
بان يصدق عليه عرفا انه ليس بجلال فظلاله فتشمله ادلة تحليل
اكله وان كان جلا لا قبل ذلك فمحم الاكل ما دام طلالا كما قيل وفيه محرم

في استنباط
اجلا لالت

مساعدة العرف على تمييز ذلك على التحقيق انه لا مانع من جعل
 ان رجع لذلك فلا يدور الحكم عليه في التحليل وان لم يعلم زوال
 اسم الحمل عنه بل وان علم عدمه ايضا وفي التوهم وان علم زوال
 اسم الحمل عنه قبل انتهاء تلك المدة المعتبرة وذلك هو ظاهر النصوص
 والقعود والاجابات على التوهم المدة معينة كمر السكونية عن
 ابي عبد الله ^ع انه قال قال امير المؤمنين ^ع الدجاجة اهلالة
 لا يؤكل لحمها من ثقلته ايام والبطة اهلالة خمسة ايام وان
 اهلالة عشرة ايام والبقرة اهلالة عشرين يوما والناقة اهلالة
 اربعين يوما والفرج الى ابي عبد الله ^ع انه قال لا ياكل اهلالة
 اذا اردت لحمي فليس البعير اربعين يوما والبقرة ثلثين يوما
 وان ثقلته ايام وجر يونس عن الرضا ^ع انه قال في السك اهلالة
 يتسطر به يوما ويطه قال السائر ان هذا لا يكون الا بالبقرة
 وقال في الدجاجة يمس ثلثة ايام والبطه سبعة ايام وان
 اربعة عشر يوما والبقرة ثلثين يوما والابل اربعين يوما ثم يبع
 وجر بام الصيرة عن ابي جعفر ^ع انه قال في اهلالة لا يؤكل
 لحمها ولا يركب اربعين يوما وجر يس عن ابي عبد الله ^ع عن امير
 المؤمنين ^ع انه قال في الناقة اهلالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها من
 ثقلته اربعين يوما والبقرة اهلالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها
 من ثقلته ثلثين يوما والناقة اهلالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها

ح

2
 اهلالة
 الدجاجة
 البقرة
 الناقة
 البطة
 البعير
 الفرس
 الحمار
 الخيل
 البغال
 الحمير
 الخنازير
 الدواب
 الطيور
 السمك
 الحشرات
 اللافقريات
 النباتات
 الحيوانات
 المعدن
 الخ

من ثقلته عشرة ايام والبطه اهلالة لا يؤكل لحمها من ثقلته
 ايام والدجاجة ثلثة ايام وما من الدعائم من انه روي ان ثقلته
 خمس على العلف اربعين يوما والبقرة عشرين يوما وان ثقلته
 سبعة ايام والبطه خمسة ايام والدجاجة ثلثة ايام والبقرة ثلثة
 النصوص التي لا ينكر ظهورها في كون التحليل متوقفا على مضي المدة
 المخصوصة من دون نظر الزوال الاسم وعدمه ودعوى العلم بالانقضاء
 بآثار الامرين عهدتها على مدعيها كدعوى العلم بعد مدعيها فتم قد يقال
 بانها متلازمان في الواقع ولكن لا طريق لنا الى العلم به فكشف لنا
 ان رجع ذلك العلامة المبرورة الا ان ذلك ليس باوحي من التزام
 كونها علامة شرعية غالبة او تعبدية ولعله هو الادق بظهور
 النصوص وغيرها وكيف كان فقد انقضت هذه النصوص وغيرها
 على ان مدة الاستبراء في الناقة ونحوها ولو صغيرة اربعين يوما
 بل حكم الاجماع عليه كثير منهم صريحا او ظاهرا مستقيما او متواترا
 بل في اختلاف نسبة الاجماع الغلبة وان رجع الى حوز المتفق عليه
 نصا وفتورا اعترف به كثير منهم ايضا وقال الصدوق في حديثه
 والناقة اهلالة تربط اربعين يوما ثم يجوز بعد ذلك ولحمها
 والبقرة تربط ثلثين يوما وجر رواية الجوز ان البقرة تربط
 عشرين يوما وان ثقلته تربط عشرة ايام والبطه تربط ثلثة ايام
 وروى ستة ايام والدجاجة تربط ثلثة ايام والسمك اهلالة تربط

في اسباب
 الناقة

في استنباط
البقرة

يوما الى الليل والماء الى غير ذلك من النصوص الواردة
على ذلك فلا حظ وتامل والله اعلم واما البقرة
فالمسهور كما اعترف به كثير منهم ان استنباطها يقتضي
يعلم كما عن الشيخ في النهاية وابتداء البراج وحيدة و
ادريس وسعيد والفخري وغيرهم بل في الغنية
كما قيل الاجماع عليه بل في الخلاف نسبة الاجماع لقوة
وافقهم ولعله هو الصحيح ايضا فالاجماع النصوص
الى بقية الدلالة على ذلك ولكن من الشيخ في المبوط
والنهاية والقاضي وابن حمزة وابن ادریس والبی
الصلح وفي الحقيقة وغيرهم وهو الاصول ان لم
يقولوا عن كل زمان في الشهيدين وجملة من تأخر عنه
ان كان قد استنبط التوحيه الى ان يعلم زواله ولا يعلم
الا بذلك ويجزئ مع ما في الاستبصار وبعض نسخ
التحذير الناقص على ان البقرة اجمالية لا يؤكل لها
ولا يشرب لبنها من تغذيها بعين يوم ما مع عدم
ظهور عبارة الفقيه في دعوى الاجماع على ذلك النصوص

وانما

وانما ذكرت احكاما كثيرة ثم قالت كل ذلك باجماع
وطريقة الاقوال ومعلوم ان الاقوال في الاربعين
لا في النسخ فقد سبق منها ان الاجماع انما هو في كل
الموافقة للاقوال بل قد بينت ظهور عبارة الخلاف في
دعوى الاجماع على ذلك لقولهم ان كونها على اهل الحديث
بالمدة في مقابلته الجمهور المذكور في ذلك بالكتابة فجميع
الاملاات الا ان ذلك كله محل للنسب ايضا فمما قد يقال
بانقضاءه سبق الخلاف عليه من القائل بتعدد المدة
ثلاثين يوما كما عن الكاتب والهدوف والشيخ في الغنية
او بربعين يوما كما عن المبوط وغيره بل في هرقة
ذلك هو المعروف ان لم يكن عليه اجماعا لا نقضا
على نسبة القول بالاكثاف بالقرن يوما الى قوم من العامة
فلا تقفل عنه في ذات هذه حجة على كونه القرنين
كما وقع لبعضهم كانه في غير محله بل قد يمنع تحقق شهر
العبرة عما ذكره لفظه خصوصا بين القدماء كما يظهر من اثر
المبوط وغيره واما النصوص فليس فيها ما يدل على
سورة السكوت وفيها جوهر وجب منع عما في بعض

نسخ التهذيب ايضا ولم يثبت رجاها على
 نصوص التتبعين الموهوبة في الكافي وغيره التي
 منها جزمه ايضا ولا جله قبل كما عن بعضهم بطلانية
 الاستبصار والتهذيب لما افتتاهما به روايتها له عنه
 كما قيل وفيه ان الموجود فيها رواية عن محمد بن يعقوب
 ولم يعلم الشيخ النجاشي بغيره من اذله حكاه عنه شيخنا
 توسط الكافي في موضع بعيد عنه اوله افقه من اصل
 نسخة التي من خط الكليني والتوفيق انما وقع في بعض
 فروعها وان الشبه بعد ذلك وتعود من ضرب
 السكون ومثله بقوة السند وفيه وبالشهرة الموثقة
 والمنقولة على ان جماعة وعمل من لا يعمل الا باللفظ
 وبوجوده والنهاية التي مستون اخبار واستبعاد
 من واة البقرة للثقة وبالاجماع المنقول من موافقة
 للاصل كما قيل يدعيه تسليم ذلك كله انه عامر وفيه
 موافق لقوم في العامة على ما في المبسوط القامع من
 اختلاف الفقيه على فريضة على اربعة دعوى الاجماع
 والاخبار على اصل التهذيب ومثاله ما هو اليقين عند

افقه

المؤلف

الجمهور من انكار اصل التهذيب في المبسوط وروايته كون السكون
 العامة عند المشهور او الجميع وكذا نسبة الصادق في الفتوى بذلك
 اما الامير الا ان الانصاف ان مجموع تلك الروايات في النظر
 من هذه الروايات فلا يبعد المصداق وتعمل نصوص الكليني
 والاربعين على الاستصحاب كما حار فيه كثير من اهل العلم فلا يظن
 ويثبت رواية العلم واقفا للشاة فالمشهور في عرف كثير منهم ان
 مدة السيرة اثني عشر ايام بل عن اختلاف الغيبة للاجماع عليه
 قيل خبر ان السكون وضرر مسيح والرفع الغيبة والنجاسة بالشيء وفيه
 كما قيل ولكن من الشيخ في المبسوط والفرق على او جماعة
 انها سبعة ايام مدعي ان رواية وفكشاف التمام انها مرويّة
 في بعض الكتب عن الامير وهو منقول عن الدعائم وعن بعضهم
 انها خمسة ايام مرويّة على رواية الشيخ له في التهذيب كما قيل
 وعن الكاتب انها اربعة عشر يوما خبر يونس وعن الصادق
 اثني عشر يوما لا غير ذلك مما يقع والاجماع المروي عن تسليم
 ظهوره في ذلك على ان الوجود فيها حقا من اختلاف اثني عشر
 ايام او سبعة ايام الى ان قال دليلنا اجماع الفقيه واجماعهم
 والموجود في الغيبة انها عشرة ايام ورواية ايام ولعلها عامة

في نسخة
 التهذيب

بهذه الرواية فيكون اجابا على التخيير بينهما ايضا وبذلك
 قد تنفذ الشهادة المعتبرة ايضا على لزوم العشرة والاكثاف
 بها وحيث فان التزامنا بالعمل بخير التكون وحيث كل الحق
 وانما له فرضا عن احواله بقا التوهم الا ما زاد على العشرة
 فان عولنا على خبر يونس فرضا به عنها ايضا والا فلا يخرج
 عنها الا بعد عشرين يوما للأجاء على زوال التوهم بعد
 كما في نظائره ودعوى القطع بانها لات وى البقاء
 اكتفى فيها بالوشر فلا بد من الاكثاف بما دفعها وليس الا
 في خبر يونس لعدم القائل بل لزوم ما زاد عليه دون العشري
 كما هو واضح عندنا على مدعيها وقال كذلك كانت الطرق
 صفيقة فيفسد الوقوف في ذلك على محل العفاق وهو رعاة
 اكثر التقديرات حيث لا قائل بما زاد عليها فكيف لم يرد
 نقص في مدة استبرأ الجلال في الجمل والبغال والحمير والقران
 وخود من الحيوانات المأكولة اللحم عند الطيور التي يتوقف
 لها المصاهرة بعد ذلك مع معلومية انه لا يستمر حتمها الى
 ان يموت وحيث فيجمل زوال تخييرها ما يزول به اسم الجلالة
 عرفنا فرضا في حقيقة عرف خروجها عن موضع احوال فينتفي
 على عولنا على كذا في نظائره ويجمل استبرأها بمدة استبرأ
 ما بينهما

ما يشبهها من الانعام على نحو ما قيل به في منزهات البروق
 استبرأ الطيور الجلالة ويجمل استبرأها بالاربعةين يوما مع زوال
 اسم الجمل عرفا للقطعة بان ذلك اقصر مدة الاستبرأ واستبرأ وانما
 لم يتعرض له في النصوص لعدم ايجابها غالبا او دائما عادة
 ويجمل الاكثاف باقصر مدة تستبرأها للاصل الا ان استحب
 التوهم مقدم عليه فامثال ذلك ويجمل الاكثاف بالاربعةين مطم
 وان لم يزل معها اسم الجمل عرفا على نحو سبق في الابد وكذا في ظهور
 اجابا على عدم استمرار التوهم الى ان يموت لما كان القول بذلك
 عملا باحواله الباطن مع ضعف تعليلات الاحتمالات المزبورة
 والاحتياط في امثال ذلك مما لا ينبغي تركه فلا حظ وما مل والاعلم
 قال مرة وكيفيته ان يربط ويحلف علفا
 طاهر هذه المدة اقول قد مرح بذلك كثير منهم
 غير خلاف في يعرف بل في كلفه يزول حكم الجمل عندنا بان يحبس
 ونظم علفا طاهرا وفرض انه انما يزول الكراهة عندنا بان قضا
 النجاسة وتعلق الطاهر لا يضر ببقا التوهم الى ان يعلم
 زواله ولا يعلم الا بذلك سواء قلنا بتحقق الجمل بحية النجاسة
 والمستحب او قلنا بان لا يتحقق الا باكل العذرة فقط ولكن

فالملك وغيره انه انما يتم على الاقل فقط لا
 الاستبراء انما يكون بضد ما يتحقق به اجمل و
 العلف الطاهر ففلا هو الضد للنجس ففلا يتحقق
 كون الاستبراء بدون غيره والا على ان لا يفتقد
 يتحقق الاستبراء منه بان يطعم علفا غير العذرة
 فقط ولو بان يخلط معها من باقى النجس فان ذلك
 كلفه صدق لا يتحقق به اجمل ايضا وقد تورد عليها
 وفيه انه لا دليل على كون المدار على ذلك شرعا فقد
 يتوقف نوال النجس على فعل بعض افراد ما خالف
 ما يتحقق به اجمل فلا يكفي انى فرد كان منه بحيث يخرج
 به عن احوالة النجس ونحو القطع بعدم الفرق بين
 جميع افراد عذرة على مدعيها والقواعد الاشكال
 في اعتبار العلف الطاهر بالاحالة او بالفعل وذلك
 ايضا ان ذلك كله راجع الى مرجع الالة لا يمتنع
 عن الشهور بل فكشف اللثام ان الالهى ب اطلقوا
 باعتبار العلف الطاهر وهو حقيقة فلا يمتنع اطلاقا ولو
 بالفارسي ومنه ذلك يظهر انه لا اطلاق يوثق به في نفسه
 الاستبراء

الاستبراء بحيث يشمل تغذيتها بغير العذرة مطم او غيره
 العين مطم وان تنجس بالفارسي بل العلف مطم بالنسبة
 الى ذلك والاصح ان لم يكن اقوى اقبى مطم لانه
 الذي يشبهه فمدة الاستبراء اقل من المطم مع
 انه مما تغذيه بل قد يشمل العلف في اراهم نوع
 من الهى فلا يوثق في معقده الاجمالي على فقيه
 وقد سبق في استبراء طلال السمك ما له نفعه فلا حظ
 ونأمل والله اعلم قال في الثانية الثاني ان يشرب
 لبن خنزيرية فان لم يشتد كرهه و
 يستحب استبراء له بسبعة ايام وان
 اشتد خرم لحمه ولم يسلمه اقول الاصل ذلك
 هو النجس الواحدة علفهم كخزفان بن سدير
 عن ابي عبد الله عن حماد بن عيسى عن ابن خنينة عن
 فضيل بن وكيع عن ابي عبد الله عظمه ثم ان رجلا استعمله فغفقه
 فخرج له نسل فقال له ما عرفت من نسله يعني فلا تقر به
 واما ما لم تعرفه فكل فهو بمنزلة اجبن ولا تال عنه وتوهم عن قرب

وانما يستحب التيمم
 باقى عذار

الاسناد عنه ٢٤ وفيه بشرى مسلمة عن ابي الحسن
 عن جدي رضع من خنزيرة ثم ضرب في الغنم فقال ٢٥ هو منبه له
 ابي الحسن فاعرفت انه خنزيرة فلتا كلمة والم تعرفه فكل ورمى
 ابي حمزة قال لا تأكل من لحم حمل رضع من لبن خنزيرة وقوة
 رسل الفقيه عن امير المؤمنين وفيه السكونة عن ابي عبد الله
 عن الامير عن حمل غنم لبن خنزيرة فقال ٢٦ فيه ٢٧
 واعلم انه الكلب في النور والشعر وجزان كان استغنى عن
 النجس وان لم يكن استغنى عن اللبن فبلى على صرع شاة
 سبعة ايام ثم يؤكل لحمه الا غير ذلك من النجس المعتقده بحمل
 الاصل بقدما وحديث وفيه الكذب والارادة بل اعتبر
 الاصل كما في كشف الغام وعنه وفي الغنية انه يحرم اكل ما شرب
 من لبن خنزيرة واشتد به وما كان من ذلك ونسب ثم
 ادعى الاجماع وطريقه الا في طبع ذلك وغيره ومنه وغيره
 من عبارات الفقهاء فيظهر ان ما في النجس من اجدر وحمل من
 بالمثل ان في الانعام وغيره من افراد الحيوان ما كوله اللحم
 مع ما في بعض من ذكر الحمل ايضا في كل ما اشتهر به في الرضا
 على مطلق شربه والمقتضيات في فيه السكونة الذي به زوال
 التحريم في الاستبراء المزبور وان يؤكل بعده من غير فرق بين اشتد اعظم

نرجع
 الامام

وعنه

وعنه فيكون على هذا الجلال كما اقبل بعضهم ولكن قد صرح الشيخ في
 منهم من غير خلافه يعرف بانه يشهد له وعظمه يحرم ابدان
 عدم اشتد اوده بكرة وفي الكفاية ان المعروف بين الاصحاب ان
 اذا شرب لبن خنزيرة فان لم يشد عليه لم يشد عظمه
 وليستحبت استبراء سبعة ايام بما سبق في هذا السكونة وان خشي
 حرم لم يشد وفيه البرهان ان مشد الكراهية هو
 الا في ران بقية ولو بعد الاعراض عن كل امره ولكن قد يشكل
 بعضهم في ثبوت كراهية اكل لحمه فضلا عن كراهية اكل لحمه في كل
 كثير منهم لا اصل مع عدم الدليل عليه وفيه السكونة في من ان
 الكراهية المزبورة كما قيل وقد يورد عليه بانه دليلها النهي عنه
 والمرسل وفيه بشرى مسلمة عن جدي رضع من لبن خنزيرة
 عن كل امره في فظا شربه في ظهور قوله في فيه السكونة ثم يؤكل
 انه يؤكل قبل الاستبراء ومع عدة التامح فيها على نحو المنسوب
 كما هو محرز في محله وادعى بالضعف التزام التحريم مع عدم اشتد
 اما ان يستبرأ بجلل يتكاثر به في السكونة الذي هو موجب على
 ايجل مع استبرأ لفظة المتعاقبين لذلك كما قيل وعليه
 فيكون الفارق بين العورتين انما هو استبراء التحريم وان فيه خلاف
 الاولى فان قيل بالاستبراء وفيه ان اخبر المزبور قد ياب التبرأ

اشكل

+

مزاج

على نحو

مع هذا الوجه ولا شيء به على ارادة منه مع انه لا مجال لا تكا-
 الاعراض عنه فلا حفظ وتامل والله اعلم لو قيل ان العلم التوحيدي
 لم يروا به تدل على الاستسراية ايام مطم وكان المعصية
 محلا على عدم الاشتداد والاشتباه فيمكن حمل على العلم ولكن كونه
 الاستسراية واجبا ويحتم قبله وهو خلاف ما تقر عندهم مع عدم
 صحة السند ويمكن حمل على العلم وجعل الاقرب اولى اعتم
 منه ان يكون حرا او مكروها والاستسراية هي اعتم من ان يكون واجبا
 او مستحبا كل ذلك الغاية فمن المعصية ما ذكر الاستسراية
 التوحيدي بل في صورة الكثرة والاشتباه فقط وما عرف في حقه كانه
 اذا هم لا يحمل بالاستسراية لعدم الدليل عليه ولكن لا دليل على التوحيدي
 ايضا انتهى وفيه نظر من وجوه لا تحق على المتدبر فيما تر
 وفيه مع ان الرواية المذكورة لم تشر عليها الا ان
 يشبهها اجزا الكون ولكن سياق كلامه قد يباين ذلك
 فلا حفظ وتامل والله اعلم تنبيهات الاول قال
 المقدس قدس الله روحه الزكية وعينه بان الظاهر ان
 الافاضل المذكورة في الكون انما هو من باب المال
 لغيره من الافاضل الظاهرة بالذات ايضا وهو يظهر
 اعتم من المتوحيدين وعنه من اتخذ بعضهم ذكرا هذا على عدم
 اعتبار الظهارة العقلية في عطف الحمل فمستسراية

والعلم التوحيدي لا يدل على الاستسراية
 فيكون العلم التوحيدي لا يدل على الاستسراية
 فيكون العلم التوحيدي لا يدل على الاستسراية

ولكن

ولكن المانع لذلك كله كانه مستظهر ان لا يكسر تبادر الظاهر منه
 ولولاهم معلومته في ستمه مع انه لا ملازمة بين العلم التوحيدي
 اجمالا خصوصا على الاستسراية بفتح جها والله اعلم الثاني
 على ان جزء الكون ايضا ان يعبر في الاستسراية بفتح جها واظهاره فلا
 يكفي فيه احداهما دون الاخر ففقد عن محقق منه عن لبي في حقه
 بدون تقييد ولا اطلاق له لشيء اطلاقه مدة ستة ايام وذلك
 هو مقتضى احواله في العلم ان يعلم زواله ولعل لا يري في
 مدخلية في زواله انما هو من جهة العلم ان لا يزول في حقه
 به وثماد ودرع بان ذلك عن مطلق منه عن لبي في حقه
 ان تقييده انما هو في حقه منه وان اطلاقه انما هو
 لموقف صوته عليه فلو اتفق صوبه بدون ستة ايام كان
 ذلك استسراية ايضا في قبل عمره بها على مدخلها بفتح جها والله اعلم
 الثالث قد صرح كثير منهم بان لا يعبر كونه برخلع التوحيدي
 بل يكفي في التوحيدي مطلق تقييده بلينها في غير الكون وما في حقه
 من النصوص من الرخلع محمول على المثال على عدم التفرقة بينهما
 في احواله فتحته جها والله اعلم الرابع قد صرح كثير منهم في غير
 خلاف فيه بغير مثال نسبها ظاهرا لا محابا كانه لا يوفق

القطع

باب في معرفة ما لا يكون

لبعض المتتيرة التي بالاميريات التي لا يكون لها قسما
الكلية والخاصة للاصل بعد مرتبة القياس عندنا ونجزي على
قال كنت انا على عهد ٢ امرأة ارصفت عننا بلينها
فقطها فكتب لا يكون لها فعل مكرره ولا باس به وضو
انما كنت اليه المرأة ارصفت عننا بلين نفسها فزفطت
وسبرت وضربها الفعل ثم وصفت الجوزان ليدل كل البنا وتنا
وتنزع ويدل كل لها فكتب فعل مكرره ولا باس به وضو
ايضا فان كنت اليه المرأة ارصفت عننا فزفطت
وسبرت وضربها الفعل ثم وصفت الجوزان ليدل كل لها و
لبنا فكتب فعل مكرره ولا باس به وضو ولاتها على كراية
الاكل على كل لعل ظاهرا كراية نفس الفعل المذمور
فلا حظ وتامل واقعة العلم الخامس ظاهر جزئان وضو
مصرح حرمه على علم بعينه بكون غيره مطر ولو شئت فمحمود
بل لعل ظاهره هو المشبه المحصور ونظرة بالمشبه كراية
مجرد اكل لا فكونه من غير المحصور كراية بعينه ولا باس لعل
به على المشبه بل وضو بعينه ايضا لا اعتبار بهذه المصروف
رواية المشايخ المشبه وغيرهم لها مع عدم ثبوت كراية
المشهور عنها وسهولة الفعل باجواب البهيمه المصروفة مع
نيتها

الكلية

باب في

نيتها ونفسها غير قاضية بالشدة فتجمع ميزاتها بحيث تشمل
ما في النصوص المذمورة وح فلا باس بهتت نه منها فتم جيد والله
قال الثالث اذا وطئ الانسان حيوانا ماله
حرام لحمه ولحم نسكه اقول لا نفرد خلافه فزفطت
على كراية العبادات اجماعا على كراية من صحيح بعضهم ولعله
او كراية مخافا الى خبر صحيح من الى عبد الله عن امير المؤمنين ٣
عن البهيمه التي تنكح فقال لا فام لها ولها وضو محرم على
عن الرجل من رجل نظر الى راح نزع عاتة فقال انظر
ذليها واحرقها وان لم يعرفها نفسها لصفى ابراهيم بنهم
ها فتخرج وتخرق وقد زجبت سائرها وضو سامة يات بهيمه
اوشة او ناقة او بقرة فقال لا فام لها وضو محرم على
من بلاوه الى غيره وذكر وان لم تنك البهيمه محرم ولها وضو
تحقق القول على ان كراية الثالث وضو ابراهيم الكرم انظر لاه
الرجل انظر الى الرأع وقد نزع عاتة فان عرف ذليها و
احرقها وان لم يعرف قسم الغنم نصفها وسام غيرها فاذا
وقع على احد النصفين فقد خسر النصف الاخر ثم يفرق النصف
الاخر فرقتين فلا يترك كذلك فزفطت فان ينكح غيرها
فاتيها وقع التهم بها زجبت واحرقت ونجس سائر الغنم ولها

وغيرها

القادق بطرق متعددة عن الرجل ياتى البهيمة فقال ٢١ ان كانت
 للفاعل ذبحت فاذا كانت احرقت بان رولم ينتفع بها والالم
 تكن البهيمة له قوتت واخذت منها من ورفع اما عاجها وذبحت
 واحرقت بان رولم ينتفع بها الحديث وقدر سير عن الى جعفر
 عن الرجل ياتى البهيمة فقال ليليد دون ابلد ويغرم قيمة البهيمة
 لها عاجها لانه افسد ما عليه وتنجح ويحرق وتدفع ان كانت
 ما يؤكل لحمه وان كانت ما يركب ظهرها غرم قيمتها وطلد دون
 ابلد واخرجهت من المدينة الى فعلها بها الى بلاد اخرجهت لا تعرف
 فيبيعها فيها كلبا بغيرها الى غير ذلك من النصوص الكثيرة الاتية في
 اكله ودانته به نعم بالنعم والى الله الا انها اجمع لا عدم فيها حيث
 تشمل جميع الحيوانات المأكولة اللحم بريبة كانت او جرية قتل الطيور
 وخرقها وذبحت تشمل الذكور والانثى قتلها ودرجات لبن فحلاد
 قرة او غريقات لبن اطلاقا كالبغال وذبحت تشمل الرجل والهي
 والمتمترة والكرو النزل وغيره والعالم بالكم والبال به والحو
 العبد لا يخر ذلك واما القنادى ومما قد الاجاميات فلا عدم
 فيها انعم حيث يشمل جميع ذلك الا ان لا يفرغ ان ظر فيها بها
 فكن ب احدثه ودعوات العدم المزبور مستغارة من مجموع
 النصوص والفقه في غير ذلك وان كان بعض اوارده من بعض دونه
 بعض كقيل عهدها على مدعيها وفيه فينبغ الاقتصا على المتيقن

ولو كان

ولومن جهة ظهور بعض النصوص المعينة فيه وتيسر من غيره بمقتضى
 الاصول والعهودات القاضية بالحق فلا بد من البحث عن الجهات
 المذكورة فنقول اما الجهة الاولى فالمنسب الى الاكثر بل الى المستور
 اذ في النعم فيها لهدى البهيمة على ذلك كله كما عن بعض اهل الفقه
 كشمس معارفى طعن آخر من ان اسم لسان القدام الاربع كقوله
 اشتمل على بعضها اللسان الذي لا يكون الا فيها كقوله عدم تهيم
 المستقر في خروج عنها كما هو الظاهر او المتيقن من دلالته انما اقل
 وكثير ممن تأخر عنه كمن بعضهم الى مقر التهم عليها ولكن مع ذلك
 فلا حية ط فيه فمحل فته جديا وكما علم واما الجهة الثانية فقد مر
 كثير منهم بل قد مر انفق النصوص والفقه عليه ولعله لا يطلق النكاح
 والائتات والتزوات ملة لذلك كله وذكر اللسان في بعضها غير فاض
 بتخصيص ما ذكر فيه كجبر مسج ونحوه ولو سلم فلا محصل به ما لم يذكر فيه
 اللسان اهلا اذ لا تنفي بينهما لانه ولا عرفا ولا عرفا در نكاح كما نشر
 ووطي من سائر النصوص وفتح النعم فتاقل جديا والله اعلم بالارباب
 واما العدم في الجهة الثالثة فقد مر به كثير منهم بل قيل بان لا نواف
 فيه خلافا بل ربما نسب الى الاصحى بل عن بعضهم دعوى الاطلاق عليه
 لتشمل جميع ما لم يذكر في غير ذلك من النصوص والفقه في غير ذلك
 شمل جميع ما عدا العبد كقيل وكفى في شمل الجميع للمكة محل من صحت

العدم في

ولم كان الواضحة منكم قد خرجت من بعضهم انما ردت عليهم الموعظة، والمصلحة التي اقرها في زيادة
الامر وقد يقال انتم لم تخرجوا من بعضهم في حجة الله عليكم فاما حتى ط فيه من محله والامام

خبر مسج لاحتمال كون البناء المجهول لمحمودية التي على الذريع
الرجل كما في نسخة النصوص وكذا ذكره في خبر ابن عباس عليه السلام
في صورة الافتتاح فقط بل قد يتغير الخبر في مسج الى ذلك والظاهر
ولانه هو الغالب للمعهور بين الناس وانكاره وغير محتمل وانما
الملك جماع على التعميم المزبور فلم يفتقر من ادعاء لاصحى ولا الى امر
وانما نقص بعضهم على جماع عليه في الفحمة وفي النافع وشرحه انه
اذا وطئ البالغ العاقل التي بهيمة مأكولة اللحم حرم على من لم يملك
وفي الغيبة انه يحرم ما وطئه الا في الامام في وفوه في البسطة
وكثير من العبارات ولا ظهور فيها في الشمول للمكره على ذلك في
المفاتيح انه قد يعرف التحريم للحيوان بان يطئه الا في نجوم
الحمة ولم يسل بالنهي ولو اشتهت بغيره فم يفتقر فيقترع عليه مرة
بعد اخرى حتى يفر واحد فيمنع ويجزى كوحل الباطن كذا في النصوص
فتكون الاصل وان ضعف السند لما عذر ذلك بما يقضيه بعد ثبوت
الاجماع المعبر عن ذلك كله والادب طيفه لا يغير تركه بل لعله لازم
بناء على ظهوره في مسج في ذلك فلا فطرون بل والله اعلم وانما تحريم
التمتع بعد الوطئ هو المعروف في غير خلاف فيه يعرفه بل في الجماع
ولعدم القول بالفصل بينه وبين نفس الوطئ ولغور سابق في ريب
التي اختزيرة والتمتعية التسل للامل وللا تائق عليه في هو لا فقا
التمتع والافراق لذلك ولا في عدم الانتفاع بها وبيان ان الوطئ
قد افسد في نحو ذلك فانه لو لم يحرم نسلا لكان الكلمة سلاما اعظم

الزواج

الذاع الانتفاع بها لا غير ذلك مما لا يخلو من نظر او منع فلا يخرج عن
 احواله اهل وعمل ما تكل اقبله او مال اليه بعضهم كقول واو لم يلغ
 تحريم من الذر الموطر لا فعل تبعيته لآفته كمن شرب من الاكل
 ولكن قد منع بعضهم تحريمه ايضا بل لعله ظاهرا المشهور او اجمع
 صحيحهم كقول ولعله لاكثر التفصيلات المزبورة او جميعها كقول
 والاف ط فيه ما لا يغير شربه فهو حديد والله اعلم ولو كان الموطر
 موحا اكله قبل الموطر كان تحريمه ذاتيا او عارضا على
 الله وامكن رسله اكثر سيرة لم يؤثر الموطر المزبور تحريما
 قطعا لسبقه عليه كالمفروض وان كان تحريمه عارضا غير دائم
 كالجلد ونحوه فانظر انما شرب وطه تحريم اكله على الدوام فلا يجد
 استبراه من اجله في حلية مع افعال عدم تيسره فيه املا وانما
 يؤثر في تحريمه ما كان مأكولا فعلة كالمسقى من النعوم
 غير في ينقض غيره على احواله عدم التأثير فيوخرج استبراه في حلية
 اكله الا انه بعيد جدا بل قد يقطع بعده ولا يسن بل النعوم القوت
 على محلل الذر في اكله ولو بعد الاستبراء وانه بوطه حرم ابدان فله حظ
 وتأمل والله اعلم قال مرة ولو اشتبه بغيره قسم في حله
 واقبح عليه مرة بعد اخرى حتى يبقى
 واحدة افعال لا تعرف في ذلك فله تأمل في النجاسة وغيره
 الى الاصح بالنصوص ان بقية المنزلة على المثال بالنسبة الى غير

اثباته من باقر الحيوان لا لاجتماع على عدم الفرق بين الجميع
 عندهم المعبرة فنفسها او المعبرة بالعمل كما عرفت بكثير منهم
 فيخرج بها عن قاعدة الشبهة الموصورة على الاقل المعروفة
 فيها وانما على القول بان قاعدتها استعمال القرعة فهذه القرعة
 من جزئياتها كما هو واضح هنا وقد يستدل عليه ايضا بمحرمات
 القرعة التي لا يقدح فيها عدم العمل بها فكثير الموارد التي عرفت
 عندهم من ان اعراض المشهورين ببعض افراد العام لا يقطع
 حجية عندهم ما قيل من لزوم اخرج تلف الاموال في ذلك
 اجماع فلا يعمل فيه بقاعدة المقدمة فان العمل بها مشروط
 بعدم استلزامه للمخرج كما قيل وعندهم في ذلك لو وضع لزوم
 كثير من افراد الشبهة الموصورة في حكم المشهور بوجهين
 فيستلزم ان مجرد تلف المال في حد ذاته ليس هو مقتضى
 للتكليف وكيف كان فان امكن فبعض الافراد المشبهة
 فيها ذلك على التخصيص الحقيقي فثبت كذلك واقعه
 بنحو مرة بعد اخرى الى ان يفي اثباته فيخرج بنحوه وان
 لم يمكن ذلك ابتدأ اذ لا بد من الاقناع لو حفظ ما هو واجب
 الى التخصيص الحقيقي واقعه بنحوه فلو انتم الامر الى خمسة افراد
 جعل فيها ثلثة وقسم اثنين واقعه بنحوه فان خرج السهم على
 الاثنين ثبت الثلثة واقعه بين الاثنين وان خرج السهم

على

على الثلثة بخلاف الاثنين واقعه بين الثلثة بان يقسم اثنين
 فواحد ويخرج بينهما وان خرج السهم على الواحد صحت
 الحكم وبخلاف الاثنين وان خرج السهم على الاثنين في الواحد
 واقعه بين الاثنين ايضا وقد يحتمل استعمال القرعة وحده
 بين الثلثة بل قد يحتمل ذلك ابتداءً ويحتمل النص والفتوى على
 الافضل لا على اللزوم فلا حظون على والله اعلم بتفاصيل
 الاقل لو اشبهت الموطونة بغير الموصور سقط حكمها
 هو ظاهر المشهور او اجماع وعدم امتكان استعمال القرعة
 فيها وان كانت من الموصور على الراجح واستعمالها في الافراد
 الممكنة منها فقط متاثرات بعد ان لم يكن على عدم مخرج ظهور
 ظهور النص والفتوى في خصوص الموصور فلا حظون على والله اعلم
 الثاني لو تعددت الموطونة واشبهت بغيره ففقدت
 استعمال القرعة فيها او عدم لزوم وجهاً في الدليل مع فروع
 عن مورد النص فيجعل فيه بقواعد الشبهة الموصورة ومما
 قرب كونه النص محمول على المثال لما زاد على الواحد مطلق
 من لو كان الموطونة اكثر من غيره كما قيل ولا يلزم ان يكون
 جديا والله اعلم الثالث لو تلف بعض الافراد المشبهة ففقدت
 حكم القرعة لعدم بقاء الموطونة في الباقي مع ملاحظة

للاصل

فقد يقال

عن مورد النص والفتور ولكن قد يستظهر بعضهم جريان
القرعة فيه بان يجعل التالف في احد القسمين ويقع بينهما
ولا ريب في ان احوط ولكن في تعينه نظر فلا حظ في
والداع لم يند وتمام البحث في احكام الوطر المذموم ياتي عند
نقطة الفصل فكن بلحده وودئسل الله نعم الوصول
اليه به نعم وبالنسبة واليه قال به ولو شرب بشت
من هذه الحيوانات خمر لم يحرم لحمه بل يغسل
ويؤكل ولا يؤكل ما في جوفه اقول قد
خرج بذلك كثير منهم بل نسب المشهور بل الى الاصحاب بل
عن القصة الاجماع عليه لجز الشك من عن ابي عبد الله
عن شاة مشرب الخمر حتى سكرت ثم ذبحت بحال تلك
احمال فخرج لا يؤكل ما في بطنها المعقة ونفسه او المنجى
بالثورة وغيره مع عدم القول بالفضل بين مورده
وغيره كما قيل ولما في السر من انه قد ذر وانه اذا
شرب شاة من هذه الاجناس خمر ثم ذبح جاز اكله
بعد ان يغسل بالماء ولا يجوز اكل شاة ما في بطنه ولا
استعماله ويؤتبه الاستظهار في الغسل عما خلف الاداء
اللطيفة من الخمر في لحمه او في بطنه به كما يومر اليه ما ياتي

في الزهر

فمنه بل البول ان غلبه لكان النجاسة لانه تعبد مخلص
النفقة لعدم تجسس البول في خصوصه فيسويان الذي لم يش
تجسس في امره بملاقاة النجاسة كما سبق البحث فيه فكتب
الكهارة ولكن عن ابي اذ ريس القول بكرامة اكل
ما في بطنها وبقوله الخافض في الخمر وثنا الشهيد في كثير
منه تافه عنها كما قيل لاحالة الابادة وعدم الدليل على
التحريم لانها كانت بولاسته مقطوع بها ولا اجماع
والرواية المذكورة محمولة على الكهارة الا ان القدر وجدناه
في النسخ ان الوفاة اخذها الشيخ في النهاية وابي حمزة
وزاد او مسكر الا ان دليل تحريم الخمر مشتمل على طيبه وكثيره
واذا شرب شاة من هذه الحيوانات الخمر ونزل الى الارض
وتذرع منه اضره لطيفة لا يعلم ان الله تعالى بالغسل
والاقدام على شاة له اقدام على ما لا يعلم اباهة بل نطق
تحريمه فيكون حراما ولحق الشك ان بقوا حالة
الابادة معارضة بالاقياط وهو كسر صريح في موافقة
الجمهور وان كان في بعض ادلة نظر فبديرو في الدرر

انه لو شرب المحلل حرام ثم ذبح على لحمه وحرم ما في بطنه
 وقال ابن ادریس بكه وموقفه الشیء معقود بانها اذا
 شربته حراما من سكرت وذبحت على لحمه لا یكفل
 ما في بطنه وفكفت اللحم والاولی قصه یكفل على ما
 تضمنه الخبر من السكر والذبح على لحمه وفكفت ان
 الرواية مع ضعفها اخفى من المدعى ومعه والاقرب
 الكراهة وفاق لابن ادریس وفكفت البركان انه
 یحتمل اختصص الحكم بانة لورود النص فيها فیه
 فالافتقار على مورد النص هو المنع ومرسل التبركاته
 ان رة الى ما في النهاية لبيانها على امتن متون اخبار
 كما اشترف عباراتهم مع انه لا یكفل على عمل اللحم ولا على لحم
 ما في جوفه بل اذا شربته سكرت ونجست حال السكر
 فهو اقل من المدعى وقصه والاول والقواعد تقتضی عدم
 ذلك لكن لا یفترق مع من كلامهم بها انك لا یكفل
 من كلامهم القاضی بعدم ثبوت عدم القبول بالفتوى
 فلا حظ من كل والله اعلم قاله ولو شرب لولا
 لحمه ویفصل ما في بطنه ویفصل

اقول

اقول لا خلاف في عدم تحريم لحمه ولا في عدم تحريم ما في بطنه
 للاصول والعمومات التامة عن المراض واما وجوب غسل
 ما في بطنه فهو المشهور ان شرب به كثير منهم بل ربما نفخ في
 فيه كجزء من اكيل من بعض اص به عن ابی جعفر
 عن ثمة شربته بولائه ذبحت فقال لا یفصل ما في جوفه
 ثم لا بأس به الحديث وفي الكفاية انه ضعیف من هذه الا
 انه لا اعرف ردة الحكم نهائيا مع ملاقات النبي سنة لما في بطنه
 فتنبس بها ما في بطنها بخلاف نفس اللحم كما قيل ورسمها یفصل
 بما اذا ذبحت بلا فصل وبقي البول مخلوطا مع اللحم
 فتجوز النية عنها وفي الكفاية وغيره انه قبل ان هذا یكون
 ذبح في ابدال بعد الشرب بخلاف ما اذا ذبحت بحيث حار
 جزءا منه بدنه فیه طهر بالاحتیاط والحکیم وقد يدفع كما في مجمع
 البركان وغيره بان الحرام لا یكفل بالاستیالة الا في بعض الورد
 ولا خلاف في ان المدعى هو الذي هو الاكثر والجمع ویكفي كونه غسل
 تعذیرا لا للنية بل انما هو لزالة النفقة ونحوه ولعله لذا
 لم یلیق به شرب سائر النجاسات والمتنبس لعدم التقرب منها

خصوصاً زوال عنها وحيرتها من اجزاء الحيوان ثم قد تفتن
 الخمر المزبونة لو اختلفت العذرة فذلك لا يبرح جلالاً
 ولكن لم اجد قاطلاً به ولا يبرح بالاحتياط به نه فوالله
 ان شره وانه اذا شرب من هذه الحيوانات بولاً ثم ذبح لم
 يذبح ما في بطنه الا بعد غسله بالماء ولم تقبها بنية فقد
 يستفاد منها بترقيها وعدم العمل بها فيستعين العمل ح
 بالاصول كما في كتابنا فله فقط وتامل والله اعلم تبين
 قد اشكل على بعضهم الفرق بين شراب الخمر الموجب
 لغسل اللحم عند المشهور وبي شراب البول الموجب لغسل
 ما في البطن فقط في اشترائهما فملاحظة النية شراب البول
 فان كانت قابلة للانفعال به ففيها معاذ الله فذلك
 ايضاً فالفرق بينهما شكل كما قيل وقد يرد في ما كان لفرق
 بينهما بمرئى فقد اختلف فيه بخلاف البول وقد يورد عليه بان
 غسل اللحم ان كان ليعفد الخمر فيه كما هو الظاهر لم يتم الفرق بينه
 وبين ما في الجوف وان لم يغسل اليه لم يحجب نظيره به ان
 ظاهر الحكم غسل ظاهر اللحم الملتصق بالجوف وباطنه المي و
 للماء او الرواية فليكن من غسل اللحم وقد بين بان المراد
 امكان التخلص من البول بالغسل بخلاف الخمر فان العمل لا يفي
 اجزاء

اجزائه النافذة فاجزاء اللحم بخلاف البول الذي لا تقبل الطبيعة
 ولا تتخذت كما قيل الا ان الكل تقبض ومن الرجم بالغيب
 وباب التقبض مفتوح في الامكام الشرعية كما في كتابنا ثم
 جية والله اعلم قاله في حرم الكلب والسنور
 اهلياً كان او وحشياً اقول لا خلاف في ذلك
 بل الاجماع لقسمة عليه ولما دل على نية الكلب وانه من
 الموضع ومن السباع ولما دل على تحريم السباع التي منها السنور
 كما في بعض النصوص الواردة عنهم وسما على اللغة يعرف
 في معنى السبع كما قيل ولما لفت بعض من جعل الله ثم الرش فخالقهم
 في بعض ذلك لبعض القياسات الفاسدة عندنا مع موافقة
 اكثر المسلمين لما في كثير من العبارات فلا حظ وتامل والله اعلم
 قاله ويكره ان يذبح بيد ما سباه من النعم
 اقول لا خلاف في كمال النص عليه لمصرون وبالعدم كقول
 ابى الحسن لا تربيين شيئاً ثم تذبحه فلا حظ وتامل والله اعلم
 قاله ويؤكل من الوحشية البقر والكلاب
 اجبية والحمر والغزلان واليخامير اقول
 حمار الوحش

في حرم الكلب والسنور
 على القول بالوجوب
 رجم الكلب والسنور

في حرم الكلب والسنور
 على القول بالوجوب
 رجم الكلب والسنور

في حرم الكلب والسنور
 على القول بالوجوب
 رجم الكلب والسنور

لا خلاف في ذلك بيننا وبين المسلمين كما في نسخة من العبارات بل
 الاجماع بقسميه عليه بل لعله في الضرورات كما قيل في التبرئة المستمرة
 مع النصوص الواردة في الطير وحمار الوحش واليخمر والابل
 الذئب قيل بانه يقر بجبل الخيزر كذا في نسخة من الانعام
 واخليل وحمير النبال ان مله للالهية والوحشية ودعوى
 اختصاها بالاول او انهما في اليه محل منه ولعل عدم ذكر
 المصه وغيره لانه كذا في نسخة وهو غير المحتمل المذكورة في كلامهم
 اوله وبعده اصلا وما عن ابن زهرة من عطف الادعائ
 عليها وحصره المحتمل في السنة محل منه اليه والامر سهل فلا حظ
 وتعل والله اعلم قال مرة وكثير منهما ما كان سببا
 وهو ما كان له طرفا فتاب يفسر من به قوتا
 كان كالاسد والنمر والفهد والذئب اضعيفا
 كالثعلب والضبوع وابن اوى اقول لا خلاف في
 في نسخة من ذلك بل الاجماع بقسميه عليه وعليه التبرئة المستمرة
 في جميع الاعصار والامهار والنصوص بذلك مستفيضة
 او متواترة كجزاود بن فرقد عن ابي عبد الله انه قال كل
 ذي ناب من السباع ومخلب من الطير حرام وخوخة مرسل
 القدوق عن النبي وجزاود بن فرقد عن ابي عبد الله انه قال كل ذي
 ناب

ناب احدث بجماله فقال لا تأكل من السباع شيئا وجزاود عن
 عن الماكول من الطير والوحش فقال لا تأكل من السباع شيئا وجزاود عن
 مخلب من الطير وكل ذي ناب من الوحش فقلت ان الناس
 يقولون من السبع فقال لا تأكل من السباع شيئا وجزاود عن
 له وانما قال رسول الله لا تأكل من السباع شيئا وجزاود عن
 الرفاء واه عمو العلي والعيون عن محمد بن سنان عن الرضا
 وصرم سباع الطير والوحش كل لا تأكل من السباع شيئا وجزاود عن
 والعذرة وما اشبه ذلك فجعل الله في ذلك ما احل من الطير والوحش
 وما حرّم كما قال امير المؤمنين كل ذي ناب من السباع وكل ذي
 مخلب من الطير حرام احدث في نسخة من النصوص الكثيرة التي
 منها على الظاهر النصوص المتضمنة للحكمة بالقطع بآراء التبرئة منها
 او انها قد مضت من جهة التقية لموافقها لمن جعل الله تعالى
 في خلقه فكل ما منهم ارادوا التبرئة المعلوم عند شيعتهم بما يلقى
 الى لفظة اداة الحكم لظاهرة فيحصل غرضهم بذلك من قوله فتوى
 بموجب التقية ولا موجب لجل النصوص على ارادتهم حقيقة الكراهة
 مراعاة للتقية لان ذلك مذهب الجمهور كما قيل والامر سهل قال
 ابي جعفر قال العاقل لا يأكل من السباع شيئا وجزاود عن
 واقدره وجزاود عن ابي عبد الله انه قال كل ذي ناب من السباع
 واليخمر

في نسخة من العبارات
 في نسخة من العبارات
 في نسخة من العبارات

ولكن مع ذلك قد شكك في انكم بعض من تافهتمكم بالاصل
والنصوص الدالة على ان ابرام ما قسم الله تم وكذا به ولم يحرم
فيه الا اخذت به عينه فيكون ما عداه كله حلالا الا الله لا يحبس
طرحه او ما قيله او حمل على النقية فهو مثل قوله انما ابرام
ما قسم الله تم ورسوله ولكنهم قد كانوا فيون شيئا فحي
نعاها وقوله انما ابرام ما قسم الله تم وكذا به ولكن النقص
تتمة عن كثير من ذلك لقد رآه وغيره فلا حظ ولا مل
قاله وحكم الامر رب والضب واختار
لكها كالحية والفارة والعقرب والجب فان
واختافس والقاصر وبنات وروان
والباغيت والقهيل وكذا الحي م البرجوع
والقفقة والوتر والحزن والفنك والسموم
والاستجاب والعظاية والحكمة وهي دوية
تفص في الرب مل تشبه اصابع العذارى
اقول لا خلف فرغ من ذلك بل عليها ما عداك فكثر
من العبارات صيا او ظاه وهو الحق متفان الاستعمال
الحشرات او المصوغ لبعضها وسجود الباع لبعضها والاشمول
اخذت في الميتة جميعها وقد دل الكتاب والنسبة على كونها
كما قيل

هذا هو الذي في المتن
والله اعلم بالصواب

هذا هو الذي في المتن
والله اعلم بالصواب

كقيل والى النصوص الواردة في خصوص بعض مع عدم
الفصل بالفصل بنه وبين باقيها كما قيل فمن النسخ انهم
الحجى والقب والحمد الالهية وقال الا فاقفوا الله تم
ولا تاكلوا من السمك الا ما كان له قشر ومع القشر فلو س
فان الله تم من سبعة امة عصى الاوصياء بعد الرسل
فاخذ اربعهم منهم ثرا وثلاثا سجا وجعلناهم احاديث
الاية ومن جعل على ابيه عبد الله من اكل الضف فقال ان
الف والفارة والفرة والتمنيز مسوخ ومن الى الحي الزف
انه قال ان القيل من كان ملكا زنا والذئب من كان اريا
ديوثا والارنب من كانت امرة تحون زوجها ولا تقتل
حيضا والوطواط من كان سرق محورا الناس والفرة والتمنيز
فتم من نزل ابيهم عند افراسيت واجريت والقبقة من نزل
اسرائيل لم يؤمنوا حيث نزلت المائدة على عيسى ابن مريم فتاها
فوقعت فرقة والجر وفرقة والبر والفارة والفسقة
والعقرب كان ثمانا والذئب والورع والزنجر كان ثمانا
والخيزان ومن ذكره يابن ادم قال قلت لابي الحسن ان احيانا
يخطأ دون الحق فكل من لم يخطأ فقال ان كان له ذنب فلما كل ثم
ملك من عمة فكلها همت بالقيام قال اما انت فكل اكره

الفوقية

الرفق

كلك اكله فلا تاكله وعن حماد بن عمار قال سئلت ابا
 عن اخذ سبيلك فقال ٢ سبع برع في البر ويأوى الى
 وجبر ابن ابي يعفور قال سئلت عن اكل لحم الحمار فقال
 كلب الماء ان كان له باب فلا تقرب والاقارب وقبر
 الى حمزة قال سئل ابو خالد الكاهلي عليه السلام عن لحم
 الشب والفتك والقلوة فيها فقال ابو خالد ان
 الشب يا وي الاشتر فقال ١٢ ان كان له سبلة كبلة
 السور والغار فلا يؤكل لحمه ولا يجوز الصلوة فيه ثم قال
 انا فلا اكله ولا احرمه وعن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله
 انه قال كان رسول الله م عروق النفس وكان يكثر ان
 ولا يحرقه فاني بالارنب فكم بها ولم يحرقها وعن الدعاء
 عن امير المؤمنين ١٢ انه نهى عن اكل الف والفتك
 من حشرات الارض وعن علي بن جعفر عن اخيه عن الحكم
 الذي يكون فاصدا في الجو والغارة يؤكل فقال ٢ ذلك
 لم القفار ولا ليل اكله وقال علي كنت عند ابي
 عبد الله اذ اقبلت عليه خنفة فقال لا تحيا
 فانها قشة من قش النار ورسول الهدى عليه السلام
 قال لا يؤكل من الحياة شيء وعن عمار عنه عن الوبر

اكل

عن شريف النفس
 نفة النفس
 عالية

في قوله
 لا يؤكل

ابو كل فقال ١٢ لا هو حرام الا غير ذلك من النصوص الكثيرة
 الواردة في بعض الحيوانات المذكورة وما في بعضها من الكثرة
 ونحوه مثل على النجوم او على النخلة وما في بعضها من النجوم
 مثل على النخلة او على النجوم فما في المخطئ الذي من
 الكثرة فلا حظ وتامل والله اعلم قال في اربعة القسم الثالث
 الطير والحمل منه ثلثة اصناف الاول
 ما كان ذا مخالب قوي يشد به على الطائر
 كالبازي والصقر والشاهين والعقاب
 والباشقي او ضعيف كالنسر والرخمة
 والبغاث اقول لا خلاف بيننا في شيء من ذلك بل الامام
 بقسيمه عليه لان ذلك كله من سباع الطير فيجوز النهي عن
 اكل السباع اذ من اكل سباع الطير فهو من السباع
 وغيره كمن سامة قال سئلت عن لحم السباع وجلوده فقال
 اكلهم السباع والسباع من الطير والدواب فانما يحرم
 واما جلود وجلودها فالحرام عليها ولا تلبس منها ثياب لقول
 فيه وفيه اجماع عن ابي عبد الله ٢ انه قال لا يجلع اكل شيء
 من السباع الى لاكرهه واقداره لا غير ذلك ولكن
 قد يشكل ذلك في البغاث فانها معظم من الطير وليس له مخالب

لا يؤكل

معقب لا قويا ولا ضعيفا كما عن بعض أهل اللغة وعن
 آخر أنها شرار الطير أو ما لا يصيد وقال صاحب الزاوية
 الثاب هو التي خلف الرماح عنه والمخالب الظف
 لكل سبع من المواشي والطيور أو هو لما يفيد من الطير
 والظفر لما لا يصيد وفريق بأنه مع تسليم ذلك أنه وتسلم
 منافية لما ذكره الله تعالى في قوله لا تأكلوا مما لم يذكر
 لكم من قبله من الدواب فمن مضى من ذلك فليكن
 المؤمنون منكم منكم منكم عن الصادق عن أبيه عن أبي
 العيون مسند الإمام الصادق أنه قال رخصت سباع الطير
 والوحش كلها لا كلها من الجيف لحم الناس والعذرة
 وما شبه ذلك فجعل الله تعالى ما أحل من الطير والوحش
 وما حرم كما قال أبو علي كل ذي ناب من السباع وذي مخالب
 من الطير حرام وكل كان له قاذفة من الطير فلال وعلته أفر
 تفرق بين ما أحل وما حرم كل داف ولا تأكل ما حرم من
 العيون مسند الإمام الصادق أنه قال محض الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله
 إلا أن قال وتحریم كل ذي ناب من السباع ومخالب من الطير وما
 عن محمد بن مسند الإمام الصادق أنه قال وكل ذي ناب من السباع
 ومخالب من الطير حرام الحديث ومسند الإمام أبي بكر بن أبي
 قال تشرعوا عن أكل الطير التي ليست له قاذفة ولا صبيبة
 ولا حوصلة وانفذ كل ذي ناب من السباع ومخالب من الطير حديث

لا يكره

في مسئلة من
 حلية الف

المراد ذلك إلا أن العدة إنما هو الإجماع والمخالفة لمن جبل
 الله تعالى الرشد فخلقه فلا حظ وتامل والله أعلم قال مرة وفي الغراب
 س وابتان وقيل يحيم الأبقع والكيل الذي يحيم
 أجبال ويجل الشراخ وهو غراب الشراخ والغراب
 وهو أحمر منه إلى الغيرة ما هو أقول اختلقت
 أكل لحم الغراب على أقوال أحدكم حلية أكل لحمه كما عن السيد
 وخ في النهاية وكتب في الأخبار والقاص في حمة والمصحة في
 في والقاض في البصرة واليهما المقدس قد وجب كفاية
 وغيرها للأصل والعدوات كما باؤسته بعد قبوله للمذكية اتفاقا
 على الظن ولو ثبت زبارة أو حية من شمله على ما اجتمعت العقابة
 على نفي ما يقع عنه أيضا عن أحدنا أنه قال إن أكل الغراب ليس
 بحرام إنما هو حرام ما حرم الله تعالى وكذا به ولكن لا نفس تشرعه عن كثير
 تشرعوا وتوثق غيث عن الصادق أنه كره الغراب لأنه فاسق
 ومعه من العلل فلا حظ وتامل والله أعلم وثانيها تحريمه مطلقا عن ط
 والمخالف وإجماع ولف والابحاح وسى ونكت الدرس و
 وكثر التكرار والمعامل وحواشي المتن والتأنيق والتقيع والمك
 والروضة وغير ذلك بل عن ف مسند الإمام أبي بكر بن أبي
 ف تحريم الغراب وطريقة الاحباط يقتضيه أيضا ذلك وعن ف المبيح الإجماع

والأشياء والباطن البراني
 من لا يدين طوبى للذين
 ويكرهوا الصديق حقا

عن أبيه عن أبيه
 وهو بعد أحسن
 مسند

العقوب بالجلية
 مطلقا

العقوب بالجلية
 مطلقا
 الفرائد

عليه ايضاً وقد يشترط عليه مع ذلك ومع وجود ما ورد من النسخ
 ان الغراب فستاه فاسقا وقال ٣ والله تعالى ما هو من الطيبات
 فيكون مع من انما كانت كقيل يصح على بن جعفر من انهم عن
 الغراب المابقي والاسود الجلي اكملها فقال ٣ لا يحمل اكل شيء
 من الغراب لا زناح ولا غيرة وعنفه عن كب على وخر الزناح
 عن الرفاه ٣ عن الغراب المابقي فقال ٣ انه لا يؤكل ومنه اكل
 لك الاسود ومنه اكل اسبيل عنه ٣ عن بعض الغراب فقال ٣
 لا تأكله ومنه الفقيه عن القم انه قد لا يؤكل من الغراب من
 زناح ولا غيرة ولا يؤكل من انما كانت كقيل يصح على بن جعفر
 عليه قواعد اجمع حمل هذه النسخ على الكراهة بقية ما هو
 صحيح في عدم التحريم فان النفس مقدم على الظاهر كما هو معلوم
 عند دور البها شرع ان اجز على انما نفس انه لا يحمل بالجملة
 اخبرته وكان الرد به نفس الابامة بالنفس فلا ينافي بثبوت
 الكراهة كما هو واضح مع امكان حملها على النسخة ففرض ان
 ان الغراب الاسود والابقي ورام والزناح والغراف على وجهي ٣
 احدهما صرام والآخر اكل لحدل وبقال ابو حنيفة فهو ما يكون ٣
 المرو عنه من بن جعفر والتقية في مائة ٣ في غاية الشدة عليه
 وعلى شيعته والاصحاب طائفة من راعته واما ذلك واما الاجماع
 فيقتضي فيه ان لم يكن موهوباً بغير الاكثر فلا يخصصه مع ملاحظة
 المتوقفين في ذلك ومن ملاحظة المتفقيين بين افراد الغراب واقسامه

فيكون من الغراب
 ما هو من الطيبات
 فيكون مع من انما كانت كقيل يصح على بن جعفر من انهم عن

فقط

فقط ايضاً ان الغراب على اربعة اضراس الاول اكبر الاسود
 الذي يمكن ايجال ويحمل ايجال الثاني الا بغيره فندان صرام والثالث
 الزناح وهو غراب الزرع والرابع الغراف وهو اصغر من غيره
 اللون كالمراة وقال قدم هو صرام مطم لظ هر الاضراس وقال في
 اوبساح وهو الزرع ردي واتي وقفت وقد ردت عن بعضها رخصة
 في الزناح وهو غراب الزرع والغراف وهو اصغر من غيره اللون كالمراة
 وفي السرير والغراب على اربعة اضراس منها الزناح وهو غراب الزرع
 فان الاظهر في المذهب انه يؤكل في كل كراهية من دون ان يكون اكل
 لم يحظر لان التحريم لم يأت بالدلالة الشرعية لان الاصل في الاشياء الدينية
 ولا اجماع على حظره ولا افي متواترة ولا كنه بل الله ونحوه في التقيد
 المزبور عن التحريم والدرش والمقتصر وغيره ولكن قد يرد عليه
 بان مقتضى حملية اجماع لفقدان الامور المذكورة في اجماع ودرع الاجماع
 على تحريم البعوض فيخرج به عن الدخول عمدها على مدعيه وفي النسخة من
 ان الاولين صرام والثالث مبيع والرابع مختلف في قولهم ويجل
 غراب الزرع في المش والغراف وهو اصغر من الاغرة ما هو في رسمه
 عنه ايضاً انه صرام الاولين وابعاد الاغرة في كل من التوقف في كل
 او المبل الى كل اجماع وفيه وفي الغراب ان احوالهم ثالث التحريم الا بغير
 الطويل الاضراس الاسود اكبر الذي يمكن ايجال ودون الزناح الذي في الزرع
 والابكر

انما على الظاهر من النسخة ان الذي
 عند الاكثر من الزناح هو

فيكون من الغراب
 ما هو من الطيبات
 فيكون مع من انما كانت كقيل يصح على بن جعفر من انهم عن

والاخذ الرادى الذى هو اصفه مقل يحرم ما عدل الزاع
وظاهره التوقف في ذلك ايضا لا غير ذلك مما يقصر
هو من الاجماع الزبور مع ان الموقوف في خلاف
ان الثواب كله وام على الظاهر في الروايات وقد
روى قصة المأثرة ما سبق عنه وادعى الاجماع حقيقة
على ذلك لا يخلو من منافرة الا ان يراد به الاجماع على
حجية الظواهر او على فهم الترخيم من الاخبار او نحو ذلك
ما هو خارج عن الذي هو حقيقة الامر سهل فلا فطوة له ولا
وقد استدل بما تحريم بيعه ايضا بحالة عدم التذكية
ان ملته لم يجمع افراده كما قبل وفيه انه لا وقع له بهلاك
الزاع بها انما هو فاعل واحد بعد حصول التذكية الشرعية
فيه ولو على سبيل التزل في ذلك كما في نظيره في البيع
فبذلك هو ذلك المتذكية المضيدة لطهارة ميتته على
القول بالتفصيل في ما علم كونه غير ما كوله الا ان البيع ويحرم فان
المشكوك فيه لعله او لغير ذلك فلا فطوة له ولا
واما التفصيل بين ان يوفقه بعلل بانه مع جميع
بجمل جز الترخيم على بعضها الاخرى
المشتمل على الاخرى

لأنه لا يخلو من منافرة
لأنه لا يخلو من منافرة
لأنه لا يخلو من منافرة

بجمل جز الترخيم على بعضها الاخرى
بجمل جز الترخيم على بعضها الاخرى

المشتمل على قوله لا زاع ولا غيره ان لا وجه لافرج
خصوص الزاع ونحوه منه ثم قد يشارف بمسائل الخلاف
والمسوط فيخرج عليه بعد تلك وهو بالشرة ومبني
كما قيل ولا يقيع فيه عدم وجوده فيما عجزنا في الاول
خصوصا ما كون المرسل هو الشيخ ومع عليه به ايضا وفي
الترشيد ان القران على اربعة اضرب ثلثة اضرب
منها لا يجوز اكلها وهي الغداف الذي كل الجيف ونحو
وليس يجوزات وهو الكبرية القران التود وكذا لاغية
الكبرية لانه يفسد ويصيد الذراع فهو من جملة سباع الطير
وكذلك لا يجوز اكل لحم الابق الذي هو العصفق الطويل
الذنب وظاهره كما في غيره ان على الترخيم في ثلثة
انها من سباع الطير فتدبر في النصوص الدالة على تحريم
جميع او على تحريم سباع الطير ولكن المانع لذلك كما في
كل اثر فيه كثير من تأخره ان كل اهرم خلاف ذلك ان
البحث في حكم القران انما هو من حيث نفسه لا من حيث كونه
من السباع حقيقة والآ فلا حاجة الى ذكره بالخصوص والافرق
في البيع

في المسود والبيان
عن اختلاف كما في
في المسود والبيان
عن اختلاف كما في
في المسود والبيان
عن اختلاف كما في

في كتاب
الحيوانات

قابلية اقراص بعض
الحيوانات القفا بين جميع اقسامها فكلها والتمام ان بعضها من السباع
وفريش من الخلب دون بعضه لا يخلو من نصف كالتزام ان الكلبة في
له وان كان ضعيفا انجاءت دون الرابع فانه من الطيات او التزام ان
كما قيل في الرابع وما هو اعز منه من دون الباقي فانه من انجاءت
فانه ذلك كله نصف ياتي والنسب الى بقى قاص
عن افادة ذلك وخط وانما لا يخلو خطا في
مستحب ما لكل انجاءت كالمية ونحوها فكلها حرام ومن
النسب والرحم والبعث والفراب ونحو ذلك عندنا
عند جماعة انه حرام ثم ذكر النبوت الى بقى الوارد في الوهاب
وذكر اقسام الاربعه وهو كالنصف في تقليل الحزمة بانه من
انجاءت ولكن عليه من ظاهر كاستيف به كثير ممن تأخر فيه
وربما قيل بالرجوع الى العلامات الدالة في احوال واحكام
مع دعوى تحقيق الاولى في النزاع ونحوه وتحقيق الثانية
في غيرهما الا انه مع تسليم الدعوى المتبصرة قد يدعى بان
الرجوع اليها انما هو مع عدم النص عليه بالنصوص وانما مع
النص عليه فهو كالمقام ونحوه فهو المرجع وفي العلامات
المنصوصة وهو يتعارض مع النصوص وان قطعها فمن غلبة
العدم وادعية السقوط بل قد ياتي لا توافق احوال المذهب
بذلك

في الكلب

بعد جمع الشرائط المحيية ومع فليس الا التجميع بينها على اطلاقها
وغيره فكل ان رواية التوهم اصح سند ومعتقده بغيره من
نقص واجماع منقول ومخالفة العامة والاقبال واما عدم
التذكيرة وغير ذلك كما قيل ولكن قد يدعى مع تسليم هذه
المرجحات بان المقام مقام جمع لا مقام تجميع مع امكان
معارضة هذه المرجحات بما هو اقرب منها والنظر في ظهور
المدعى به فيما هو وعينه فلا حظ وندبر والله اعلم تنبيه
لا فرق بين صغير الغراب وكبيره والمستقل بالطيران منها
وغيره لا اطلاق النصوص وغيره ان كل الجميع لغة وعرفا
وشرا كما في سائر الحيوانات والطيور هذه وفي مجمع البحرين
ان الزرزور يرفع من العصافير سمر بذلك لزرزور سمر
لنقصه وهو كالنص وعدم كونه من اقسام الغراب كما ان
ظاهر التفاسير المشهورة لها عدم دخول الزرزور ونحوه في
ايضا اذا حصر عندهم الرماح والاصفي عدم شموله في
الزرزور مع احواله احوال وعموما الى لا يخرج عنها بعد معلومية
قبول نفي ذلك لاصل التذكيرة كما في قوله وفي غير القطع
بانه ملحق بالغراب او بانه من اقسامها التي لم يتصرف لها
الاصل بعمدها على مدعيه بل ظاهرهم خلافها ان لم يكن

صحيح فلا حظ وتامل والله اعلم قاله الثاني ما كان
 حقيقته الشئ من دفينه فانه يحى مولى
 نساويا او كان الدفين الشئ لم يحى مولى
 اما الاول فخلافا فيه على الجوامع اكثر منهم مريحا
 او خلافا هو الحق مضافا الى المروي عنه ٣ انه قال
 كل ما دفن ودفع ما دفن وعن زرارة عن ابي جعفر
 عما يؤكل من الطير فقال كل ما دفن ولا تأكل ما دفن وعن
 ابي يعقوب انه قال قلت لابي عبد الله انى اكون
 في الاجام فيختلف على الطير فما اكل منه فقال كل ما دفن
 ولا تأكل ما دفن فقلت له ٣ انه اوتي به مذبحا فقال
 كل ما كانت له قنطرة وعن سماعة عن ابي عبد الله ٤
 انه قال كل ما دفن وهو ذئب فهو حرام والضعيف كما
 يطر الباز في امداء والقفرة وما يشبه ذلك وكل ما دفن فهو
 حلال حتى احيى عنه ٤ كما ذكره في الطير فقال اما حلف على
 راسك وقال الصدوق في حديث آخر انه ان كان الطير يقف
 ويدف فكان دفينه اكثر من حقيقته اكل وان كان
 حقيقته اكثر من دفينه فلا يؤكل الحديث المذكور في النعمان في
 دفينه

وغيره وعن الصدوق يؤكل من الطير ما يدف بخنجره ولا يؤكل
 وان كان الطير يدف ويقف وكان دفينه اكثر من حقيقته
 اكل وان حقيقته اكثر من دفينه لم يؤكل ومن ذلك ما يظهر
 على الثالث الذي خلافا فيه ايضا وقضى واجماعا وانما
 الشئ فلم يقرر عليه فثبت من النعمان كما عرفت به كثير منهم وفي
 مجمع البرهان والكفاية وغيره انه يدل على حلية اكله عموم الايات
 والاف التي قد عمل بها اكثر الاصحاب من غير خلاف في معرفة كل
 بل في الجمع انهم قد مر حوايل التحليل الى الواو ولكن ذلك
 قد اقبل بعضهم بحسب بل في الجمع في المصلحة وهو صريح في حلية
 لا حاله عدم التداكية ولا تنهى احرمته قبل التذكية ولم يقدم
 نحو قولهم ٣ ما دفن رثا فاكله كما لا يعدم منطوق صحيح اكله
 كقولهم ٣ ما دفن رثا فاكله كما لا يعدم منطوق صحيح اكله
 وقيل
 وعلى الجميع منع كل ما بعد كون المفروض عندهم قبول هذه الحلية
 للتذكية المفيدة للطهارة جلودها ولحمها وبعد وقوفها عليها
 وانما تراعى من فحلية الاكل وعدمه بعد حصول التذكية
 وهو قبيح في الجملة كما قد يستفاد من خبر ابي ابي يعقوب ان قال
 النبوي فليس يؤكل من ذئب جافه لعدم اقبال سبب اكله وهو قبيح

بل بما استغنيان عنه لاستحالة اجتماعهما في موضوع واحد
 والافاضة اجماعا فصار فيها لشك لا يخفى على من لاحظ النصوص
 فيقول هذا الموضوع مجهول الحكم بوجه في الاصل وليس
 في نظيره ولو كان احد الامرين اكثر في الاصل في الواقع
 وحمل في الظاهر ففرض ان احالة الحمل فيه وجهان افرمها ذلك
 بعد كون الموقوف مقبولا للتدكية ولكن وضرب ابن ابي عمير
 انه يرد كل ما يقدر معرفة هذه العلامة بنسخ او غيره فانه
 قاضية وكانت مثال لبقا في علامات الحمل الالتهية كما هو مرجح
 بعض النصوص ويخرج عن الاصل فلا حظ له في ذلك فاعلم
 قاضية قد يقال بان هذه العلامة معتبرة في النظر
 في علم حكمها بالنصوص كالزبان والسباع ونحو ذلك في الحكم
 ان اطلاق النقص والقصور يختص بالطير بالامر في تفتق كونها
 خاضعة مستقلة في الحمل والحرية يعمل به من غير نظر الى كونها
 حكم في خلاف في العلامات فانها معتبرة في المجهول حكم فقط
 وفي سماعه وغيره وقد ورد عليه بان في النقص والقصور
 ان هذه العلامة انها مجهول الحكم ايضا والآقا معلوم حلية او
 حرمته من النقص لا يلاحظ فيه كثرة احد الامرين وتبين بان
 التامل في كلامه قاض بان مراده ببيان كون هذه الكلية

بالاستقراء

بالاستقراء والتبع قد شملت المقصود على حكم من ما لا يتفق
 فلا حظ فيه كونه مجهول الحكم فلا في علامات الحمل فانها
 لا حظ فيها كونه مجهولا وعبارة الرقعة كالتدكية في الرقعة ذلك
 ان الموجود فيها ان المقصود عليه تحريم وتقليلا داخل في الخطاب
 المزبور الا الخطاف فقد قيل بتوحيه به انه يدف ويذكر
 عطف القدر بتوحيه ولكن مع اتفاق في احوال المزبور بالتحقق
 اليهم فكون ذلك سببا للصف المزبور في كل واحد من ذلك
 ومن مل والله اعلم قال في التاليف ما ليس له قاضية
 ولا حق صلة ولا صفة فهو حرام وماله
 احد ما فهو حلال ما لم ينق على تحريمه
 اقول اية الاول فلا خلاف في بل حكم البعاج عليه كثر منهم
 او ظاهرا وهو التحريم مضافا الى النصوص المستفيضة الواردة عنهم
 كبرسان عن ابي عبد الله عن الطبري ما يورد كل من قال فقال
 لا يورد كل من قال لم يكن له قاضية وضمير زارة عن ابي جعفر
 طبري ما فقال ما كانت له قاضية فكل واحد لم يكن له قاضية
 فقلت كل واحد مسعدة عن ابي عبد الله انه قال كل من الظاهر ما كانت
 له قاضية ولا مذهب له وبالله في طبري ما فقال انما كانت
 وضربا بكبر عنه انه في كل من الظاهر ما كانت له قاضية او صفة او مذهب

قاضية

الى غير ذلك من الفصول البقية وغير ذلك من الدلالة على ذلك منطوق
 ومعناه كدلالته ايضا على اننا لم نجعل عليه ايها كما نترن
 كثير منهم ويشهد الاستشانة ما فرغ من ساعته عن الى
 عبد الله ان قال فكل الان من طير البر ما كان له حوصلة
 ومن طير الماء ما كانت له قاذفة كقاذفة الحمام لاسمعة كعدة
 الان ان قال وحوصلة والقاذفة مجتمعين بهما في الطير
 لا يعرف طيرانه وكل طير مجهول مع جزاين الى بعض ان يقال
 وفي المالك ان ثبت هذا الاستشانة على ان هذه العلامات
 انما تعتبر في الطير المجهول اما انقص على تحريم فلا عبدة فيه
 بوجوده فيه والظاهر ان الامر لا يتخلف ولا يعرف طير حرم
 له احد هذه التثنية ولا طائر محلل قال عنه ولكن المصنف ينع
 وذلك مورد النهي كبرى عبد الله وساعة ان بقيت وقد
 يورد عليها بان المبرزين لا دلالة فيها على ذلك فلا على ان
 الطير تحريم او لا بالطيران فان قدر ذلك فغير بالعلامات الزيادة
 وهذا الذي لا ربط له بالاستشانة المزبور وانما دليله ان النهي الدال
 على التحريم يخص بعض الطيور اخص من الدالة العلامات فتقدم
 عليها في سائر الموارد ولكن قد يورد على المصنف سؤال
 الفرق بين علامته التحريم والتحليل فان الاستشانة المزبور جاز
 فيها ان لا مانع من قيام النهي في تحريمه على تحليل بعض ما يحلف

لا قنوة

قاذفة ولا حوصلة ولا صبغة ونحو ذلك اللهم الا ان يدعى
 بكون ذلك شرعا وان امكن عقلة بخلاف علامة الحمل فان
 تخصيصها بما ثبت شرعا كما في الحفاش وعينه فيكون ذلك
 الناقص بين العلامة بين فتدعيها والله اعلم بتفسيرات الاول
 لوانتق النهي الى قس في بعض الطيور ووجدته بعض علماء العمل
 وبعض علماء احوال فلا ريب عندهم في قبوله للتدكية ولكن في
 حلية اكله وحرمه وجهان اذ قولان من احواله اكله وعموماته
 ومن احواله عدم التدكية وغلبة محرم للحلال عند اقباعها
 لا قبوع علامتها في موضع واحد كما قيل لكن المانع المستطرد
 فالاول اظهر وفيه لكثير من تأخره وربما يمنع وجود الغرض
 المزبور في المبرج فلا مثرة مبرمة في البحث عن حكمه وفي مجمع
 البرهان ان لا اشكال مع عدم اقباع علامته الحمل واكرمه والاقباع
 اقباعه فغية الاشكال ولكن وجود الاقباع الذي يكون سببا
 للاشكال غير معلوم وفي المالك ان على جماعة ان ان الى بران الامر
 لا يتخلف فلا حظوت له والله اعلم ان في الظاهر من خبري عليه
 وساعة ان لو علم الطيران حكم به من دون بحث وفحص عن وجوده
 العلامة حلا وحريم وذلك اما لكونه علامة شرعية يؤخذ بها ما
 لم يتحقق حصول العلم بجلدها على نحو العمل بالبيضة والاستشانة بنحوها

لا يخفى في العوالم والاحكام الشرعية واما المتعارف وعدم المتخالف
 عنها واقعا كما قد استغفرت في خبر سامة المروني في التفسيرين
 عن الماكول في الطير والوحش فقال ان رسول الله صرح كل ذي
 مخلب من الطير وكل ذي ناب من الوحش فقلت له ان الناس
 يقولون من الشبع فقال يا سامة الشبع كله حرام وان كان
 سمه لا ناب له وانما قال رسول الله صرح كل ذي ناب
 وصرح الله صرح رسول الله صرح كل ذي ناب
 كان له جود من طير الماء ما كانت له قاذفة كقاذفة الحمام
 والاصدة كعدة الانان وكلها صف فهو ذو مخلب وهو حرام
 والصفيف كما يطير الباز في اداة والعقود ما شبه ذلك
 وكلها دف فهو حلال والقاذفة وهي حيلة يمتحن بها في الطير
 ما لا يعرف طرانه وكل طير يحول وفيه جميع البركان ان الظاهر
 كقول المسؤل ابا عبد الله ع في الكاذ وفي الوافي حكايته عن
 الترمذي بين كذلك ايضا وعلى كل حال فظاهرة التلازم بين الصفيف
 والمخلب وبين الدفيف وعدم المخلب انه مع وجود حذو
 يعمل به ولا ينظر الى باق علامات اكل واهوية مطم وان علم جود
 في بعض الطيور فانها انما يعمل بها مع تقدير العلم بكيفية الطيران
 كما في المذبح وخوذة وفي فلقا ترضي بينها وبين غيرها املا
 فتدقها والله اعلم الثالث الظاهر من السبعية والمسوخية
 ليست احده علم الترمذي حيث يحرر التعارض بينهما وبين علمه اكل
 لا الفهم

وفي الرسالة
 تفقده
 احكام
 سامة
 حصة



بل الظاهر من النصوص والفتا وان السباع كلها والمسوخ كلها
 ما نفى ان السبع على تحريم بعضها فلا بد من حمل فيها على علم اكل
 املا ولا تعارض بينهما ابدان كما لا يترجح احد الحكمين
 وان زعم بعض من تافه قائلنا بانه قد تلخص في جميع النصوص
 ان علام الترمذي اربعة المخلب وكثرة الصفيف والتقاء
 الثلثة والسبع وان علمه اكل اربعة ايف كثرة الدفيف
 والقاذفة والصفيفة ولا اشكال مع فرض عدم تعارضها
 في الوجود بل ربما كان ادعاء بعضهم وربما شهد له كل بعض النصوص
 بل لكل كثرة الصفيف منها لانهم لا يخرج باعتبار قوتها وجودها
 بخلاف الدفيف الذي يحول في الطير الصفيف بل العمل المراد من قوله
 في خبره اربعة كل صف وهو ذو مخلب التفسير للتعقيب لمصلحة
 عدم اشتراطه في العلامة المزبورة وعلى بعض نسخ وقال
 عمر ان اكله فهو ذو مخلب هو الظاهر فيما قلناه واما مع فرض
 التعارض بينهما في الوجود في برهاننا في تقديم احد علامات
 احوية على الثلثة التي هي علامات شجره نفا وقنوع مع فرض
 وجود احد علامات احوية من المخلب كثرة الصفيف والسبع لاجل
 فما وقع في بعضهم من خبر الوجوه اكل لا اكل واهوية وغير محتمل نعم

احكام
 الترمذي
 في خبره
 اربعة كل صف
 هو ذو مخلب
 التفسير للتعقيب
 لمصلحة

لا تعارض الخلف المسخ مع كثرة الدفيع المكن ذلك
 لكون التعارض بينهما بالجمع من وجهين عدم التبرج
 يرجع الى غيرهما من الادلة الا ان المنة عندنا احوية
 لاحالة عدم التذكية خلافا لبعضهم بل ظاهر النقص والقوت
 حرمه المسخ وذا الخلف مظهر على وجه يرجع على ما دل على
 الاكثر دفيقا ولو لم يكن السند وكثرة العدد وعينها
 من الترجيح فينقض بها الدليل الاخر كما قيل ولا يخفى
 وجه النظر فيه على ما قل في النصوص والفتاوى وتكون
 الروايات ورواياتها ولله عشرة مهمة في الحالة الكلام في
 بيان ذلك بعد وضوح كون السباح كلها حراما وكذا المسخ
 وليس من علام الحرمه كما يقع التعارض بينهما وبهي عدم
 احل فلا حظ وتام على والله اعلم الرابع ظاهر المشهور
 او يجمع عدم الفرق بين طير البر وطير الماء في العلامة الزبيرة
 كما هو ظاهر خبر ابن بكير وخبر ابن سنان وغيرهما بل في ذلك
 الى ظاهر النقص في الفتوى بل هو صحيح في سبعة في القانصة
 بل قيل بان ظاهر خبر سامة ايضا ولكن خبري سامة انه فكل
 من طير البر ما له حذمة ومن طير الماء ما له قانصة بل في خبره زيادة
 في طير الماء ما كانت قانصة فكل ما لم يكن له قانصة فلا تأكله
 وفي سئل القدر في ذلك قيل انه يؤكل من طير الماء ما كانت له قانصة
 او صبيحة

من ص

او صبيحة ولا يؤكل ما ليس له قانصة ولا صبيحة الا ان لم نعتبر
 على قائل بذلك والقدر لم يعلم قوله بل قلها ارحم الناس
 على عدمه ووجه فله يبين عن طرح هذه النصوص او حملها على
 الغالب في طير البر وعلى الغالب في طير الماء كما قيل او حملها على
 اثنى والقانصة والحويلة او على وجودها معا في جميع الطيور
 وان اختلفت النصوص لكان التقاس في التعبير والامر بل
 والله اعلم الى مس الظاهر انه لا يمنع من اكل الطير ان يملك له
 السمكة في حوزة للاكل والاطلقات او السمك في حوزة اكل
 السمكة الى قد انبسط سمكة اخرى وخصوصا في حوزة عن اكل
 الحس اعني طير الماء ما ياكل السمكة من اجل اكله فقال لا بأس به
 كلمة وحوزة خبر محمد بن عيسى ولا موجب للحمل على التقية بعد عدم التعارض
 له اطلاقا وبعد عدم اختلاف بينا في العمل به كما اعترف به بعضهم
 ويحرم من ورته بذلك من السباح فيجوز اكله وضمه القوط
 الا ان يعرض ان له مخلصا يفرس به وان ذلك واوله
 بالغ ما قيل في انه يحول على التقية اذ لا قائل بغيره من الا
 حتى استغفر بغيره وادعائه لا خلاف في فية شيا في حوزة اكله
 او ليس اكله للسمك موقوف له في السباح لانه ولا عفا في

او صبيحة

ابتلاع سمكة لا فرق كما في ابتلاع القرد للعصافير في حكمه جليلة
 اكله واكل حمله على النقية من جهة الملاحة وعدم مراعاة
 العلامة التي تفرق والامر سهل والله اعلم قال في السبع
 ما تناو له التحريم عينا كما في الخشاف الطائر
 اقول لا يخفى ان ذلك ليس صنف منفرد وانما هو مترشح في الموارد
 التي كانت مع جوارها لنفسه في دونه ملاحظة اندراجها
 في عنوان محرم كالسبعية والمخ وخواها واكل تمثيل
 المصمة بالمتأين الزبورين انما هو لورور انهم عنها مع
 قطع النظر عن كونها من الموضع او لبنائه ان جميع
 المسفحات تناوله التحريم بعينه وانما است صنف
 مستقلة لعدم اكلها فيها غير جهة المسخ الى لا تعد صنف
 لا لغير ولا عرف ولا شرعا او لعدم وجود كلمة تلتزم في اكل المتن
 في بعض النسخ وكيف كان فيشهد التحريم ذلك مع الاجماع
 عليه المقتضى الواردة عنهم في الآية عن اكل الخفاش
 وعن اكل الطاووس وبنيهم في سليمان عن ابي الحسن الرضا
 انه قال الطاووس لا ياكل اكله ولا يصفه وفيه عنه ١٢ انه قال
 الطاووس مع كان رجلا جليلا فكانا بل مرة رجل مؤمن تحببه
 الحسن بن علي بن فضال

فوقع بها ثم راسه بعد ذلك ففسخها الله تعالى فادى
 انش وذكرا فلا ياكل لير ولا يصفه وفيه الاخرى عنه ١٢
 ان الطوطا مع كان ليرق بمور الداس بناء انه
 هو الخفاش كما عن بعض اهل اللغة وعن اخيه مسند
 الى الصادق ٣ عن ابيه ٢ عن جده ٢ انه قال المسوخ
 من بني آدم ثلثة عشر صنف منهم القردة واثنا عشر
 والخفاش والبق الحديث وعن العليل مسند الى
 الرضا ٢ انه قال كان الخفاش الدودة سحرت زوجها
 ففسخ الله ثم خفاته اليميز ذلك فلا فطوره بل فله علم
 قال في ويكره الهدهد اقول لا تعرف فلا في
 في ذلك بل في اهرام الاجماع على عدم تحريمه كما هو صحيح
 بعضهم للاكل والجماعات مع وبعد بعض علام اكل
 او جميعها فيه كما اعترف به بعضهم وانما كراهية اكل الحية
 فللمنكر عن قتلة ان من لذي الحول الجوار عليها بعد الاتفاق
 على عدم تحريمه ولكن في استلزام ذلك كراهية الاكل بعد

الحمد لله

فردی مختلف

وفي الخطاف ما وايتان والكل صفة انتبه
اقول في الاشهر المشهورين المتأخرين بل او مطم ك قيل
للأصل والعمومات وجود بعض علم ثم اكمل فيها او جميعها
كما اعترف به بعضهم والخبر عار عن ابي عبد الله عن ابي حمزة
يحب خطاف في العلم او يحمده اياك فقال لا هو ما يوصل
وعن الوبر انوكل فقال لا هو مرام وضه الله عنده
عن الخطاف فقال لا باس به وهو ما يحل آكله لكن كره لانه
استمر برك وانما تركه وتكلى طير يستمر برك فاجره
وفي الخ من كتاب عمار عنه انه قال ان ضرر الخطاف في
وهو ما يحل آكله ولكن كره لانه استمر برك لا غير ذلك مما هو
مستفاد بالشبهة العظيمة وغير ذلك ان جميع ما معلوم الكراهة
ليقتض ذلك ايضا والآل ان من استعمال اللفظ حقيقة ومي
او في عموم المأز وكلاهما خلاف الأصل كما قيل في المأز ذلك
ولكن مع ذلك كله فغن الشيخ في النهاية واختلف في ما بين الخ
وادرى القول بالحكمة بل عن الاخر انه لا فائدة فيه بل عنه ايضا
وعدوا الاجماع عليها وفي الخ مع الجزم بها ايضا كما مع ذلك
باجاله عدم التذكية وبما دل على ان الوطواط منجى بما انه

في القلعة
كل الخطاف والذئب
السميح

لا ينبغي إخراج
من السفر هؤلاء القوم
الذين يأتونكم من
الجزيرة التي بين
الجزيرة وبين البحر

والمعنى في قوله تعالى

قال له يا فاختة جلي

قال له دتكمه الفاخنة والقنبرة واخباري
واعلظ منه كل هية الصرد والقوام والشرق
وان لم يحرم افعول الا مل ذلك كله في الترحيب
فتور المهور او اجمع بذلك هو القوام الواردة عنهم
فمن العادق ٢ الى الفاخنة طائر مشوم يقول فقدكم فقدكم
وكانت منار ابا جعفر فاخنة فسمي به وسمي به فصار ٢
لهم ائتمرون ما يقول هذه الفاخنة فقالوا لا فقال ٢ تقول فقدكم
فقدكم ثم قال لنفقدكم قبل ان نفقدنا ثم امرهم بها فذبحت و
كانت منار اسمعيل فاخنة وقطعت نصيب وكان مريضا فعاده ابو
عبد الله وقال له يا بني ما يدعوك الى امك هذه التي خنت او ما
علمت بانها مشومة او ما تروى تقول فقال اسمعيل لا فقال انما
تدعوني اربابها تقول فقدكم فقدكم فاجابوه وقال عثمان اهدى
للاسمعيل مخلصا فدخل عليه ابو عبد الله ٢ فلما رآه قال له الطير
المشوم ارجوه فانه يقول فقدكم فاخنة قبل ان يفقدكم
وفرح جميع البهي انه هو الفاخنة الى غير ذلك وعين سليمان عن ابي
احسن الرفاع عن ابيه ٢ عن جده ٢ انه قال لا تاكلوا القنبرة
ولا تنبوا ولا تعلقوا العين بلعون بها فانها كثيرة التسبب
لله تم وتسببها لعن الله تم مبغض آل محمد ٢ وكان على بن ابي
يونس

وقفي

يقول ما نزرع التزرج اطلب الفضل فيه وما نزرع الا لينا
المعمر وذو القنبرة وتقال القنبرة من فاخنة من الطير ومن الجعفر
عن الرفاع ٢ انه كان ٢ يقول لا تعلقوا القنبرة ولا تاكلوها
فانها كثيرة التسبب وتقول واقر تسببها لعن الله تم مبغض
آل محمد ٢ وقال علي بن ابي حمزة القنبرة التي على راس القنبرة
من مسحة سليمان بن داود ٢ وذلك ان الذكر اراد ان يسفد
انثى فامتنعت عليه فقهرها لا تمسني فها اريد الله ان يخرج الله
من نسمة تذكرك الله ثم في جابته الى ما طلبت ان اردت ان تبقي
لي ابي تريد ان تبقي فقال له لا ادري الحية عن الطريق
فقال لي اني اخاف ان يتركك في الطريق وكل من تركك ان
تبقي قرب الطريق فمن رآك فربما تقاتل تنفر فحين
للقط لاحت من الطريق في جابته الى ذلك وباعت وحفت
فتا اشرقت على النقب فينا ما كذلك اطلع سليمان بن داود
في جنوده والطير تظله فقالت له هذا سليمان قد طلع علينا فمروا
ولا آمن ان يحطم ويحطم بفضا فقهرها ان سليمان ٢ رجل بهم
بنا فحل عكر شئ مما تشبه الفراك ان النقب فقالت نعم مرادة
جنابها شك النظر بها فافتراد النقب قبل عكر شئ فقال نعم مودة
جنابها شك لا فافتراد فقالت فخذ انت تمر شئ وهذا انا جراد
لواحق

عن نسخة رطب
وتقال من القنبرة
فاخنة

عن نسخة رطب
وتقال من القنبرة
فاخنة

يتركك

عن القنبرة

عند

عند

عن نسخة رطب

ونفرض سليمان ونهد بها له فانه رجل يحب المدينة فاقد النعمة
 ونفقاره واخذت الرحلة فرحلتها ثم نفقوا سليمان
 فلي راها وهو على عرشه بسط يديه لها فاقبلها فوقع الذكر على
 العين ووقفت الذئب على اليسار فلهما عن حالها فاجراه
 فقبل يديها وجبضته عن بعضها مسح على راسها
 وورعها لها بالبركة فحدثت القنزعة على راسها من مسحة
 سليمان الماعز ذلك وعن ابي سنان انه قيل لابن عبد الله
 ما تقول في هذا فقال ان كانت له قنفعة فكل وسئل عن
 طير الماء فقال مثل ذلك وعني سمع عنه ٢ عن ابي رزق قال ٢
 وودت ان يكون عندنا كل منة منة من الله وعني شيط او
 بطام من حاله عن ابي الحسن الاول ٢ انه قد لا درر على ابي رزق
 باس وانه قد لبوا سيرة وجع الظهر وهو تابعين على كثرة اجمع
 الماعز ذلك ولكن في نسخة كراهتها من هذه النصوص تأمل وكذا
 كراهية الفاختة من نصوصها في السرائر وكذلك كره لم ابي رزق
 على رواية شاذة ولعلها اشترت الى ما في التوبة بناء على انه
 متون الافا رفته فظ وتامل واما اشدية الكرامة والصد
 والعدام والشفراق فقد تعلل بالنهي عنها في النصوص التي وردت
 كغيرها عن ابي عبد الله عن الشفراق فقال كرهه فقل الى الجيرة
 وكان النبي ٣ يوم ما عيشه فاذا شفراق قد انقض فاستخرج من حلقه

حتى الماعز ذلك ولكن في نسخة الاشدية بدت تأمل وربما
 يستدل عليها من جهة الصد للشيخ ومثل هذه الشفراق
 للفرابج الذي سهل بعداها لهم على عدم وريم شيء من ذلك وورد
 بعض علماء أهل مكة في اوجعهم وفيهم تجرير الشفراق
 فلا حظوا له والله اعلم قال مرة ولا بأس بالحمام
 كذا القمارى والدابة والورثا
 وكذا لا بأس بالحمل والدرج والبيع والقطاة
 والطيبون والدجاج والكتان والكلبي
 والسموة اقول لا خلاف في منع ذلك بل الدجاج بقية عليه
 والنصوص ناطقة به علوما وخصها مستفيضة اذ هو اثم الله
 فمن امر المؤمنين انه قال الوزج جابوس الطير والدجاج طير
 الطير والدرج حبش الطير وابن انت عن فرخين تأمل في رتبتهما
 امرة من رتبة يفضل قوتها وعنه ٢ انه قد ليس اهل اللحم
 لحم الدجاج فانها خايرة الطير وان اهل اللحم لحم فرخ فدهن
 او كاد ان ينهض ونحوه عن الحسن التذانه قال في فرخ حمام وذكر
 عنه ٢ لحم الطير لحم فرخ غدة فتاة من رتبة يفضل قوتها وقال
 عبد الاعلى اكلت مع ابي عبد الله فذاعا فاما بدابة محشوة كخيس فقال

+ هو على رتبة البطة
 + جمع دجاجة والذكر والجمع
 + هو على رتبة الدجاجة
 + هو على رتبة الدجاجة
 + هو على رتبة الدجاجة

والله اعلم
 والله اعلم
 والله اعلم

هذا هو
الذي ذكره
في كتابه

هذه اهدت لفظة نعم قال عياينة اثنتا بطعنا
المعروف فثبت بزيه دخل وزيت وعن القاذي
انه قال لا يسن بر كوس الحنت وشرب البانها واكل لحمها
واكل احمام السروك وفوضا فوا طب اللحم لم فرج
وعن النبي م انه كان ياكل الدجاج وعن القاذي م انه
اذا اكل اكل الخمل والزيت فامرت حميدة ببقية قوت
فاكلها فوجعت الى نفسي وعن ابى الحسن الاول م انه قال
اطعموا المحرم لحم القبايع فانه يقوى القلب ويبرد الجمر طرد
اصلى من اكل وقال علي بن مهزيار فقدت مع ابى جعفر فانه بقطعة
فج كان مزاجه م
صاحب البرقان يشوي له فانه ينفع وارسل عن النبي م انه قال
من ستره ان يقل غضبه فلياكل لحم الدجاج وانه من اشكى فؤاده
وكثر غمه فلياكل الدجاج وقال مالك ان اكل ما بعده مع شاة
على علة ثم اكل قد ورد على نفوس ولهذا قد غلب المصيبة بالذكر
بقوله وكذا فله فظروا على والله اعلم قال ع و يعتبر في طهي
الماء ما يعتبر في الطهي المحمول من غلبة الذيف
او مساواته للقيف او حصول احد الامور
الثلاثة القائمة او كوصلة او القيصية فيؤكل مع
هذه

هذا هو
الذي ذكره

من اذنته الى
اصلى من اكل
انخل والزيت
فج كان مزاجه م
صاحب البرقان

هذه العلامات وان كان ياكل السمك اقول
وشح من ذلك والمفهوم ان بقية باطنة به وما في بعضها في الفرق بين
طير الماء وطير البر غير محمول به كما مر فلاحظ وتدبر والله اعلم والمالك
ان المراد بطير الماء هو البط والدوز والكركا واللقق والطير
وعنه م قال بعض العلماء هو اكثر من مائة نوع ولا يجد الاكثر اسما
عند العرب لانها لا تكون في بلادهم ونسبة المصيبة بتخصيصه خلف
القائمة حيث ذهب الى كل الحيوان وظاهره ان هو مخرج غير
انه لا خلاف في حلية اللقق واقبال ارادتها محو كونها من طير الماء وان
لم يكن حلالا بعيدا بل قد يقطع بعينه وعلى كل حال فانه نظير ما
العلامات التي بقية في حلة ومرتبة وكونه ياكل احياء كمنجج البرقي غير
قاضي لم يمت اكله لا عقله ولا شرعا بل قبل بانه لا اشكال في حلية الدجاج
والقبيح والجمل والطير والكركا والكروان والبط والدوز واللقق
وانواع العصافير والدجاج والقط والصقور وجميع ما جمع
العلامات في طير البر وطير الماء ودعوا ان له حولة ومحمولة وانه
من السباع او ما يقف فانما او غاليا فيجوز اكله عندنا على ما مر
بل لعل الوجوه ان يكذب وقد حكى عن بعض اهل المعرفة استعماله وطيره
واكله وان لم يجر كالدوم وما في بحر العلوم في الفتاوى بتجريمه على تقدير
ثبوته لم نغش له على شئ به ولا موافق وكونه من السموات او ما يثبت
واضح انه واحالة عدم التذكية لا يقع فيه والله كانت من المذكر على تقدير

جميع م
هذا هو
الذي ذكره

هذا هو
الذي ذكره

جواب السؤال
في بيان النعامة

في بيان النعامة
من صواعق وحكماء
عند معرفة حكم شرعي في وقت ليله وكونه من المسوخ غير ان بتطريق شرع
فلا خلاف على ما علم من تبيينه لم يتفرغ اكثر الا حجب في النعامة
بالخصوص هنا وفي اهرام انما على مقتضى عموما ملامح اهل الحكومة
فيعتبر فيها القصف والتدبير احد الثلثة ان بقى او يبق
عنها هذا ان كانت من الطيور حقيقة كفق عليه كثير من اهل اللغة و
غيرهم بل نسب المشهور في اللغويين والحكام والفقه بل في
امير المؤمنين النعمان انما في ذلك عن المستكمل انما من الوحش
ولست بطائر وان كانت تبقي ولها جناح ورش الا انها
لا لم تطير لم تكن طيرا ولذا جعلوا في الحاشي طرا وان كان
يحبيل ويولد له اذنان بارزتان ولدريش له لو عود الطير
وضي ونقص فيه وعن سدر وابي سعيد والمصنف اخبر ذلك ولعله اظهر
قوله في ما من دابة في الارض ولا في سبط طير جناحه وقوله تعالى
الطير والوحش انما يراد الى الطير فتم ما فات وتقبض ولما في العجا
وقد سئل عن الدجاج المجنة ان ليس في القيد انما الطير ما في ربي
السماء والارض وعن احواد وقد سئل حين اكرم عن قيد
المحم ان المحرم اذا قتل هذا في اهل الصيد من ذوات الطير من
كبار فلعنة واذ اصابه فلهم فطيرهم فلهم فطيرهم فلهم فطيرهم
واذا كان من الوحش فله عليه في حمار الوحش بدنة وكذلك
النعام وفطير في آخره كان حمار وحش فبقرة وان كان
فانما

واعلم ان كل ما
في موضع النعامة
مختلف من حيث
انها موضوعة
في عنوان الطير
منه من قريش
وضي ونقص
قال بانما للندرة
انها دابة في الارض
الطير والوحش
في حكمه في النعامة
انما هو في النعامة
او في حمار
فطير

منامة فبدنة مضافا الى اعظم حشيتها وارفعها عن حشيتها الطير
فقد يكون اطلاق الطير عليها وكلم الامم وغيره بغير
الميزان لم يثبتها في وجود الجناح والدريش ونحوها وليس
في كلهم ما يدل على انها طير حقيقة ولا على حمل الدين على
القلب والمراد من الرواية الدوام انما هو حصر ما يمشي في الطير
بطيرة انما يدل عليه قوله المي في الصيد بل عن الكاذب انما القيد
بدل قوله انما الطير والمراد من الرواية الثانية انما هو الى في
النعامة بالوحش من حيث انها صيد فان امتنعها بالعدد وكما ان
دون الطير ان عدم استقلالها به ولدنا في ذلك كونها طيرا فان الدراج
من الطير قطع ولا يستقل بالطيران وعظم حشيتها لا ينافي كونها طيرا
فان من الطيور ما هو اعظم منها وارفع كالسبع الذي هو طائر مندي
ياوي جبال سرديب ومنه ما هو اعظم من البعير وربما فقد المركب السفينة
واغرفة ويضم كالقبة العظيمة كقيل وفيه انه من ذلك يستقل
بالطيران وفي مجمع البحري والطيران انما هو حركة في الجناح والاهوا
لجنا حية اي وكوبير افنديج فيه الدجاج ونحوه فله طير الطير
سيرة اختلاف النعامة فانها لا تطير اصلا ودعوى ان بعض طيور الماء
المقصوع بها كذلك ايضا عمدتها في مدغها وكيفية فالبحث في
حكمها يقع نارة على تقدير انها طير واخر على تقدير انها من الوحش

كالتحفة النحل

في كونها من
الطير للغير

وثالثه من حيث نفسها مع قطع النظر عن احد الوصفين المذكورين
وان كانت لا تخلو عن احد هاتين الحالتين او كانت واحدة
بينهما فنقول اما الكلام من جهة الاولى فينبغي التوجه فيها الى
العلامات التي تفتقر اليها لم يكن فيه نقص مخصوص على حكم خلاصة
كما هو واضح كوضوح عدم وجود نقص صحيح او على هر في النعامة
لا في اكل ولا في اكله وما ورد من طرق النعامة من حيث اكل
ببيض النعام مع تسليم العمل به فنفسه غير دال على حليته اكل نفس
النعام الذي اذلت التلزم بينهما شرعا وانما بذلك وانما
ما ورد من ترتيب الجزاء على اكله او اكل افراخ النعامة فلا دلالة
في حليته اكله لا مطابقة ولا تفق ولا التزاما لا قريبا ولا بعيدا
كما هو واضح ودعوى ظهوره في معلومية اكل عندهم وانما انما تختم
على المحرم المكان احراره لا التحريم في نفسه وقد اقرهم النقص
واهل بيته في ذلك في الدليقية لهم في مقام ايقاظ الابيان
ولو بينوه لنقل اليها التواتر لعدم البلوغ في هذه الجهة
انما ذلك كما هو واضح تدفع عدم حصول هذه المعلومية لنا
وترتيب الجزاء قد يكون على اكل غير المأكول ايقاظ ان ذلك لو
سلم فلا يقضي بانها من الطيور التي يجوز اكلها فلعلم من الوجوه
التي يجوز اكلها وكذا دعوى الاجماع والتسوية المستمرة على اكلها
فنقل عن دلالة الاكل والعمومات كما با وضحة على حليته اكلها
هو واضح بادعاء ما قل فتم جدا والله اعلم وقد سئل عن التحريم
في ما دل على انه لا يجوز حليته ولا لاق لفته ولا صحتية فهو حرام
مطلق كما في المتن وعونه او لا مع النص عليه كما هو الوجه وقد سبق

البحث

في كونها من
الوحش

البحث فيه فقلنا خطونا على الله اعلم واما البحث فيها من جهة الثانية
فينبغي التوجه فيها الى ادلة الوجوه وقد سبق ان المعبر وكثيرا
منهم حمروا المحتل منها فاشياء ولم يذكر النعامة منها وظاهرهم
تحريمها وذكر جماعة منهم لها مع غيره غير قاض بالشرف على ذلك
من دعوى الاجماع عليه كما هو واضح بادعاء اليقين انما عدا رتبهم فلا نطق
ونال على عدم تحريم اكل الوجوه الا انه النص على حليته كالغزالين
ونحو ذلك كقولهم بعدم بثوث الموجع عن بعض النعامة على تقدير كونه
منها ودعوى الاجماع عليه عندنا في مدعيها فتم جدا والله اعلم واما
البحث فيها من جهة الثالثة الى هر العدة للفقيه واستنبط الامكان
الشرعية فقد سئل على حليته اكلها كما هو المشهور بالدعوى والعمومات
الكثيرة كما با وضحة التي منها ما دل على حل الطيات التي قد صفت على حكم
هذا الموضوع ايقاظ عند جميع العقلاء واهل العرف والعادة ومنها ما دل
قواهم كل شيء مطلق فتدبر فيه من الابان به بناء على معلومية قبول
المعدنية عند جميعهم وانما ان نزل عنهم انما هو حليته الاكل وعندها واما
بناء على جريان امانه عدم التقديس في جميع الحيوانات الا مع العلم بقبولها
فلا فرق له هناك هو واضح وقد سئل ايضا عما في تحف العقول من القول
من ان ما يحل اكله من لحم الحيوان فلم البقر والغنم والابل ومن لحم الوحش
كل ما ليس له ناب ولا مخالب فوجهه على دعوى الاسلام عنه مع عدم
ما دل على حل الحيوانات مطمعه استثنى وليست النعامة قطعا
وقية نظرها هو وبالاجماع المستفاد من شيع عبادتهم في سجود وغيره كما لا يخفى

في كونها
طبيعة
ثالثة
لا ريب

على من لاحظ المبدط وغيره مما فيه يظهر منها انها من الملت
 فيها بينهم وبالسيرة المستمرة المتصلة بزمان اهل بيت العصمة
 فيكشف ذلك عن تقريرهم لهم على ذلك وعلى بيده وشرايه
 واهماله من غير تكبر من احد من المسلمين لشي من ذلك كمنهم من غير
 واحد منهم وقد استدل عليها ايضا بما فيه قطع وتكثير من
 المحرم ما دام محرم وعمل عليه بعد اعلانه كدلت عليه الايات
 والنصوص الكثيرة كما قيل ولا يخفى من نظرائه كالاستدلال
 عليها بقوله تعالى وعلى الذين لم يؤمنوا به منكم كذا منكم الآية
 غير ذلك مما لا يحصى على اهل البيت كذا اطلب به كثير منهم فلا حظ وعمل
 والله اعلم وقد استدل على محرمية كاهول من الفقيه وصرح بعض
 منة قضاة عدم قبولها للمعذرة وبأنها من المسخ الى قدم
 الله ثم اكل جميعها وخرجت اكل بعضها كواحدة طرفة عين
 بالبيان في يوم لها التلازم بينها كقول في الفقيه بعد تعبد
 المسخ الى منها النفا من من ان الله سبحانه المسخ لم يبق اكثر من ثلثة
 ايام هو ان الله تعالى في قوله تعالى عن اكله وبيان الله تعالى قد حرم
 اكل جميع المسخ والواحدة والاثنتي عشرة الا باجتناب جميع ما احتل كونه
 انها لا يعتد به عند العقلاء كما قيل لا غير ذلك لا يفيون نظرا ومنتها
 نظرا التدبير فمتر وغيره ولا ممتدة ممتدة والاهل الكلام فيها اكثر
 من ذلك كمن في لحو العلم وحيه بقرعة فلا حظ وعمل والله اعلم
 قالوا ولو اختلف احد هذه عدة الاكسان محضا
 لحقه حكم اجل ولم يلح حتى يستبين اقتسب البطة

ك اطلب

هذه

في الطب
اجلانه

وهي

وما اشبهها الخمسة ايام والد الحاجة ثلث
 ايام وما خرج من ذلك يستبين مما ينزل عنه
 حكم اجل ان ليس فيه شيء موقوف اقواله
 البحث فمدة استبراء الطيور من سائر احيوانات واما مدة
 استبراء الطيور فالبط منها قد اختلفوا في احوال وقد خرج
 كثير منهم بان مدة خمسة ايام بل هو المشهور في اعتراف كثير منهم بل
 عن القليل الاجماع على ان السكون عن الطيور في ايام الاربعة
 انما قاله الحاجة اجلا لا يؤكل لحمها من بعد ثلثة ايام والبطنة
 اجلا لا تجزئ ايام الحديث وهو سبع عشرة ايام انما قال البطنة
 اجلا لا يؤكل لحمها من تربط خمسة ايام والد الحاجة ثلثة ايام
 ولكن عن اختلاف انها تسب السبعة ايام بل طاهر اجماعا
 ذلك بل فيه الظاهر ان دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم ولعل من
 خبر السيار عن الرضا انه قال في الدجاج ليس ثلثة ايام والسبعة
 سبعة ايام الحديث مع ان الله تعالى في قوله تعالى في
 الفقيه مسند الامم هو في ان في رواية ان البطنة تربط ثلثة
 ايام ورواية والد الحاجة تربط ثلثة ايام وهو الذي لا
 يشق حمل الاقل على الاجزاء فحمل الاكثر على الاستحباب وظاهر العمل
 برواية الثلثة في عن الله وقايع الا انه في غير محله لشدة وقصوه

في الطب
البطة

فقد قيل
بأنه لم ينعش
على كذا
ولكن في

عن معرفة غيره من وجوه شتى واما التي في ما شمس البطة من حيث
 الجرم كما في المتن وغيره وعن الشيخ وغيره فلم يفتتح بحث به
 وحمل النص على المثال لذلك القطع بالمراد بهما
 جمع الى غير مرجع معتبر فلا حظ وتبرؤ الله العلم واما الدجاجة
 منها فتستأثنت اياما كما هو المعروف في خلاف نسبة
 الى اجلاء الفرقة واخبارهم ولعل منها المقصود ان ينعى
 الى القلاح واي زهرة انها تستبرأ خمسة ايام بل طاهر الفضة
 عليه وجهه الثلاثة رواية وعن المبسوط حكاية قول بسطة ايام
 وحكاية قول بيوم الى الليل وعن المقنع انه روي الى الليل
 ولم اعثر على عامل به قبل ولا يلتفت الى المناقشة بضعف
 بضعف جميع المقصود الواردة في البطة والدجاجة فينبغي الرجوع
 فيها الى الاول القافية باهالة بقا التحريم الى ان يعلم زواله ولا يجعل
 ذلك الامبراءة اكثر الامرين في المدة وزوال اسم الحمل كما في
 بقا الطيور التي لم يثبت لها موقوفات على بقا البعش في مفعلا
 فلا حظ وتامل والله اعلم قال مرة في تحريم التي تايست القباب
 في البق اول لافلاف في شئ من ذلك بل الاجماع يقتضيه عليه
 لان ذلك كله من اجناس او في المسوق او في الحشرات ولكن غلب
 فيمنع التزويع من ابد عبد الله انه قال نهى عن الذبح عن قتل الخفلة
 والخفلة الحديث وعن مرتب الاسناد مسند الى علي عن ابيه

في استنباط
 الدجاجة

سرى الشبهة

عن قتيل

عن قتل الخفلة فقال لم لا تقتلها الا ان تؤذيك في غيرك
 وكذا الحكم في السلاج والتدبير الى الفداكة والتمتع منفردة
 عنها او منفعة اليها لمعلومات كون ذلك من اجناس ولكن
 بعضهم التردد في ذلك للاصل ولكنه في غير محله عرفت بعضهم
 الا ان استهلك في غيره كما لو صنع التمر الذي في السلاج سبلا
 ونهت اعينها بالكلية وانفقت حقا بقا عرفا وانه للاصل
 بعد زوال الاسم عرفا والتمتع المستمرة والعمر والحيوان
 ذلك مع عدم البلوغ في ذلك كون ذلك لعدم العلم بوجوب
 في التمر المصنوع سبلا مثلا بعيد جدا بل قد يقطع بعدمه وانما
 قد يشبه المكابرة وربما قيل بانه قد يتوقف ويوزن الكل كما كانت
 صفة الكلمة من جهة الاستحسان مع فرض استهلاكه في غيره عفو
 كان من الحيوان باعتبار عدم ثبوت تذكيره شرعية له من
 حيث لا كل على نحو التمسك واجداد في تخرج يكون من الميتة الموقوفة
 نقا واجاماعا مع وجه لا يبرقعها بالاستهلاك الذي مع
 الى عدم التمييز لا الا الى كافي وفيه ان تؤذيك من
 او من افراد الاستحسان لغة وعرفا وانكار قد يشبه المكابرة
 ولو كان التمر وحده مسوقا مشورا ففقد حيوان الطيور
 من الاصل والعهود وعدم معلومية كونه من اجناس

التمتع والحيوان من زوال اسم الحيوان والظاهر ان الحيوان
 من اجناس الحيوان من زوال اسم الحيوان والظاهر ان الحيوان

المنوع منها وكذا من التوايح اللازمة غالباً للحرمة
 على نحو تقييد الجزو ونحوه ومن استقله الترفيق
 له وعدم قبول بل يحكم له ما قيل من أن ما فيه
 صيغيات صفات لا يقع الكمال كالسليبي
 ولكن المانع لذلك مستظهر فالاول اظهر
 وكوثر الشواهد في خلقه اكله نظرياً
 فعل المنوع اظهر فلا حظ وتدبر والله اعلم قال
 ما يحرم حرام ما يفي كل حلال وكان بيض
 ما اختلف طبعه مع الاستنباط يؤكل
 اما تبعية البيض للطير فلا اتفق اقول
 خلافاً بل الاجماع يقتضيه عليها والنصوص طاعة
 بها فتبعية البيض وانما لا يتفق في بعض السمك
 بل لعلها طاهرة في التبعية في حرمة الفاكهة زعم
 كثير منهم مؤيداً لذلك بالاستصحاب فيها كما قيل
 هو بان المتولد من الحلال حلال وان المتولد من
 الحرام حرام كما قيل وبان ما تولد منه الحلال حلال

لما هم

في مسئلة
البيض

واة

وان ما تولد منه الحرام حرام كما قيل وجماع الرضا
 عن بيض الغراب فقال ٢ مع ما من الدعاء في بعض
 الحملان وانه يحرم منه ما كان قبل الاستبراء وحيل منه ما
 كان بعده كما قيل ان المانع للبيح كانه مستظهر لولا
 النص المعتبر او المنع ولكن في بيض النعام
 اذا كانت من الورش او لم يثبت كونها من الطيور
 نظر بمنع ظاهر الله الا ان سيدنا على عليه السلام
 في بالاصل والعمومات كنه باو سنة كما في نظائره بل
 لا يبعد القول بجلبيته وان قلنا بحرمة اكل لحمها لا اصل
 والعمومات مع عدم ثبوت التبعية الكلية في غير الطيور
 كما مر في بيض السمك واما الفرق المزبور مع الاشياء
 فقد نقى عليه كثير منهم في غير خلاف فيعرف بل حكم الاجماع
 عليه كثير منهم صريحاً او ظاهراً وهو الوجه مضاف الى النصوص
 كصريح محمد بن مسلم عن احمد بن ابي ان قال اذا دخلت اجنة
 فوجدت بها فلا تأكل من الاياما اختلف طهره وجره بعبادة
 بن سنان عن ابي عبد الله عن بيض طير الماء فقال ٣ كان من
 مثل بيض الدجاج يعرف على خلقته فكل وجزه الى الخطب عنه ٤

في المسئلة

الاص

عن الرجل يدخل الجنة فيجد فيها بيضا مختلفا لا يدري بعض ما هو
 ابيض ما يكره من الخير او يستحب فقال ٢ ان فيه عليا لا ينجي
 انظر كل بيضة تعرف راسها من اسفلها فكلها وما سوى
 ذلك فذبحه وضرب راسه قال قلت لابي جعفر ابي احمد
 البيض في الاجام فقال ٢ ما استوى طرفاه فلا تأكله وما
 اختلف طرفاه فكله وقيل سعد بن سعد عن ابي عبد الله
 انه قال كل من البيض ما لم يسقر راسه وقال ٢ ما كان من
 بعض طير الماء مثل طير بعض الدجاج وعلى خلقه احد السبع
 مفترطه والا فلا تأكله وخوفه عن قول الحسن ودون ابي بل
 يعقوب قال قلت له ابي اكون في الاجام فيختلف على البيض
 فما اكل منه فقال ٢ كل منها ما اختلف طرفاه وفي خبر الوضحة عن
 الصادق ٢ عن ابي ٢ عن النبي ٢ انه قال ٢ يا علي ٢ كل من
 البيض ما اختلف طرفاه ومن التمسك ما كان له قشر ومن
 الطير ما دون وانترك منه ما صف وكل من طير الماء كانت له قشرة
 او صفة يا علي ٢ كل ذي ناب من الوحش ومثل على الطير فحرام
 اكله وعن اخصال سند الى الصادق ٢ انه قيل له البيض ابي
 شي ٢ يحرم منه والسماك شي ٢ يحرم منه فقال ٢ اما البيض فكل
 ما لم يعرف راسه من اسفله ولا يعرف ذنبه فلا تأكله واما السمك
 فان لم يكن له قشر فلا تأكله واما الطير فكل ما لم يكن له قشرة فلا
 تأكله

والطير ابي شي ٢

مسلم بن عوف
 اخلاه عنه كنفه

تأكله وعن بشار بن البركات سند الى الصادق ٢ انه قال ان بعض
 ديوك الماء لا يجلي وعن قول الحسن وسند الى علي بن فضال
 عن بعض اطباء رجل فاجته لا يدري بعض ما هو ابي اكله فقال
 ان اختلف راسه فلا تأكله وان كان الراس سوا فلا تأكله
 الا عذرك من النصوص التي سبقنا منها ان ذلك كاشف عن النكاح
 الواقع لا انه علامة شرعية على نحو البيضة التي يمكن تحللها والواقع
 زعم بعضهم مرق فيجعل الاشتباه والمقن وخوفه على عدم معرفته
 التلذذ المزبور كما في قلب الناس فاضربهم به الصادق الياقوت
 فلا يحبس عن ات ٢ ولا يلتفت الى ما قيل من ان مقتضى الشبهة
 ان بقية ان يبيض لحوال طام وان توى طرفاه وان يبيض
 الطير احوام طام وطام وان اختلف طرفاه وذلك في الاطباء من
 النصوص الا انه لا يحبس عن تقيدك وحمله على صورة الاشتباه
 وعدم تميز كون البيض من الحلال او من احوام شرعا تقيدا كما قيل
 فان ذلك كله فحسب نفسك بين فتم حية والله اعلم بتفسيره
 فتدري بان البيض المشبه والاجام من الخشب الغدير المحصور فيقف
 حوائه ازكاه من دون فحسب ولا استعمال علامة شرعية وان
 فرض كونه من المحصور وجب اكله لجميع وطام ورجحنا في هذه
 النصوص موجبا للخروج عن احد القاعدين كما قيل وقد يدفع
 بمنع دخول هذا الموضوع في حدس القاعدين بناء على التلذذ
 من

الطير

فتح

ان بقى كما هو واضح كوضوح كونه من الموصوفين بالصفات
كما هو ظاهر كونه من الموصوفين بالصفات
بهذه التصورات المحول فيما بينهم فلا حظ في ما مل والله اعلم
قال مرة والمجتمعة حرام وهي التي تجعل من هذا
وترمي بالفتن حرام حتى تموت و
المصوبة حرام وهي التي تجزى و
تجس حتى تموت اقول لا فلف فذلك
ولا شك ان عدم كون ذلك تذكيرة شرعية فتكون
ميتة فيشمل ما قل على تحريم الميتة كذا بالسنة
واجماعا وكان ذكرها بالخصوص لدفع تعميم كون
ذلك تذكيرة شرعية والا فلا تعرف له وجه والدليل
والله اعلم قال مرة القسم الرابع في اجماعات
ولا حصص للمجمل منها فليضبط المحرم
وقد سلف منه ينظر في كتاب الحاسب
ونذكر هنا خمسة انواع الاول
الميتات وهي ميتة اجماعا ثم قد تجل منها
ما لا تحله احيوة فلا يصدق عليه الموت
وهو

وهو الصوف والشعر والوبر بالريش وهل
يعتبر فيها الحيوان الوبر انما ان جئت فهي
طاهرة فان استلقت غسل منها موضع الاتصال
وقيل لا يجزى منها ما يقطع والاول اشبه و
القرن والظلف والسن والبيض اذا
التسلي القشر الاعلى والانتفحة وفي اللبن فليتا
احد بهما الحبل وهي صحتها طريقتا ولا شبه
التحريم لنجاسته بملاقاة الميت اقول قد سبق
البحث فذلك كله فكن بالظاهرة بملازمة عليه فلا شبهة
مهمة في عبادته بها وكان ذكر السن هنا مثال لطلق العظم
الذي كبره كذا والا فلا خوض فيه له فظن والظاهر ان ولد
الميتة اخرج منها بمنزلة البيض اخرج منها فعدم كونه من
اجزائها حقيقة وعدم ذكرهم له في المستثبات لعدله
لافتقاره الى التذكيرة ولو لم يتبعها منه كما سبق البحث فيه مفسدا فلفظ
وتأمل والله اعلم ولا كان البحث هنا في الحيوان والوحدة لم يكن فرق
بين ميتة النفس وبين ميتة غيره لا شرعا ولا فقهيا الاكل كذا بالسنة
واجماعا فلا فائدة ولكن لا تشره مهمة في كسب القوف وكذا بها
لحكمة الكلمة ايضا وان لم يكن من جهة كونه ذاروح فان ذلك غير قاض بهجة

الاستثاء المزبور حقيقة كما هو واضح فلا حظ وتامل والله اعلم قال
 واذا اختلط الذي بالمتة وجب الامتناع
 منه حتى يعلم الذي بعينه وهل يباع ممن
 يستحل الميتة قيل نعم وربما كان حسنا ان
 فصل بيع الذي حسب اقول اما الاول فهو
 ضربان الشبهة المحصورة اذ لا خصوصية لذلك لاسيما في مقتضى
 ولا اجماع وعنده كما هو واضح وحج فبحر في الاقوال المعروفة
 فيها ولكن عن الدروس انه يعرف على ان رويته بالانقباض و
 الانساط كما في الحكم المطوع للشيخ الدال عليه بدعوى عدم الفرق بينه
 وبين المختلط بغيره ولكن المانع له مستظهر نعم لا يبيح بيعها كبناء
 على جواز ارتكاب الشبهة المحصورة مطم او فاحمله كما هو الوجه وقا
 لكثير منهم ودعوى الاجماع على عدمه بناء على عدمها وادعى
 بالمتة ما قيل ان مقتضى حجج ابن سنان وعنده حلية اجماع لشخص واحد
 وهو مقتضى الارتفاع حكم الميتة مع الذنب بغيره وهو معلوم
 بعدم لوضوح منه اقتضاؤه ارتفاع حكمها اذ بعد ارتكاب جميع
 قدر على العقل به يجب عليه النظر في كمالها وتبليها وادب البيع
 الا لا يخرج ذلك عن وجوب العمل بالمقدمة ان لم يكن والا على عدمه
 واما في مزيل عن اي جعفر بن محمد بن النعمان واهل بيته فراضى به
 المشركين بالمرقوم فاكمل فقال اما علمت بانه قد خلط اوصاف فلان كله
 واما ما لم تعلم فكله حرام فاعلم بانه حرام فلا دلالة فيه على المنع من الشبهة

المحصورة

٢٦٥

المحصورة بل لعلها من جوارز وانما الممنوع منه كون نفس
 السم او اجزاء الموصوفة تلك الارض فيخلط فيهما
 ولو لم يفسد ونحوه وقد يستدل على المشهور بالرسالة
 عن امير المؤمنين ع عن شريك بن عبد الله عن ابيه عن ابي بصير
 التذكية منها فقال ٢ ثم من ثم جعفر وارساء له منجزة
 بالثبوت وعنده فتم قتدا والله اعلم واما الثاني
 فقد اختلف فيه فمن الشيوخ والنهاية واهل جوارز
 سعيد والفاضل في المانع وغيرهم جوارز بيعه ممن يستحل الميتة
 بل نسب الى المشهور ليعلم على عن ابي عبد الله ع قال اذا
 اختلط الذنب بالمتة باعته ممن يستحل الميتة واكل عتته
 وهي ايضا عنه ع عن رجل كان له غنم وبقر وكان يدرس
 الذناب منها فيفصله ويبيع الميتة ان الميتة والذنب
 اختلط كيف صنع به فقال ٢ يبيعه ممن يستحل الميتة
 وياكل عتته فانه لا بأس به مع اعتقادنا بالاملا واليه
 كتابا وسنة وحلية البيع وعنده وعن ابن البراء ع انه اذا
 اختلط ذنبه بجمية ولم يكن يميزه لم يكل اكل شيء منه وقد
 قيل بانه يجوز بيعه على مستحلي الميتة والا فلو ترك بيعه وعن
 ابن ادريس ع انه لا يجوز بيعه ولا الاضجاع به وقد روي انه

المستحل الفاضل
الهندية

هذا الخبر نظر
ابن النضر

على اوراق

الماء اذا
اشبهت اعدا

بالاخر

يباع على مستحقة الميتة والاولى اطراح هذه الرواية وترك
 العمل بها لانها مخالفة لاحول الله بها ولان الرسول قال ان
 الله تم اذا تم شئ من ثمنه ولا باس به على احد والا فليس عليه
 وفلان انه في الحقيقة ليس ببيع وانما هو استيفاء مال الكافر
 من يده برضاه فكان سائغا واطلاق اسم البيع عليه شبهة
 له في بدالة مال بمال سلفا ذلك لكن تصرف اسم البيع الى
 الذكرا فقط وكأنه ان ربهذا القول لصحة وفلان
 فان بيع على مستحقة فقد المذكرا فقط ولكن قد يورد فيه
 بانه مع عدم التميز يكون البيع مجزأ ولا يمكن اقباضه فلا يقي
 ببيع منفردا وقد يرد فيه ما يباله البيع بالقبض وعندهما لا يعرفه
 المعلومات كما قيل وفيه اولاً انه ذكرا طريح للقبض والا فانه
 على ارادة ذلك منه محذوراً ما ان ذكرا طريح لزم من جوارحه
 مع المسلمين اليهم من المؤمنين منهم وثالثاً ان امكن القبض
 شرط صحة البيع وغيره والتخلية هنا غير مجدية بعد امكن
 قبض نفس البيع ولو بالتخلية اليه والتخلية بينه وبين غيره المشتري
 ليس فنية لنفسه بعد امكن التعرف فيه بشئ من التفرقات
 بناء على المشهور من العمل بالعمدة وفي ذلك قد اورد
 يحمل النص على صورة بيع اجمع تدريجاً لا دفعة وعلى ان يبيع
 متى يتحمل الميتة لكان الاحتياط وهو مستطاب لانه شرط في
 القصة فيكون دليل على جواز ارتكاب الشبهة المحصورة
 الصريح مكن

اذ

اذ التزام ان النهر يبيع الميتة مختص بصورة العلم به تفصيلاً
 بخلاف النهر ياكله وعنده ان شرطه بالواقع فيجب اقباض
 اجماعه من باب المصلحة لا فيكون يفتقر وانما استحقاقه بحسب
 الخطا بت بعد تسليم ظهوره في ارادة الواقع وقبول النص
 على ارادة صورة العلم وبعضها غير قاضى بآراءه في جميعه
 كما هو واضح الا ان ذلك خلاف ظاهر النص فان ظاهره انما
 هو بيع اجمع دفعة بشئ واحد فيقتطع على اجماعه وحق فان
 امكن العمل به يقتضى على وجه يقضى به علم النهر يبيع الميتة
 واكل ثمنها كما هو ظاهر النهاية وكذا ويكون الاشبه بالزور
 مستوعفاً لذلك فلا بحث والافاضة وبطلان تحمل لوجه شئ
 لا لا يعلل في ثمنها حيث يكون حجة شرعية ولعل اقره في تأويل
 الخ مع دعواه لا يستحل الميتة الا غير محترماً لانه كما هو غير بعيد
 ودعواه ذلك لانه لم يعلل الاثم فانه مكلف بالبيع ايضا
 فيكون محذوراً آية ورواية واحدة النهر كدعواه البائع
 يقصد بيع واحد منها والمشتري يقصد شراء اجمع فلا يخطا
 فقصدهما فيحل مثله قصده القلم وعنده بما يشترط ذلك الظن
 وصحته كما هو محذور في حقه فان ذلك كله من دفع التاويل الزور
 كما هو واضح باذننا قل وقد سبق في التجربة ما لم نفع منها فلا يخط

و ن ا ل والله اعلم

ليس ببيع
 اجماعه
 وانما استحقاقه
 مال الكافر
 من يده

مع فله في تأويل
 الخ اليه

على

عن العلي بن ابي طالب
ثم الدم ان يشبه ثم الماء
الموجودة لعقود من الزمان
ممدودين في الزمان
المعجب للذنب

قال وكل ما بين من حتى فهو ميتة بحرم
الماء واستصحابه وكذا ما يقطع من الشا
الغنى فانه لا يترك ولا يجوز الاستصحاب
به بخلاف الداهن الخمس بوقوع النجاسة
اقول قد حكى الاجماع على ذلك كونه ميتة لا يترك
بمستقيمة كما قيل وعن الصادق عليه السلام انما يقطع
من الحيوان فبان عنه ان يترك فهو ميتة لا يترك
على ان ما يقطع من الميت الغنى لا يترك وعن كتاب
الصادق عليه السلام ان الميت لا يترك به وعن
انما ميتة الماء غير ذلك قال في الثاني الحركات
الذبيحة خمسة الطحال والقضيب والفت
والدم والاشين وفي الثانية والمرارة و
المشيمة ثم ذكر ما يشبه النجس بما فيها
من الاستصحابات اما الفرج والتخا والهباء
والفرد وذات الاشاجع وخرق الدما
واحد في فن الاصحاب من حرمها والوجه
الكاشية اقول اما تحريم النجس المذكورة فقد حكى الاجماع
عليه كونه حراما او لا استغنيا او متواترا او بوجوه
الرجحان وقد انظر في العين لاجل العين مشقة
مضاف

اصحاب

قبل

وهو الذي يقال
فيها بالافاسية
فيها بالافاسية
فيها بالافاسية
فيها بالافاسية

النجس ثلثة انواع
افضل الابيض الذي
ويظفره الظاهر
ضربه وهو النجس
الغز لا قوام للحيوان
بدونه

او كذا واذا به في الحوى

مضاف الى الكفا بالعزير فخصه في بعض او محله في جميعها
على معلومية كون النجس من اجزاء الميت عند دم او عدم القول بالفضل
بنيها عند دم والى النجس الواردة عنهم كنجس ابراهيم بن
عبد الحميد بن ابي الحسن الرضا انه قال دم جاز في سبعة اشياء
الدم والنخاع والعقب ما لم يمتد والغدة والطحال و
المرارة ومرتفع البواسط قال في ابراهيم بن محمد بن ابي
قهاهم عن بيع سبعة اشياء من اشياء منها دم عن بيع الدم والغدة
واذان الفؤاد والطحال والنخاع والنخاع والقضيب فقال
بعض الفقهاء يبيح ما ابراهيم بن محمد بن ابي الكبد والطحال الا سوا
فقال كذبت بالكلية بتوريس في ما اتيك خلاف ما بينها فاني
بكبد وطحال وتوريس في ما اتيك في الكبد في وسطه والطحال في
وسطه امر في ما اتيك في الكبد في وسطه والطحال في
نقيض الطحال ووضعه ما فيه كذا ومارد ما في جلد الطحال وعرقه فقال
في خلاف ما بينها في الحرم وهدام ومرسل ابن ابي عمير عن ابي عبد الله
انه قال لا يترك من اشياء عشرة اشياء الغوث والدم والطحال والنخاع
والعلاء والغدة والقضيب والاشين والدماء والمرارة ونحوه عن
احضل الا انه ذكر الرقيم موضع العلاء والدورج موضع المرارة وقال
او قال العروق وفنسة الغدة ويدر العلاء وفي جعل من مرار عنهم
انهم قالوا لا يترك كل ما يكون في البقرة والبقر في الحوى

عن العلي بن ابي طالب
ثم الدم ان يشبه ثم الماء
الموجودة لعقود من الزمان
ممدودين في الزمان
المعجب للذنب

وهو الذي يقال
فيها بالافاسية
فيها بالافاسية
فيها بالافاسية
فيها بالافاسية

النجس ثلثة انواع
افضل الابيض الذي
ويظفره الظاهر
ضربه وهو النجس
الغز لا قوام للحيوان
بدونه

النجس ثلثة انواع
افضل الابيض الذي
ويظفره الظاهر
ضربه وهو النجس
الغز لا قوام للحيوان
بدونه

النجس ثلثة انواع
افضل الابيض الذي
ويظفره الظاهر
ضربه وهو النجس
الغز لا قوام للحيوان
بدونه

والغنى وغير ذلك مما له خلال الفرج بما فيه ظهره وباطنه والقب
والفتان والمثيرة ومن رفع الولد والطفل لانه دم والغدوم
العروق والمخ الذي يكون في القلب المرارة والحق والخزف التي
يكون في الدماغ والدم وجبرسي عن ابي عبد الله انه قال قال ابي
المؤمنين اذا اشتري احدكم لحما فليخرج منه الغدد فان لم يخرج
الخلم في الفرج الى ابي عبد الله ان الله تعالى رفع عن اليهود الخدام
بالعلم السلق وقلمهم العروق في رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال في عشرة
عشرة التي لا تؤكل الفرس والدم والقيح والطحال والغدد
والقبيب والانشين والرمم والحميا والدوداج ونقص الوضوء
عن ابي عنه عن النبي انه قال يا علي قرم من اثم سبعة اشياء الدم
والمدكبر والمثانة والقيح والغدد والطحال والمرارة ونحوه
عن ابي عنه عن ابي عنه عن ابي عنه عن النبي كان يكره الاكل خمسة الطحال
والقبيب والانشين والحميا واذان القلب ما عن محسن البرق
مسند الى ابي جمهور عنه ذكره عن ابي عبد الله انه قال قرم من الذنوب
عشرة اشياء واحل من الميتة عشرة اشياء فاما الذنوب من الذنوب فالدنم
والفرس والغدد والطحال والقبيب والانشين والرمم والظلف و
القرن والشعر واما الذنوب من الميتة فالتعبد والصدف والوبر والنا
والفرس والظلف والبقر والافقية والظفر والمخلة والترش
لما عرفت ذلك من النصوص الكثيرة المروية في الاموال الاربعة وغيرها المتفق
منها تحريم الميتة التي لم تعرف فكذلك في ما بل ولا في جوارحها ولو بعض اجزاء

وهو عبارة عن
القيح
الانسنة
السلق بالكرشبات
معرفة بكل عجز

على

عن بعض ليس صري بل ولا ظاهر من الفرج التي اذا لعده لكان وضوح
او لعدم كونه من اجزاء الذنوب حقيقة كالفرس ونحوه لانه حلال
فرس عندهم بل قيل بان فرسه الدم والغش في الضرورات
الدينية وما عن الثابت من الكراهة في الطحال وغيره انما يرد
به احواله والا ففرس غير محله بل يستفاد منها ايضا حرمة النشارة
وان لم يعلم كون بعضها من ابي ثبوت عرفا فان النصوص في حرمة
النشارة كما وردت في صور النصوص على اثبات التحريم
فيها والقوة السقط ولو بعد اعتقاد كراهة النشارة العظيمة وغيره
مع ما عن السيد من الاجماع على حرمة المثانة والمثمة وعن
ظاهر اختلف الاجماع على تحريم المثانة ولعل ترك ذكر المرارة
لمعلومية خبائها وعدم اعتياد اكلها بل ولا اعتياد عدمه بين
بشر الناس ولعدم القول بالفضل في هذه النشارة بل
نحو مع عدم معلومية اكلها فيها ممن حرمت لحمه ونسبته الى
جماعة غير ثابتة وما عن المفيدة من انه لا يؤكل من الاضام و
الوجرش الطحال لانه يحوي الدم القاس ولا يؤكل القبيب والانشين
ونحوه عن سائر غير ظاهر في الحاشية فيها انما لم يذكر في ترك
الدم والفرس لانه من الدواجر لا لكونها بالكل فيها ولا لتفصل
والله اعلم واما تحريم السبعة الاضام كما ارسل المصنف قولا
لا صحابنا فقد نسب الى الاثر بل المشهور ولكن عن الشيخ

والله اعلم
والله اعلم

في النهاية انه يحرم من البقر والغنم والابل وغيره مما ياكل اللحم والذئب
 كانت منكعة الدم والفريش والطحال والمرارة والبنية
 والفرج باطنه والققيب والانشان والبنوع والعلباء
 والغدد وذوات الانثى جوع وامهق وهو خزانة تكون
 في الدماغ ونحوه من اتباعه وعن ابن ادريس مع زيادة
 المثانة ومن موضع البول ومحفنة وعن الصدوق في المقنع
 الهداية ان في الثالثة عشرة اشياء لا تؤكل الفريش والدم والبنوع
 والطحال والغدد والققيب والانشان والترموم والبنوع والاوراق
 وسدى العروق وفي حديث آخر كان امي الجبلد عن النبي
 ان ما انفردت به الامة يحرم اكل الطحال والققيب والانشان
 والترموم والمثانة وفي القية انه يحرم الدم المسفوح والطحال
 والققيب والانشان والغدد والمثانة والمثانة ثم ادعى الاصحاب
 على ذلك غيره وعن الكاظم انه يحرم من الاكل الطحال و
 المثانة والغدد والبنوع والرقم والققيب والانشان وغير اختلاف
 وعندنا انه يحرم الطحال والققيب او يحقن والدم والمثانة و
 العلباء والخزنة تكون في الدماغ وامهق وقال ابن ابي عمير
 وهو قول عدة الفقهاء ليس الاجماع واجابهم وطريقه الاقرب
 الى القلاع انه يحرم البنوع والعروق والمرارة وجبة اهدقة و
 خزنة الدماغ وفي المصنف ان المشهور في النهاية لا يستحب ان يكون
 محرمة وعن احكام القرآن وعمره الاجماع على تحريم العشرة الخ

ذكرها

+

ذكر في الصدوق وفي اجماع انه يحرم من الابل والبقر والغنم وما شابهها
 الفريش والدم والطحال لا يحقن الدم الفرس والبنوع والعلباء والغدد
 والققيب والانشان وطاهر الفرج وباطنه والمرارة والبنية والمثانة
 وامهق وهو خزانة في الدماغ وفي المصنف بعد ذكر جملة من الاقارب
 انه لم يستحب عند صاحبها والاقر الاقتصار على تحريم الدم والطحال و
 الققيب والفريش والانشان والفرج والمثانة والمثانة للمثانة
 والكراهة في الهاتك للاصل والعمومات كما باؤسته وفي التتبع اتفق
 الكل على تحريم الفريش والدم والققيب والانشان والطحال فكل من لم
 يذكر المصنفه المشتملة على حكم تحريم المصنفه حيزا وتبويب المثانة والمرارة
 بعد الترتيب فيها وبكراهية التسمية وحكم العلابة في القواعد وغيره تحريم
 اجماع مع زيادة المثانة وتبويب الشهادة الما غير ذلك من كلمات الفقهاء
 ومما يراه كبح البرهان وعينه التي تستفاد من التامل فيها عدم ثبوت
 شبهة معتبرة على قول مخصوص وعدم ثبوت اجماع مريب في عدم قول لفضل
 او نحوه لك على وجه معتبر وان زعم بعض من يميل الى ايراد المسئلة
 ما لم تستقر فيها الاراء وفكشاف اللتام انه قد قطع المحقق في كتابه
 بتحريم المصنفه وتبويبها في البنوع والمثانة والمرارة والبنوع فيها وفي
 المشية لا آفده وفي التمهيد انه يحرم من الذبايح سبعة اشياء الدم والفريش
 والققيب والفرج في هره وباطنه والطحال والانشان والمثانة والمرارة والمثانة
 وافق فكثر علمان الستة الباقية ونحو الارشاد وفي التلخيص
 انه يحرم ثمانية مسقط للفرج الما غير ذلك مما يستفاد منه ذلك الطحال والذئب

في النهاية انه يحرم من البقر والغنم والابل وغيره مما ياكل اللحم والذئب كانت منكعة الدم والفريش والطحال والمرارة والبنية والفرج باطنه والققيب والانشان والبنوع والعلباء والغدد وذوات الانثى جوع وامهق وهو خزانة تكون في الدماغ ونحوه من اتباعه وعن ابن ادريس مع زيادة المثانة ومن موضع البول ومحفنة وعن الصدوق في المقنع الهداية ان في الثالثة عشرة اشياء لا تؤكل الفريش والدم والبنوع والطحال والغدد والققيب والانشان والترموم والبنوع والاوراق وسدى العروق وفي حديث آخر كان امي الجبلد عن النبي ان ما انفردت به الامة يحرم اكل الطحال والققيب والانشان والترموم والمثانة وفي القية انه يحرم الدم المسفوح والطحال والققيب والانشان والغدد والمثانة والمثانة ثم ادعى الاصحاب على ذلك غيره وعن الكاظم انه يحرم من الاكل الطحال والمثانة والغدد والبنوع والرقم والققيب والانشان وغير اختلاف وعندنا انه يحرم الطحال والققيب او يحقن والدم والمثانة و العلباء والخزنة تكون في الدماغ وامهق وقال ابن ابي عمير وهو قول عدة الفقهاء ليس الاجماع واجابهم وطريقه الاقرب الى القلاع انه يحرم البنوع والعروق والمرارة وجبة اهدقة وخزنة الدماغ وفي المصنف ان المشهور في النهاية لا يستحب ان يكون محرمة وعن احكام القرآن وعمره الاجماع على تحريم العشرة الخ

ينبغي هذا العمل بادلت عليه التوصلات بقدر ان يستلزم قولاً
 آخر لم ينقل في كتابهم وان لم يتقنه واحد من الغيا والمفتا
 منها حريته جميع ما في المتن عند ذات الاشياء فان لم ينعزل بقى
 يقتصر فيها ودعوى عدم القول بالفصل فيها وبين غيرهما
 على ما عليها كما لا يخفى على من لاحظ عباراتهم خصوصاً الجامع منها
 وكشف اللثام انه طالع حرم الشيخ والثاني جميع ما في المتن عند
 المائة وكذا في الويلد والاجاب وفي الصباح ان ذات الشيخ
 هو الاوداج ووج فقد يدل على تحريم ما دل على تحريم العرف او
 الدوراج وعن احكام القرآن ان موضع التبع وجمع العرف
 وكشف اللثام بتعاليك وغيره ان المراد بها ما جاء
 الظلف وربما قيل بانه المراد بها غير معلوم فانه لا شيء في
 اجزى وغيره اصول الاصل الى متصل ببعضه من كل
 والواحد اشجع بفتح الهمزة وفتح فذات الاشياء وجمع عند الاول
 وفتح الجمع البركان انها لا توجد بالمعنى المذكور في جميع البهائم المحللة
 الا ان يقال ان اصل الاصل والظلف وغيره فتوجد في القدم
 اللبل والبقر ويحكي في قوله بالمعنى الدول والطيور ويحكي في قوله
 الى غير ذلك من كل ما فيهم المستفاد منها عدم معلومية المراد من ذات
 الاشياء في كل تخمين في غير محله واجتناب جميع محتملاتها مرفوع
 بالاحول والعمومات التي باستحضارها مثل صحيح ابن سنان فلا حظ
 وتامل والله اعلم بتبينها في الدول لم اجد من صرح بتحريم الدبر

من الانعام وغدا بل ولا من حرج كبرائته واطلاق الفرج في غيرهم
 منصرف الى القبل فاقته وكذا اطلاق بعض النصوص في احواله
 اكل وعومته مع عدم التعليل على الكراهية الشريفة ولا بسبب حياضه
 كما في نظائره فتجيد والله اعلم الثاني في كل من المشهور عند مجرم اكله
 بل وعدم كراهية بالخصوص ولكن في كل من الصدوق القول بنحوه لبعض
 النصوص القاصرة عن اثبات الكراهية اياها فقلنا عن اثبات
 التحريم كما هو واضح والله اعلم الثالث لم اجد من صرح اذان الفؤاد
 ولكن في سبيل الاستحسان لا يبرح عن بيعه يستلزم للنهي عن اكله وفي
 خبرها ثمانية التي هي ان يكون كبره الا في شئ الطيل والقفيف
 والاشيئين واذ ان القلب في اثبات التحريم بهما على خصوص بعد
 عدم قائل به كما جزم به بعضهم فلا حظ وتامل والله اعلم الرابع في
 المشهور او صريحهم عدم تحريم اكل العظم للاصل والعمومات ولكن عن
 العلل مسند الى ابيان بن عثمان قال قلت لابي عبد الله
 كيف حار الطيل في حرمه الذي يجه فقال ان ابراهيم بن ابي بصير
 عليه الكشي من بيرو او جبل بمكة لبيد براه ابي اليسر عن ابي الحسن
 اعطى نصيبي الكشي فقال اني نفسيك وهو قريب من لبيد وفداء
 لابي فادع اليه اليه ان له فيه نصيب وهو الطيل الذي يجمع الدم و
 اخفي لانها موضع النكاح ومجرى النطفة فاعطاه ابراهيم الطيل

في حلية

في حلية العظم
وعندهما

مرام

بشرارة المشقة
وان لم يورد
والجاء المشقة
فقط

والاشياء فقلت فكيف يتم التمتع قال لا لأنه موضع الى الله
من كل ذكروا انه وهو المتع الذي في فقر الظاهر ثم قال ابو عبد الله
يكبره من الذبيحة عشرة اشياء هي الطحال والاشنان والشرع
والدم والجلد والعظم والقرن والظلف والغدة والمذكور
واطلق في الميتة عشرة اشياء الصوف والشر والريش والبقعة والنا
والقرن والظلف والاشنان والالباب والقص وذكرا اذا كان
قائما والشرع الا انه في موضع اشانت ذكرا فيقوم من وجهه شئ فتم
في ميتة الدم ميتة اهل الخامس اطلق المشهور تحريم الدم كما هو مقتضى اطلاق
مطم وعلوها بعض الايات وسائر الروايات ولكن في مقتضى اجماع الفقيه يفتي
بالمضج لقوله ثم اذا ان يكون ميتة او دما سفوا اخرج جازم العرق
بقوة ورفع فمقتضى ان غيره ليس محرم وبه يقتضيه سائر الاطلاقات
التي هي الا ان يمنع التقييد بالزبور ويحقق عدم المشية من تلك الاطلاقات
المقتضية بطلان الفتوى ومما قد اجماعنا ان الاثر فلا يفتي الله علم
الذي كان المراد بالمشية بيت الولد الذي يخرج معه على نحو الكيس
في المراد بالمشية فنحن ابي الاعراب يقلل لما فيه الولد المشية والكيس والظلف
فوقاية المرام ان المشية بيت الاولاد وعن غاية المراد ان
المشية قرينة الولد التي يخرج معه وعن القاموس وعنده انها
محل الولد وقد اجبرنا ما مر في الولد وقد يرجع اجماع المذكور ايضا
وان كان مخالفا ولو اشبهت على المراد بها ففصلها جناب جميع

في ما خفيان
قال ابا جعفر
قال ابا جعفر

والظلف

فميتة الدم
مطم وعلوها

والوجه في نظر الاشياء
بها كونه ميتة الدم

مختلانا

مختلانا وجهان من الاصل والعمومات والاطلاق طلبة اكل الانعام
وقوله في باب المقترنة والاضحية طلبة جيدا والله اعلم
ان مقتضى مقتضى بعضهم بان هذه الموات تشمل جميع الحيوانات
ميتة العصفور منها وجزء السمبل كالصبي في ذكرك وذكر ان ذكرك
في النصوص وغيره انما هو من باب المثال لغيره كما قيل ولا ريب
في ان مقتضى الايمان ومنه وهو في جميع الحيوانات ولكن
فواقعته نظرا بل منع كما عترف به ثناء الشهيدين وغيره للاصل
والحيات كناية باستثناء كالأردة فحلية اكل الطيور ونحوه والمثلية
انما هي طائفة من الاشياء كالغزال ونحوه وذلك هو الميتة في غير ذلك
ايضا بان يرد بغير ذلك مما لم يخلط بالاشياء وفيه ما ذكر فيه وجه
المحتمل ان لا يخرج لمثل الطيور بناء على اختلافه بالقبول كما هو الظاهر
وكذا لا مشية في شئ منها لعدم وجود الولد في اكله منها وفي غير ذلك
منها وكذا لا غدة فيها كما هو انما هي غدة في كبدها لما قيل في غير ذلك
محرم ذلك من نحو العصفور تحريم جميعه او كونه لعدم تميزه من غيره
بغيره من اجزائه كما سئل عليه الوصف وان كان قد يفرق بجواز اكله عالم
بحصل العلم بذلك كما في مقتضى الدليل ففقه ليعلم ان سنان ونحوه مع الاصل
والقدمات والاطلاقات على نحو ما سبق ووالله اعلم بغيره من ثبوت
التحريم في نحو العصفور فيما كان مستنده اجماع الا اجماع عليه في غير ذلك

في مقتضى المشية
بالعصافير
ايضا

بعد اقتصاص كثير من اعتبارات القدماء وغيرهم بخلافه واما
 ما كان مستند بحجبه الخبائث او اطلاق الهم ونحوه فالتوجه بحجبه
 تحفة فيه كالحال والاشياء اللابيه بالتيب الشيطان من كل طرف
 كما هو المستفاد من جز العلة التي وكذا لا يربح بحجبه اكل جميع
 الطيور للخبائث ونحوه وبما قيل بتوهم الطويل والدم والرجح
 فقط دون باقي المرات فالتقدم على هذه الثلثة بشكل
 وتحليل هذه الثلثة المذكورة بشكل ولكن ليس في عبارة الروفة
 ونحوه باليقين تحليل الجميع كما لا يخفى في لفظها وانما اقصا
 عدم بثوث بحجبه اكل في قوله لا يربح بثوث بحجبه
 البعض فيها كما هو واضح كوضع شمول النص لغير البيه في
 اللبنة والترك ونحوه ودعوى قيام البيرة المستند على
 اكلها والكل النسخ والطول وغيرها هو موجود فيها وانما لفظ
 كدعوى قيامها على عدم اكل ذلك فله فتعريف اطلاق النصوص انما
 لجميع الحيوانات كما قيل ولو شك في وجود بعض الحيوانات
 جاز اكلها في دون فحص وبكث من وجود ذلك فله للاصل والوجود
 في احواله عدمه ايها ولو علم وجوده وشيوعه فجملة اللحم الحية
 لزوم اجتنابه لاجل باب المقدسة فلا ورد في الطحال لاعتدال كقول
 والله اعلم ان من طهيها انصوص والفتاوى فكلها على المذبح او
 المنحر فلا يشمل السمك ونحوه وان وجد بعض هذه الحيوانات فيه
 كما جزم

الجميع

كما جزم به بعضهم هو حسن ولكن لا ينكر شمول خبر اسمعيل لذلك بل ظاهر الروفة
 ايها فاذا قيل بانصراف الاماثة بالانعام فاجابة الى الذبح ان ذلك مراد
 مطم مثل العصفور فلا يابس بالزام انصرافه اليها اما ما جزم به من غير بل يفظ
 واجبة في وجود الماشية ونحوه فيها فلا يشمل الطيور اصلها هو الذبيحة من
 غير بعيد وحق فالفرق بين الامرين لا يخلو من حكم وقد مر
 العرف على الانصراف الاول دون الانصراف لعدم صدق الذبيحة
 على السمك لانه لا يعرف مع صدق على العصفور لغة وعرفا
 كما قيل عمدتها مدتها ولعل المراد بالذبيحة في قوله الماشي مطلق
 المذكورة بتدبير شرعية في مقابلة الميتة كما هو غير بعيد والله اعلم
 ولو اكل السمك والعصفور مثلا بر جميع الذب فله فقد قيل كبراه
 للأصل ولعدم صدق اكل اجث عليه لانه لا يعرف لانه لا يعرف
 ضمن الماكول كما قيل ولا يخلو من ظاهر بناء على حصة اكله منفردا بالوضع
 صدق اجث عليه فانه انما هو الى غيره واستناده برجح العلم
 بوجوده فيه لا بصيرته مستهلكا ولا يجره من اجثية ولو منج
 من غيره بحيث لا يمتنع احدا من القول بحجبه لاجل بل قد من كما قيل
 وهو حسن الا مع الاستحالة والانتقال الى حقيقة امره ولكن في صواب
 هنا تل والامر سهل ومن ذلك ما لو باليت ان في ملكه في اللسان عند
 عليها او ابعثت فيه وتختلف بعض اجزاء البعير فيه مؤيد او نفي البيرة
 المستمرة على علم اجث بهذا اللسان كما قيل وفيه تأمل على اطلاله وادرا

من نظر

بالمتن ما له وضع بول واللبس على قوله وضع الماد فيه فان اكمل
 جليته شكل فهو مع كثرة البول فلا حظ له من الله اعلم
 قاله ويكره الكلاء واذان القلب والعروق
 اقول لا تعرف خلاف في شيء من ذلك بل في امرهم الاتفاق على
 عدم تحريم ذلك كله ومن الانتصار للاتفاق على تحريم الكلاء
 لظاهر والعمومات والاطلاقات وقصر المراسل عن البنية
 امه كره الكلبيين وقال انه ما يجمع البول وضريحه بن فدية
 عن ابي الحسن الاول ع عن ابيه ع عن النبي ع انه كان لا ياكل
 الكلبيين من غير ان يحرقها لقربها من البول ونحوه عن العيون
 مسند الرضا ع عن ابيه ع عن النبي ع والمرجع الى القادر ع
 انه قال ان الله رفع عن اليهود والنصارى ما كان عليهم السبق وقسم
 العروق وهو كالتص في ارادة الكراهية وكان المراد بالعروق
 ما يشمل الودجين وكافر من الفقيه من النهي عن اكل الاوراج
 محمول على الكراهية نحو النهي عن اكل اذان القلب والنصوص
 وفالكما كانه لا وجه لافراد الاذان والعروق عن البول لوجود
 اجماعه في اللبس بل بقية فحمل النهي على الكراهية فيها دون غيرها
 لا وجه له بل هو محتمل بحت وضعف الاستدلال به من تحريم اجماعه عند
 ما استشهد به في توريدها على حمل النهي على القدر المشتمل وقصره
 ما جمع بين معلوم الكراهية ومعلوم الكراهية لا في غير ذلك مما لم
 يشمل على معلوم الكراهية كجواب ابراهيم ومرسل ابن ابي عمير وغيره

٢ عدم

المحمل

اسمعيل وضريحه وضريحه وكبره اكل اكله البول الفقيه من بعض
 النصوص المحمل عليها بعد الاعراض عن في امره عند حمله الراس ونحوه
 ما جرت عليه السيرة المستمرة فان الظاهر عدم كراهية اكله لعدم شمول
 النهي له كذا في غير فلا حظ له من الله اعلم قاله ولو شوى
 الطحال مع اللحم ولم يكن مشقوباً بالم يحرم اللحم
 كذا لو كان اللحم فوقه اما لو كان مشقوباً وكان
 اللحم تحته حرام اقول هذا هو المشهور كما اعترف به كثير منهم
 من غير خلاف في يعرف كما اعترف به بعضهم لما عت روي عن عمار عن
 ابي عبد الله ع عن ابي جبر يكون في السقود مع الشك فقال لا يؤكل
 ما كان فوق اجري وتر من اس الى عبد الجبر ع عن الطي الى مع اللحم
 في سقود تحته فخر وهو اجود ابراهيم كل ما تحته فقال لا نعم
 يؤكل اللحم والجمود ابراهيم ويرى الطي لان الطي لا في حيا لا يسل
 منه فان كان الطي مشقوباً او مشقوباً فلا ياكل ما يسل عليه الطحال
 ومرسل الفقيه عنه ع انه قال اذا كان الطي الى مع اللحم في سقود
 اكل اللحم ان كان فوق الطي فان كان اسفل من الطي لم يؤكل
 ويؤكل جمود ابراهيم لان الطي الى في حجاب ولا ينزل منه شيء الا ان يشق
 فان شق ب س ل منه فلم يؤكل ما تحته من اجود ابراهيم جعلت سمكة تجوز
 اكلها مع جري او غيره مما لا يجوز اكله في سقود اكلت الى لها فلو
 اذا كانت في السقود وفوق اجري وفوق اللان لا يؤكل فان كانت

السمك

اسفل من اجرت لا تاكل الا غير ذلك مع وجوده والنية وقوله ومع على النبي
 ادريس والبرج وعنده من لا يعمل الا بالقطعات بها ولكن في القدر
 انه اذا كان اللحم مع الطي لم يفسد اكل اللحم اذا كان فوق الطي وان
 كان تحت الطي لم يفسد اكله وكل جودا به لان الطي في حجاب ولا يزل
 الا ان يتقرب اليه فان تقرب اليه لم يفسد ما تحته من الجودا
 وليشهد لها المرسل ان بقى فافترق في غيره من ان مشد غير
 واضح مع شدة زوده واشتهر حمله كانه غفلة عن المرسل الزور الا
 انه قد مر عن معارضة الموقف ان بقى وعن ابن حمزة انه اذا جعلت
 سمكة مما يؤكل مع افرق لا يؤكل كل فرس حرد وما يؤكل كل فوق ما لا يؤكل
 حل وان كان تحت لم يحل وحكم اللحم والطي كذلك وان جعل تحت
 الطي لم يفسد جودا به ومنه في مقرب لم يحرم وروى عن حكم اللحم
 والطي كذلك وكان ان روى في حرد ان بقى والامتنع وعنه
 العمل به الا انه في غير حرد فخص به بعد ان يراه بالشهرة كما عرفت بها كثر
 منهم فلا حظ ولا والله علم تنبيهات الاول قد حكم الفاضل
 والمختلف عن الصدوق في انها لا وان جعلت سمكة يجوز اكلها مع
 حرد او غيره مما لا يجوز اكله فرس حرد اكلت ان لم يفسد اذا كانت في القدر
 فوق اجرت وفوق الذر لا يؤكل لم يفسد كانت سمكة من حرد لم يفسد
 عن ابن حمزة لموقوف عما اتى بقى وفي الجمع والتفريق وغيره
 العمل به ولكن في المختلف ايضا انها رواية ضعيفة السند
 ولم يعتبر بقى على ما تبين ذلك في الوجه الا بامه مطلق الا

ان

ان يكون الفوق تنفعل السمكة بحيث بان يكون في نفس سمكة غير مذكورة
 اما اجرت فيه مما لا نفس له سمكة فاكوفه عند الجواز عملا بالاصل
 ان لم يفسد من المعارض ولا يفسد بريح بخرت المعارض عنه فخصه في ذلك
 مع تنقيته له بالقبول في المسئلة ان بقى ويكون ذلك هو الفاضل
 المستلحق حيث عملوا بالموثق في المسئلة ان بقى واعرضوا عنه في
 المسئلة وان كان الا اعتبار بيقين وفيها في الحكم كقول ولكن قد يمنع
 ذلك ويدعى انها راجعة الى العمل به في هذه المسئلة ايضا وانه لا قبل بالفوق
 بينهما الا من الفاضل في الخ وان عدم تعرض المعارض وعنه الثانية انها
 لمكان التلازم بينها شرعا في وقتها واعتبار في دفع ذكر احدهما عن
 الاخر كقول بقى ان جودا به عدم التعرض لها ليس عارفا عنها في وقتها
 وانما في الخ والمسئلة ان بقى من ان رواية عما راجع بها في وقتها
 الاصل فيكون ذلك هو الفاضل بين المسلمين فيه فعدم وضع في لقبها
 للاصل ايضا فلا حظ ولا تغفل والله اعلم الثاني قال السيد في الزمان
 انه ينفذ بقتيد التحريم في المسلمين بصورة اماكن سبلان لم يطوبه
 من الا على المحرم الى الاسفل المحلل فلو قطع بعدم السبلان لم يحرم
 الاسفل للاصل واختصاص اطلاق النص والفتاوى بحكم التبريد
 والفتاوى بصورة اماكن السبلان او مقطوع عتية او ظهوره سيما
 مع التصريح بالحكمة فكثير من النص والفتاوى واطلعه فيها بيقين

والقلبية

مع التثنية في التبدل ايضا مع احتمالها التقييد بصورة القطع او
 ظهوره فيقول فغيرها معلما بالاصل ولا ريب في ان التقييد مع احوط
 وقد يورد عليه بان ظاهر الموثق انما هو التقييد بصورة القطع
 فقط والى في صورة الظن بما تالاه عليه ان لم يكن على عدمه
 كما في نظائره ولا يمس بطل الفقه من عوارض والآفات به عليها
 مع احواله عدمها فتم جية والله اعلم الثالث ظاهر المتن بل في
 الفتوى عدم الاكتفاء في كونه في الظن ونحوه بالتقيد بالاصل
 من السقوط وقد يشكل بعدم الفرق بينه وبين غيره بل اطلاق
 الفتوى يقضي بعدمه ايضا ولذا فرض فيه مشق التعميم مع الظن ان
 دون كونها في سقوطه وفيصير تعليم الفرض المزبور فيها ان تقيد
 السقوط لا يسيل منه الا على الا اسفل عادة لا لتفاته به وهو
 عليه كاي عدمه الوجودان ولو سرت الرطوبة من الاسفل الى الاعلى
 او من احد المتين وحيى الى الله لما سئل له الجية تحريمه ايضا لما في
 المناط فيها كقيل وقيل في مثلها قل جية والله اعلم الرابع قد
 يفهم المشقة من الظن والجموع لا يؤكل لحمه مما يؤكل لحمه
 بل هو كصحيح المرسلات بل لا في المناط الذي هو اختلاف افراد
 المحرم بالمثل متساوية لو ظني فتم وامتزج اضداد المحرم كمثل
 حرم الاكل اجمع ايضا كقيل ولكن للبحث في ذلك مجال الا
 ان يتم اجماع على ذلك لا احتمال خصوصية بما في الموثق خصوصية
 الظن الذي قيل بنجاسته دمه بل ولا يسيل منه الا على الا اسفل
 في قوله

من شدة نفوذ الرطوبة فيه بخلاف الميت ويهيى ونحوها وهو
 يخرج عن الاصل ويهتدى بطل ونحوها مع عدم حصول القطع
 بان في المناط في جميع ولا عبرة بالظن به مع تسليم حصوله فتم
 جية والله اعلم الخامس لو امكن ازالة الرطوبة التي تلت من
 الطل ونحوه على اللحم ونحوه فلا يبعد حليته اكله بعد ذلك للاصل
 وعينه مع الفراف الموثق ونحوه في صورة زوال الرطوبة
 المزبورة عنه وانما لو كل ما دامت الرطوبة فيه لا مطم كما هو
 غير بعيد ودعوى حرمه في كونه الذات لا يزول عنه التحريم معلما
 بما تالاه به عليها ان لم يكن على عدمه خصوصية مع العلم بعدم
 نفوذ الرطوبة المزبورة الى باطن اللحم وانما كانت
 على ظاهره فقط ويرشد الى ذلك ما ذكره من تفسيره المصنف
 مع النجاسة فان امكان ازالة هذه الرطوبة او ازالة النجاسة
 النجاسة عن اللحم ونحوه بل لو نفذت الرطوبة المزبورة الى باطنه
 فلا يمس بازالتهما كما في ازالة الاو المتنجس او البول ونحوه ان نفذ
 الى باطنه في القدر ونحوه والفرق بينهما كانه في غير محله وان كان
 الاصل في ذلك ما لا يغيره فتم جية والله اعلم قال في
الثالث الاعيان الخمسة كالحذرات
النجسة وكذا كل طعام من ج الجبن والبيد

المسك والفقاع وان قل او وقعت فيه
 نجاسة وهو ما يع كالبول او ياشه
 الكفار وان كان اهل ذمة على الاصح
 اقول لا خلاف في شيء من ذلك بل الاجماع بقسميه عليه
 والنصوص ناطقة به وموارد كثيرة مع عدم القيل
 بالفصل بينها وبين باق الموارء ومع انجاسته فيها
 في الاعيان المزبورة ونحوه بناء على نجاسة الكفار
 مسلم من النبي هم اهل ذمة منهم كما هو محرز في المطاوعة
 وغيره واطناب المالك فيها في المناقشة في المطاوعة
 من الالات والروايات والاجماع في غير هذه خصوصاً
 بعد كونها من الضروريات عند الدمامية والاعصار الناجمة
 ولا يفتح فيها وقوع الخلاف فيها من بعضهم كاستصحاب
 فيها ناسك مطلقاً فلا حظ ولا مل والله اعلم بقية فتدبر
 من غير الحق عدم تحريم الرقش ونحوه من القفلات
 الطاهرة والافلاف لئلا في القيد بالنجاسة بعد شرا
 اجمع في تحريم الاكل عند اهل الازمة في غير محله لان الغرض
 انما هو مجرد بيان ما نفيه نفس النجاسة لانه قيد اقتراني
 ونعني بالنجس ونحوه انما هو جهة نجاسة لا في جهة كونه
 محرماً في نفسه كما هو واضح منه والله اعلم قاله الرابع
 الطين فلا يحل منه عدل نبي الحسين ٢

لانه

منه في كل شيء من غير ان يكون
 من غير ان يكون من غير ان يكون
 من غير ان يكون من غير ان يكون
 من غير ان يكون من غير ان يكون

فانه يجوز للاستشفاء منه احقة
 وفي الار منى راحة بالجوار وهي
 حسنة لما فيها من المنفعة المظطر اليها
 اقول اما تحريم المستشفين فلا خلاف فيه ولا اشكال بل هو الاجماع عليه
 كثير منهم صري او ظاهر استشفاء او متواتر او اجماع مضاف الى
 القصوص المستقيمة او المتواترة كما قيل كرسى الواسع عن النبي
 انه قال الطين حرام اكله كل اخضر ومن اكله ثم مات منه لم اقل
 عليه الا طين القرفان فيه شفا من كل داء ومن اكله يشبهه لم
 يكن فيه شفا وقبر سعيد بن سعد عن ابي الحسن عن الطين
 فقال اكل الطين حرام مثل الميتة والدم ولم اخبر الا طين اكله
 فان فيه شفا من كل داء وامنا من كل خوف وضرر ساعته من غير
 الروي عن ابن قولويه عن ابي عبد الله انه قال اكل الطين حرام
 على بني آدم ما خلا طين قبر الحسين من اكله من وجع شفاه الله تعالى
 وقبر محمد بن خالد قال قلت لابي الحسن ما سبر الناس عند فاكل
 الطين وكرامته فقال انما ذلك المبلول وذلك المذرو وغيره
 بن سالم عن ابي عبد الله انه قال ان الله خلق آدم من طين
 فحرم اكل الطين على ذريته وضرر القدر غير انه قال قيل لابي
 المؤمنين رجل ياكل الطين فيها ٢٠ وقال لا تاكله فان اكلته
 وميت كنت قد اعنت على نفسك وقبره يا دع عن ابي

الجم

منه في كل شيء

منه في كل شيء من غير ان يكون
 من غير ان يكون من غير ان يكون
 من غير ان يكون من غير ان يكون

ان قال ان التي عمل الوسوسة واكثر معاينة الشيطان اكل الطين
 وهو يورث السم في جسم ويهيج الداء ومن اكل طينا فضعف
 عن قوته التي كانت قبل ان ياكله وضعف عن العمل الذي
 كان يعمل قبل ان ياكله حسب ما بين قوته وضعفه وعنه
 عليه وجيز السكون من ابي عبد الله ^{عنه} انه قال قال رسول الله ^ص
 من اكل الطين فمات فقد اعان على نفسه وجبر طاقته ^{عنه}
 انه قال اكل الطين يورث النفاق وجبر عنه ^{عنه} عن ابي الحسن
 انه قال من اكل الطين فقد شرب في يوم نفسه قوما
 من الميسر ^{عنه} سند الاطعم بنت مسلم قال ذكرت الطين عند
 ابي الحسن فقال ^{عنه} اني لارجو اني لو لم اكن معاينة الشيطان الا
 اني لم اكن معاينة الكبار والابرار العظام وقصر الوقت ^{عنه}
 قال يا علي ثلثة من الوساوس اكل الطين وقتل الاظفار
 بالاسنان واكل اللحية وما عن العيون ^{عنه} سند الرضا عن القواد
 الطين فضعف ثم قال ان اكل الطين مدم مثل الميتة والدم
 ولم اكن نرفا منهم عن ذلك وما عن معاني الاجن ^{عنه}
 الا كدر فقلما رسول الله ^ص انه من اكل المذرة وعن الامام
 سند الى جعفر ^{عنه} انه قال من اكل الطين فانه يقع الحكمة في
 جسده ويورث البواسير ويهيج عليه داء السدد ويدهب
 بالقوة من ساقه وقدميه وما نقص من عمله فيما بينه وبين

منه اكل الطين

الطين

معاينة

من اكل الطين
وقيل ان
الطين
كل قوته

حكمة

صحتة من قبل ان ياكله حسب عيبه غلب به وما عن ابي الحسن ^{عنه}
 الى الحسن الاول ^{عنه} انه قال ارثه من الوساوس اكل الطين وقت الطين
 وثقل الاظفار بالاسنان واكل اللحية وما عن العلل ^{عنه} سند الامام
 عبد الله ^{عنه} انه قال من اكل في طين الكوفة فقد اكل لحم الناس لان
 الكوفة كانت حجة ثم كانت مقبرة ما حوله وقد قال ابو عبد الله ^{عنه}
 من اكل الطين فهو ملعون ^{عنه} انما يذكر من النصوص ان اكل الطين
 الطين صريحا او ظاهرا او باطنا ^{عنه} سند له ما رواه ابي بصير
 بل او ما لا يدانيه اكل الطين المتعارف لعل الثبوت به و
 لتطمين الطمع به وتوحيده ودفعه عن شمله ^{عنه} في ذلك
 لالفة ولا عرفا وانه مختص بما فيه ثبوت فظلا ولو قليلا جدا
 وانه المنع خصه مع ملاحظة ضلله المفسر في ذلك
 نعم قد يشك شمله للتراب والربل والحق وتوحيده لعدم
 صدقه عليه لالفة ولا عرفا مع احالة عدم تحريمه مع عدم القطع
 بمب وانه للنصوص فائدة التوحيه شرعا والقدر بالكلية وان
 كان قليلا محل نظر والقدر في بعض الدوافع وبعض الاحوال
 مع تسليم نفسه غير قاض بعدم المنع من اكله كما هو واضح ولكن
 قد يدعى ان المراد منه في النصوص الزبيرة ما يشمل ذلك كله او
 انه مثال لذلك كله كما هو عليه ما في المسفوع في النصوص من اكل المذرة
 مع خبر معتبر بل في ذلك ان المراد من الحق وخوفا ما يشمل ذلك

الفتحة

في بيان موضع الطين وما فيه

الطين

الطين
الطين
الطين

منه

ايضا لما فيه من الاضرار الناجمة عن البعد بل في جميع البرهان
 ان المشهور بين المتفقه تحريم التراب والارض في كل
 حرك اكل الارمال والاحياء رفقته سيدل عليه الطيبان
 المستفاد من اشتراط الطين البقر الشريف لك من التراب
 وقطعا شمل المستثنى منه له ايضا والالم يقع الاستثناء الزيادة
 كما قيل وبان الطين مركب من الماء والتراب فيكون التراب
 مطلقا حلالا لانه اجزاء الاغظم منه ولانه هو السبغ في تحريم
 الطين بعد معدنية عدم سبغ الماء فيه كما قيل ولكن لما كان
 للبحر مستظرف لم يدر السيرة المستمرة على عدم احتساب
 اكل ما فيه من تراب من التراب والتميل نحو بل في التقي
 ومنه انما هو اشتراط الطين البقر الشريف في مطلق الطين
 وكون الشفاء في مطلق ترابته كما هو ظاهر النصوص الشرعية
 وغيره غير خاف بان الطين المستثنى في النصوص ان بقية وغيره
 سار به ما يجعل ذلك اكل كما هو واضح بان ذلك في جود الله اعلم
 واما المستثنى في جميعه فينبغي ان لم يكن من ضروريات مذهبا
 والنصوص في مستفيضة او متواترة كالروى عن ابن قولويه
 في المزارع سنن الا الى حمزة عن ابي عبد الله انه سئل عن طين
 ما شرب من طين فقال لا يستشف ما فيه وبين القدر عارض
 اربعة اسيال وكذا كل قدر حذر رسول الله ﷺ وكذا طين قبر الحسين ﷺ

في حلية طين
 قبل تحسين

٢ شئ من
 ٣ احسن

وعلى

وعلى محمد فخذ منها فانها شفاء من كل داء وسقم وجنة ما خاف
 ولا يعيد لها شئ من الاشياء التي يستشفى بها الا الله عاذا بقدر
 ما في الطين من اوجيه وقلة البقي من يعالج بها فان في البقي انما
 اذا تعالج بها كغنة اذن الله تم على غير ما يعالج به وتفسد في شفاء
 واجتق من اهل الكفر منهم يسمون بها وما تدر في الا شفاء فتدرب
 عاتية طيبا الى ان قال قال الله ولقد بلغني ان بعض من يخذ من التربة
 شيئا يستشف به حشر ان بعضهم يضعه في مخللات الابل والبغل والهمار
 وفي عاء الطعام وما به مسح به الايدي من الطعام والنجس والبول
 فكيف يستشف به من هذا اله عذرة ولكن القلب الذي ليس فيه البقيان
 من المستشف ما فيه حلاله يفيد عليه طه وعنه ايضا مسند السماعة
 عنه انه قال اكل الطين حرام على من ادم ما خلا طين قبر الحسين من اكله
 وجع شفاه الله ثم قال النبي قولويه ووجدت في بيت الحسن بن علي
 الفارس عن محمد بن ابي سيار عن يعقوب بن يزيد عن ابي العاصم عن ابي
 قال جازع طين قبر الحسين فانه ينجي من الحمى والشرية وما عن
 المصباح عن خاتم بن سعد عن ابي عبد الله انه قال في اكل طين قبر الحسين
 غير مستشف فكما اكل من طين فقال ورور ان جلال الصادق
 فقال انما سمعت تقول ان تراب الحسين من الادوية المفردة واما الامر
 بداء الا عطية فقال قد قلت ذلك فما بالك فقال اني تناولتها فشفقت
 بها فقال اما ان لها دواء فمن تناولها ولم يدع به واستعمل لم يشفع بها
 فقال له ما تقول اذا تناولها فقال قبلها قبل كل شئ وتضعها على

فاما

ل
 بهذا حاله عند

في حلية طين
 قبل تحسين

عليك ولا تأكل من ثمرها الا من ارسل من حمقة فان من تناول منها الاكل فذلك
فكانت اكل من ثمرها واما ثانيا فاذا نزلت فقل اللهم اني اسألك
بحق الملك الذي قبضها واسألك بحق النبي م الذي طهرها واسألك
بحق الوصل الذي جعل فيها ان تقبل على محمد وآل محمد وان تقبل
على شفاعة كل داء واما ثانيا من كل خوف وحفظ من كل سوء فاذا قلت
ذلك فاشهد اني شئنا واقرب عليها ان انزلنا في ليلة القدر فان
الدعاء الذي تقدم لا فذل هو الاستسقاء عليها وقراءة انما انزلنا
لحجتها وعن سائر الزبارة مسند الى القمام انه قال في حق طين قبر الحسين
الشفاعة من كل داء وهو الداء الاكبر وروى عن احمد بن ابي نعيم قال ان
الله تم خلق آدم في الطين فحرم الطين على ولده فقبل له
ما تقول في طين قبر الحسين فقل اني ابراهيم بن ابي اسحق الكلبي
لهم اكل لحومنا ولكن البسيرة مثل الحقيق وعن جابر الجعفي انه قال
ان الله فرس علي بن ابي طالب او متفاديين كان به وجع الظهر
فوضع الجوف فقال له عليك بربة الحسين بن علي فقلت له
كثيرا ما استعملها ولا ينفع في قال فبنت فوجه الغضب فقلت له
يا مولاي اعوذ بالله ثم من سخطك وقام فدخل في الدار وهو يغضب
فانه يوزن حبة فحبة فقلت له اني انا انا ثم قال استعمل هذه يا جابر
فقلت له يا مولاي ما هذه اليه استعملها فعوضت لوجه فقال
هذه التي ذكرت انها لم تنفع فقلت له والله يا مولاي ما كبرت
فيما قلت ولكن لعل عندك علم اني تعلم منك فيكون احب مما
الزينة والجمال والظلال

في مقام الشفاعة
الذي كارب

طلعت عليه الشمس فقال ان اذ اردت ان تأخذ من التربة فتعدها
أرض الليل وأغسل بها بالفرج والبس طهر الطهر وتطيب
بمسحها ودخل فحفظ عند الرأس فقل اربع ركعات تغفر الاول
الحمد مرة واحدة عشرة مرة على بابها الكافرون وفي الثانية الحمد مرة
واحدة عشرة مرة انما انزلنا في ليلة القدر ونقنت وتقول في ذلك
لا اله الا الله حقا لا اله الا الله عبودية ورق لا اله الا الله وحده
وحده في الجنة وفيه وحده في الدنيا وحده في السموات
وما يقوى وما يقوى سبحان الله في العرش العظيم واحمد لله رب العالمين
ثم شريك وسجد وتقرأ ركعتين اربعين تغفر الاول الحمد مرة
مرة واحدة عشرة مرة قل هو الله احد والثنائية الحمد مرة واحدة
عشرة مرة اذا جاء لفراجه والفتح ونقنت كما قلت في الدليلين
ثم تسجد سجدة الشكر وتقول الف مرة سكرام ثم تقوم وتغتنق
بالثنية وتقول يا مولاي يا ابن رسول الله اني اقدم
شريكتك يا ذكرك اللهم فاجعل شفاعة كل داء وعزة من كل ذل
وامنا من كل خوف ويغني عن كل فقر واجعل المؤمنين والمؤمنات
وما قد بليت اصابه ثلث مرات وقد فرقة نظيفة او
قارورة زجاج وحقي في عقيق عبيط الله لا قوة الا
بالله استغفر الله فاذا علم الله تم منك صدق النية لم يصعد معك
في الملك قبضات الا سبعة مثاقيل وترفعها لكل علة فانها

الطهر من الشيب
انقش الغيب
والصالحات
محي الكرم

او غيره

الشرب

[illegible]

الحق السرى على كل

السلامة

فوق شاطئ
حليّة أهل
التيبة الشرقية

4

مع عدم الاعراض المشهورة والكاره في غير هذه فتبين جيد العلم
ولا يجوز اكل القمح لما فيه من كراهية المرفق له كما هو ظاهر المشهور
او ايجبه لعدم شمول دليل الرخصة لذلك فيقع على محذور منع ولكن قد
صحت بعضهم كالتفخيخ وغيره بجوازه وهو ما في مثل ايام الخيل
او مع كون البلد مستعدا لاطلاق النصوص الواردة في مثل
طعن في ابي جعفر او تربيته مع اطلاق الاحكامات في هذا الشأن
كما قيل وعليه منه ظاهر كما لا يخفى على ذوي النباهة على علم المرفق
بعدد برهنة مرضه باخبار المصنف وهو في ظاهر عدم جواز
اكله لعدم شمول النصوص بهذا الى ان لم يكن في امره وغيره
والله قد يشير الى المستحسن لبعض الامراض فلا حظ ولا في ذلك
ومنه ان لا يزيد على قدر الحاجة كما نفى عليه في غير خلاف
فيه يعرف كاشرف في كثير منهم النصوص ان بقية وغيره كما هو
عن كبار الاطباء ان سئل ابو عبد الله ع عن كيفية تناول الطعام
اذ تناول التربة اهلكم فليأخذ باطرافها بغير وقدره مثل
الحقبة فليقبلها وليضعها على عنقه وليمر بها ثم يجده ويلقي
اللهم بحق هذه التربة وحق من حل بها ويؤتي فيها وحق ابي
واتمه وافئدة والائمة امة ولده امة وحق الملائكة امة في
به الا جعلتها شفا من كل داء وبر امة كل مرض ونجاسة من كل آفة
ومرزا

كفر ان امر
يحل على ائمة
ابو المصنف

ومرزا ما اخاف واخذ من لم يستعمل والتفخيخ انه قد ورد عنهم ع
ان من اكل رطله ع قد رخصه فكانها اكل لحما وعليها يحمل
ما عي الكامل مسند الى عبد الله انه قال لو ان مريضا من المؤمنين
يعرف حق ابي عبد الله ع من ع من ع على ع وصرته ع وولايته ع
اخذ من طين قبر ابي بن ع شل راسي غلة كان له دواء لقصره
عن تحصيل العمومات من وجوه فلا اشكال في عدم جواز اكل الزائد
عليها ولكن فيكون التقدير بزيادة كلفه في مدة مرضه ولو لم يمت
منقذرة لا يزيد مجدها على المقدار المزبور وان التقدير المزبور
لكل دفعة فلا يزيد عليه دفعة واحدة وان زاد عليها في دفعة واحدة
وجها ان احد طينها ان لم يكن اقلها هو الاول اقتضاهما المتفق
وفتوى ان لم يكن طينها خضر في ذلك امانه التوم في غير ذلك
وتأمل والله اعلم ومعه ان يصدق عليه انه من طين قبر الحسين ع
غرفا فلو لم يصدق عليه ذلك لبعده عنه لم يجز اكله كما هو ظاهر كثير من
العبارات بل لقوله هو المراد من تربة ابي بن ع والمتم في قوله قد
رواها في قوله من ابي بن ع كما قاله بعضهم وعن سليمان عن الصادق ع
انه يؤخذ طين قبر ابي بن ع عند القبر ع قد سبغ في داء وعنه ع
سبغ في داء في سبغ باعاً وعن الكامل عنه ع ان طين قبر ابي بن
ع في داء او ان يؤخذ راسي بل وعن ابي بكر الحفص عنه ع انه قال لو ان
مريضا من المؤمنين يعرف حق ابي عبد الله ع وصرته ع وولايته ع ائمة

تجسس في قوله الجلاء في
تجسس في قوله الجلاء في

لمن طينة على راسه ميل كان له دواء وشفا وعى التي راعها
 اربعة اميال وعنه ان قال التربة من قرالى بنى على عشرة اميال
 وعى ابي طاووس ان رور من سج فرسخ وفيها كور ورور
 اما اربعة فراسخ وفي الرقعة ان رور فيها الى ثمانية فراسخ الى
 غير ذلك ما هو قاصر عن الخروج به عن علوم التخميم كما هو واضح
 وكشف السام ان شيئا من ذلك لا يدخل في التبادر من طين القبر
 فالاحوط للاقتناع على المتبادر منه لضعف الاثر المذكورة
 ومع ملازمة للبحر لجملها على شربها في الفضل وعلى جوار الفصل
 بها ارجح كما هو ظاهر من عبارات المتأخرين ومما فترهم بعد
 تصور ما عن اثبات ذلك والظاهر ان شيفر الاقتناع على
 المستقيم وهو ما افند من نفس القبر الشريف او ما جاوره عرفا
 ويحتمل كون المحل الذي يؤخذ منه التربة المسبب ذراعا
 كما في الرواية الاولى بل لضعف الاقتناع على ما ذكرناه مع لفظ بعد
 في الرواية الثانية بقية واحدة واما ما جاوز السبعين الي اربعة
 فراسخ او غير ذلك ما وردت به الرواية فيشكل الا ان يؤخذ
 ويعرض على القبر الشريف على صريخ فيبقى احتمال جواره
 في نظر الا ان الاقتناع على المنطق او ما قارب به بوجوب عدم بقا
 شي من ارض تلك البقعة المباركة كثرة ما يؤخذ منها فوضع الارض
 واستوفد منها الشئ الى يوم القيمة وظهور ان الاخبار بقا اثر تربة

القول

الشريعة بلا شبهة وبما ذكرناه قد مرخ جماعة كما في التفتيح
 والردقة وغيرهما وقد تورط عليه بان القول المذكور مع تسليم
 ونفقه لا يقتضيه التمهيد المذكور الذي لا مرجح له الا النقص والافتقار
 عدم حجية ونفقه مع ظهور منع حصول القطع به اليقين مع ظهور
 ان مجرد وضع الطين على القبر الشريف وعلى الطريق الشريف
 لا يصير من طين القبر لافعال ولا لغة وفي التفتيح انه قد استثنى
 الاما من حصة اكل الطين طين قبر الحسين في الاستثنا بهما
 وشبهه في النقل الشريف من ان الائمة من ذرية وان الاجابة
 تحت قبته وان الشافعية من تربة وعلم اليهم الشافعية بتربة
 معتقدي الائمة بخرية نفقه العلم فيكون ثابرا وليس بها ادلا
 شفا في محرم وحيث ورد متواترا ان الشافعية من تربة وكثرة
 الثواب بالتيح بها والتسجود عليها ووجوب تعظيمها وكونها
 رافقة للعباد من الميت واما من المان في وان الاستثنا بها
 حرام فهل هي مخففة بمحل مفصلا ام لا عبارة المعصية ومحوها
 تدل على انها من قبته وهو على الافضل وقيل الشاهد ان يؤخذ
 من قبره ٤٠ المسبب ذراعا وقيل من حصة ١ وان بعد ذلك ما ثبت
 من القبر الشريف كان افضل بل لا يحد بترتبه من وضعت على
 الصريح كان حسا وفيه نظر من وجه شئ منها ان لا يلزم

في التفتيح
 في التفتيح

نقل

حيث

١

بين الاحكام المذكورة فقد يكون محل بعضها اوسع من محل بعضها
 والتميز انما هو دليل كل واحد منها بالخصوص والمستفاد من الترتيب
 جواز اكله للاستشفاء بها ان يكون من القبر الشريف فقط ويجب
 التمسك بطلان كبره غير قاض بجواز اكله وكذا استيصاله بحدود
 عليه وباقي الاحكام المذكورة فان المستفاد من اولها انما اوسع
 من طين القبر الشريف بكثر فلا حظ من كل ولا تغفل والله اعلم وحده
 ان المراد بطين القبر الشريف ما جاوره من الارض عنها وسدرك
 اربعة اذرع وورود اربعة اذرع وكذا ترسبه كان افضل
 وليس كذلك التربة المحترقة منها فانها مشرقة باخذ في الفرج
 المقدس او خارجا كما ترى وضعها عليه واخذ في بالدعاء ولو
 وجد ترسبه منسوبة اليه لم يضر انها حلالا على المهور وقد
 يرد عليه ما لا دليل على التحريم المذكور بل لم يكن ظاهر النص
 احصر بالقبر الشريف خلافا لما جرد العرفه عليه او التبع لا يكون
 سببا لصف طين القبر عليه لانه ولا عرفه الا على من في الشارع
 وانكاره قد يشبه الكابرة فتسجدوا لله اعلم وفوق غاية المرام
 ان المحتسب من التربة التي لا يجوز تقربها من النجاسة هو ما اخذ من
 الطين او ما اخذ من خارج وضعه عليه اما ما اخذ من خارج ولم
 يوضع عليه فانه لم يشبه له احرته الا ان يافذه بالدعا المردوم
 ويختم عليه فيثبت له احرته في المغير ذلك كما نتم الى لا يخلو
 من نظر

مع ان طين القبر الشريف

من نظر كما اشرقت به كثير من تأخر خلافتهم ولا يمتنع من تقيدها
 الا اول ظاهر اكثر النصوص فقد ذكر على قرايين فلا يتقدم منه
 القبر الشريف ولا ما قبله الا الى بقية بقا القبر الشريف
 وما ورد من ان ذلك من خواص الحسين ولما على العيون مستند
 الامور في جوفه انه قال لا تاخذوا من ترسبه شيئا بينكم به فان
 كل ترسبه لنا محرمه الا ترسبه جد الحسين اذ لم يكن قد ورد في القبر
 ان بقية القبر في الحجة الا ان لم يفسد على عامل به على ظاهر
 الا على الا لاق في على عده كما هو ظاهر كثير منهم وعلى المجمل في
 حملها على جرة الا فذوا كتمى به على الاكل بل ربما قيل بان لا بأس
 بمنزجه بما او نحوه ما يخرج به عن حد الكل الطهي ولكن الا حوط ذكر
 ذلك ايضاً للتميز من جوف العيون التي هي خصوصية كونه المتعارف
 المهور في الاستشفاء بطين قرايين انما هو بالمنزج المذكور لا بطلا
 نفس الطين في فقد يكون المنه عن ذلك الطين فتسجدوا لله اعلم والتميز الثاني
 لو اضمحلت بان هذه التربة ترسبه قرايين وعرضها للاستشفاء بها
 باس باكلها طلبا للشفاء بها حلالا لغيره على القبر لشمع اوله لذلك
 وعينه خصوصية حصول الطين بعدته بل لعل سيرة الامامية في هذه
 الاعمال رعية ذلك بل الظاهر انها في الاعمال ان بقية كذا كذا يشهد له
 حيز يونس الموروث الكافي عن الصادق ان قال ان عند راسي الحسين
 لترسبه حرام فيه شفا من كل داء الا ان قال فاني القبر بعد ما سمعنا

فيما شفا من كل داء
 ليعتق ومواليها

بها الحديث فاجتهد عند راس الحسين فلي حفر قد فرغ
 ابتدرت علي من راس القبر شمس السبعة حمدا وقد رويهم
 فجلنا الى الكوفة فمرجناه واقبلنا فخطبنا في مسجدنا وروى
 هذا وفيه زاد اعطى لها لغير المعقود بامته امي ٣٣ وروى من
 دون اخباره بذلك كما ينقل عن بعض العلماء استحصال والا حوط
 تحت فكك قال ابن ابي عمير قلت لابي عبد الله يا هذا
 من طين قبر الحسين فينفع به ويأخذ عنده فلا يتفقد به فقال
 لا والله ثم الذر لا اله الا هو ما يأخذ منه احد وهو ركن الله ثم
 ينفع به الا نفعه به من المعلوم انه لا يترك الا من اعتقد
 امامته فم جيتا والله اعلم **الثالث** قال ابن سنان سمعت
 ابا عبد الله يقول قبر الحسين ٣٤ عشرون ذراعا مكسرة اربعة من
 رايض الجحيم ولعل المراد بالتكبير كونه عشرين ذراعا من كل جانب
 لجل بعض طين القبر الشريف على ارادة ذلك على بقا المرات
 الشرعية ولوا ريد بالتكبير عشرون ذراعا من جميع جوانبه بان
 يكون من كل جانب خمسة اذرع كان ش هذا لما ذكره القائلون بان يكون
 المراد بنفس القبر وما جاوره عرفا فان الوقف قد روي عن ذلك عند
 زياد بالتكبير كونه اربعة اذرع وطوله خمسة اذرع فيفرض احدها
 بالاقصر فيبلغ العشرين فتم جيتا والله اعلم الى اربع طاهر النصوص
 والحق وي ان الاستشفاء بالتراب الشريف انها هو يا مبتلا بها
 او بمنزلة جوار وشربه واما بالاطلاء بها ونحوه فلا ينبغي فيها
 لاف

لافته ولا عرف ولا شرا وكل راس به لافته عدم تحريم الله ان
 يكون ذلك منافي لاحترامها عرفا كما لو حفر وت فخطبنا به الى
 الارض خصوصا مع كون الارض متنجسة ونحو ذلك والا حوط من غير علم
 فتم جيتا والله اعلم الى مس قال علي بن ابي المخيرة قال بعض اصحاب
 قلت لابي عبد الله ٣٥ اني رجل كثر الفل والامراة وما تركت دواء
 الا تدويت به فقال لي واني انت من طين قبر الحسين فان
 في شفا من كل داء والامن من كل خوف فقل اذا اخذته اللهم اني
 اسئلك بحق هذه الطينة وبحق الملك الذي اخذته وبحق النبي الذي
 قبضها وبحق الوقف الذي جعل فيها من كل داء واهل بيته ٣٦ واجعل فيها
 شفا من كل داء واما ان من كل خوف فتم قال اما الملك الذي اخذته فهو
 جبرئيل ٣٧ اراهما النبي ٣٨ فقال لله هذه سبعة اشبك ٣٩ تقبل منك
 من بعدك واما النبي ٤٠ الذي قبضها فهو محمد ٤١ واما الوقف الذي جعل
 فيها فهو الحسين ٤٢ سيد شباب الشهداء فقلت له قد عرفت الشفا
 من كل داء فكيف الايمان من كل خوف فقال ٤٣ اذا خفت سلطانا او غير ذلك
 فلا تخف من منزلك الا ومك من طين قبر الحسين وقل اذا اخذته اللهم
 ان هذه طينة قبر الحسين وليك واني وليك اخذتها حرزا لما افوت
 لا انا فانه قد سرود عليك بالانفاق قال الرجل فافذتها كما قال ٤٤
 لا فاصح الله نعم بدنا وكان لاما من كل خوف ما خفت وعالم خوف
 كما قال ٤٥ قال الرجل فما ريت لمجد الله ثم بعد ذلك مكره وانظروا معرفة

لأنها كانت من جهة تعارف كونه باكله ونزله لئلا يكون كبقية
 بها فأنها غير معرفة عنده ولذا سئل عنها وقد يتوهم منه ومن غيره
 أن محل الشفاء هو محل الأمن ولكنه محل منة فإن التمتع محل
 أخذنا بالنسبة الماعية لا الكلى كقولهم غنيق في بالت مع محلي
 أخذنا للأكل كالأكل هو واجبه نعم قد ينف مع فيه بالنسبة الماعية
 بناء على عدم بثوث تخيم على الطين والمدرسة ثم فتنه ولو
 سحق المدرجة حارتر باعرا ففتن تخيم استحق بالحق وعدم
 بقائه للأكل مع ذوال الاسم وجهاً أحوطها الأول وأقربها الثاني
 فلا فظوناً له والله أعلم وأما أكل الطين الأرضي فالمشهور كذا
 غاية المزمع بوزنه للفتاوى لما عن كتب طب الأئمة ٤ مستنداً
 إلى جعفر عن رجل سئل عن أكل التراب فقال له فذم الطين الأرضي
 - البطل والتفتي عليه وأقبلت عليه واستغفرت له فأنه يسكن عكس وغنة أنه قال في التراب
 ٢ من خصاله أن يذهب إلى الأرض فيأكلها ويأكلها فيأكلها ويأكلها فيأكلها
 الطين الأرضي فيأكلها فيأكلها فيأكلها فيأكلها فيأكلها فيأكلها فيأكلها فيأكلها
 عن أبي عبد الله عن الطين الأرضي فيأكلها فيأكلها فيأكلها فيأكلها فيأكلها فيأكلها فيأكلها فيأكلها
 فقال لا بأس به إذا كان من طين قبر من القبرين وطين قسامة فيأكلها فيأكلها فيأكلها فيأكلها فيأكلها فيأكلها فيأكلها فيأكلها
 منه وكثرة عن الصباح ولقد عده نفر العزرة في عدة أن الحفريات
 تبيع المحذور إن كانت بأول سنة مستقيمة أو متواترة وفيها كذا فيأكلها فيأكلها فيأكلها فيأكلها فيأكلها فيأكلها فيأكلها فيأكلها
 قبل يأنه لعدم أدلة عزيم ولقد عده ما جعل شفاكم فيها هم عليكم وقوله
 لا شفاء في محرم وضعف الخلق في أمره كثر من كثير من الأواخير
 ١٤

في حديث الأئمة
 فإن كذا الزمير سئل
 البطل والتفتي عليه
 من خصاله
 الطين الأرضي
 عن أبي عبد الله
 فقال لا بأس به
 منه وكثرة
 تبيع المحذور
 قبل يأنه لعدم
 لا شفاء في محرم
 ١٤

قوله لا بأس به
 لأن الأكل لا بأس به
 لأن الأكل لا بأس به
 لأن الأكل لا بأس به

مع عدم دلالة التخصيص المزبورة على استثناء الكحل من كل
 الطين فلا يبعد عدمه وإنه كغيره من الحوات التي يصفها الطبيب
 بذا وفي غاية المرام أن الفرق بين التربة المباركة وتربة
 أو لها جوارث تنال التربة المستشفة وإن لم يصفها الطبيب
 ولو جرد منها بخلاف الأرض من فاته لا يجوز تناله إلا إذا كان موصوفاً
 ونمايتها أنها لا تنال منها التربة المستشفة بخلاف فاته لا يتعد بقدر
 بل هو مرجع إلى تقدير الطبيب وإن زاد عليها ونمايتها أنها محترمة
 لا يجوز تفريقها من التربة بخلاف الأرض فاته ليس بمحترم في وقت
 نورز عليها بأن وصف الطبيب كان على وجه يخفى الهلاك بدونه
 بالتخصيص فلا خلاف في ضرورة كل الإجماع بقسميه صحيح ومقتضى
 الآيات والروايات فلا وجه لنسبته إلى الشهرة وإن كان
 على أنه أحد الأدوية التي يعالج بها المريض من ذلك الخصال الطلاج
 ومن دون توقف حفظ النفس عليه ففرضه نال ولو شرف عليه
 في غير ثابتة إن لم يكن الثابت عدمه لقلة المتفرفين لذلك
 والتخصيص المزبورة قاصرة على تخفيض محرمات التوهم بها ومنع
 شمولها للأرض حقيقة وغيره نعم فتمنع شمولها للمسوق منه
 بناء على قصر التوهم على الطين والملازمة الترابية ففرضه على ما
 فلا حظ منه تبرؤ الله أعلم قال في الخامس السبعون
 القاتل قليلها وكثيرها أمّا ما لا يقبل القليل

القاتل قليلها وكثيرها
 أمّا ما لا يقبل القليل

منها كالافيون والسقمونيا في تناول
 القيوط والقباطين الى سبع الدنانير
 في جملة حوائج المسهل فهذا كما
 به لقلية السلامة ولا يحسن التخطي
 الى موضع المخاطرة منه كالمنقال من
 السقمونيا والكثير من شحم الحنظل او
 الشوكلان فانه لا يحسن لما يتضمن
 من ثقل المتاج و افساده اقل الاعلاف
 فشيء من ذلك بل هو من الاجامعات او القروريات
 للثمن قتل النفس وعن القابها والتملكة ونقص الاضرار بالنفس
 والبدن كفضح العقل وعينه ولا فرق في كفاية العلم
 او الظن او الخوف من عار وكو ظن السلامة بذلك بان كان
 ذلك دواء جارا لطيفا باس استعماله واتفاق عرض
 التلقه به او عنده غير قاذح في جوارز الاقدام عليه للاصل
 والسير المستمرة في فعل ذلك كقول النصوص الواردة في
 عن النبي صلى الله عليه واله في حق جميل الطيب قال قلت لابي
 عبد الله ع الى رجل من العرب ولا بالقبيلة وطير طير في

ولكن

وليت اخذ عليه حقه فقال لا ايسر فقلت له انما ينط ٢
 ونحوه بان رفقا لا ايسر فقلت له ونسق هذه السموم
 الاستحقاق والغاريق قال لا ايسر به فقلت له انما ينط ٢
 فقال ٢ وان مات فقلت له نسق عليه الشهد فقال ٢ ليس في شام
 شفا وقال يونس قلت له الرجل يشرب الدواء ويقطع لحي
 وربما التفتع به وربما قيله فقال ٢ يقطع ويشرب وعن كتاب
 طب الاثمة ٢ عن ابيهم ٢ عن ابي الحسن العسكري ع عن ابيه
 انه قيل للمصنف الرجل يكثر بالثا وربما قتل وربما تخلص فقال ٢
 قد كنت رجل عا عهد رجل الله وهو في ثم على راسه وعن محمد
 بن مسلم انه قال سالت ابا جعفر فقلت له هل يباع بالكل فقال
 نعم ان الله جعل في الدواء بركة وشفا وضا كثر وعلم الرجل
 شفا او لا ياك به وعن كويس بن يعقوب عنه قال سالت ابا عبد الله
 عن الرجل يشرب الدواء وربما قتل وربما سلم منه وما يعلم انه قال
 انزل الله الدواء وانزل الشفا وما خلق الله داء الا وجعله
 دواء في شربه سم الله في العجز ذلك في النهوض المستفاد منها جوار
 اقدام الطبيب الجاهل بما ينطق به السلامة وجوارز منها بقره ابرق
 له لمصالح الظن له باحاطته غالبا فلو اتفق عدم حصول الظن له بها او
 حصول الظن له بعد ما من جهة معرفته بطبايع الادوية وخواصها
 وعجز ذلك ففج جوارز مناجته ح نكال اقر به العدم لها عدة

حقه في القربى
 ومنه طبخ
 عليه ابرة محمد

منه طبخ

منه طبخ

منه طبخ

في جوان اقدام
الربيع لنفسه
على شرب الدواء
وعلمه

خوف الضرر ونحوه ولما اتفق حصل الظن بالسلامة بالسلامة
بدون مراجعة الطبيب ونحوه فلو كان الاقدام على العمل به
لعل اقرب الغم لعدم امتناع العقل بمثل هذا الظن بحيث يات
به الضرر عادة كما هو واضح هذا وقد مرشد البعض ذلك
عن تحف العقل عن القضاة انه قال واذا ما حمل للان اكله
اخرجت الارض فثمة اضاف من الاغذية فتف منها جميع
احتب كانه الحنطة والشعر والارز والحمص وغيره كما من
صنوف الحب وصنوف الساسم وغيره كل شيء من الحب يكون
فيه غنة الان في بدنه وقوته فكل اكله وكل شيء يكون فيه غنة
في بدنه وقوته فوام اكله الا في حال الضرورة والصف الثاني
ما اخرجت الارض من جميع صنوف الثمار كلها مما يكون فيه غنة
الان في ومنفعة له وقوته به فكل اكله وما كان فيه المضرة
على الان في اكله فوام اكله والصف الثالث جميع اقسام
البقول والنباتات وكل شيء ينبت من البقول كلها ما فيه منافع
الان في وغنة له فكل اكله وما كان من اقسام البقول ما
فيه المضرة على الان في اكله فكل اكله نظير بقول السهم القاتلة ونظير
الله فلا وغير ذلك من اقسام السم القاتل فوام اكله احدث
ويستفاد منه ان كل ما فيه المضرة حرام اكله الا مع الضرورة لانه
فيحمل اكله لان حفظ النفس اتم في نظر ان يحفظ من حفظ
العوضات فيقطع لبعض الاجل حفظها فتم جيداً والله اعلم قاله

الحج

القسم الخامس في المايعة واحكام منها خمسة
الاقل الخمسة كل مسكر كالنبيذ والبنوع والفصح
والنقيع والبرز والفقاع قليله وكثره
اقول لافضل في حريم ذلك كله بينا بل عليه اجابنا ونفهمنا
الستقيقة او التواترة بل هو بالنسبة الى الخمرة من ضرورات
الدين كما عترف به كثير منهم والكتاب الغفر ينطق به في آيات
كثيرة بل لعل المراد به ما يشمل جميع ذلك لو لم يكن ذلك هو المستفاد
من كثير من النصوص فغيره ولو لم يكن كذلك لكانت بالنسبة النبوية
والامامية فمن النسخ انه قال كل شراب مسكر فهو حرام وقال
كل مسكر حرام وكل ضرر حرام وعن الصادق انه قال في حديث طويل
قوله الله تعالى في ذرية آدم كل مسكر وعنه انه قال قال رسول الله
الخمر من خمسة العصير الكرم والنقيع من الزبيب والبنوع والعل
والمرز من الشعير والنسبة من التمر وعن علي بن ابي طالب انه قال الخمر
من خمسة اشياء التمر والزبيب والبنوع والعل وقال كعب قال
ابو عبد الله عليه السلام فقال في خطبته كل مسكر حرام وفي رواية
عن ابي جعفر انه قال قال رسول الله كل مسكر حرام وكل مسكر حرام
محمد النيشابوري قال قلت لابي عبد الله القنع من النبيذ والقنع من الخمر

والمراد به ما يشتمل على جميع ذلك لو لم يكن ذلك هو المستفاد من كثير من النصوص فغيره ولو لم يكن كذلك لكانت بالنسبة النبوية والامامية فمن النسخ انه قال كل شراب مسكر فهو حرام وقال كل مسكر حرام وكل ضرر حرام وعن الصادق انه قال في حديث طويل قوله الله تعالى في ذرية آدم كل مسكر وعنه انه قال قال رسول الله الخمر من خمسة العصير الكرم والنقيع من الزبيب والبنوع والعل والمرز من الشعير والنسبة من التمر وعن علي بن ابي طالب انه قال الخمر من خمسة اشياء التمر والزبيب والبنوع والعل وقال كعب قال ابو عبد الله عليه السلام فقال في خطبته كل مسكر حرام وفي رواية عن ابي جعفر انه قال قال رسول الله كل مسكر حرام وكل مسكر حرام محمد النيشابوري قال قلت لابي عبد الله القنع من النبيذ والقنع من الخمر

قليلها وكثيرها
ويفضلها وشرها
والإنقاذ بها
مراتب

التفصيل

ويعمل السقاية في هذا الكمية

التي في موضع
بمختلفة

يسلمه لو كان الدار على او اهلك لقتلت ببيعته ولله الشكر
 وفوه جبهه الله عنه ٢ وقال عمار سالت ابا عبد الله عن الفقع
 فقال ٢ هو حرام وقال كنت الى ابي الحسن لما فرغ من ان روى الفقع
 فقال ٢ لا تقربوه فانه من ثمرة محمد بن سنان ابا الحسن ٢
 عن الفقع فقال ٢ من ثمرة محمد بن سنان ابا الحسن ٢
 الى الحسن ٢ عن الفقع فقلت ٢ ينهنا عنه وقال شاذان
 سالت ابا عبد الله عن الفقع فقال ٢ لو ان له سلطان على سوط
 المسلمين لرفع عنهم هذه الخيرة يعني الفقع وقال الحسن ٢
 سالت ابا الحسن ٢ عن الفقع فقال ٢ حرام وهو من ثمرة محمد بن
 الحنفية وقال الكوثي كنت الى الرضا ٢ عن الفقع فقلت ٢ حرام وهو
 من ثمرة محمد بن سنان قال ٢ لا تقربوه فقال ابو الحسن ٢ لو ان له
 دار لقتلت ببيعته ولله الشكر ٢ روى عن الحسن ٢
 وقال ٢ من ثمرة اسقف في النسي وقال ٢ كنت الى ابي الحسن ٢
 عن الفقع واحفظه ٢ فقال ٢ لا تقربوه فانه من ثمرة محمد بن
 احفظه ٢ كيف يعمل فقال ٢ لا تقربوه ولا تراجعه فيه وعن ابي الحسن ٢
 وكنت بالعبية مسند الامام ابي الحسن ٢ ان قال واما الفقع فحرام ولا بأس
 بالسلطان ان يخرجه من النقص الى لا شك ولا شبهة ذلك ولكن قد يتوهم
 من ثمرة محمد بن سنان وفيه الظاهر عدمه بل لا بأس فيه لعطفه على
 المكرات المشدعة بغيره لما ولو بالعدم من وجه بل في مجمع البحري ان الفقع
 من ثمرة محمد بن سنان الشيرازي فقلت ٢ ليس بمكر ولكن قد ورد في النسخة
 فيكون الفقع حراما مطا وان لم يكن مكر الا انه كان من ثمرة محمد بن سنان

٢ قال حجة
 ادخل
 رسالتك

في ان حجة
 الامام سنان
 فلا يشك في ذلك
 في حجة النقص

يسلمه لو كان الدار على او اهلك لقتلت ببيعته ولله الشكر
 وفوه جبهه الله عنه ٢ وقال عمار سالت ابا عبد الله عن الفقع
 فقال ٢ هو حرام وقال كنت الى ابي الحسن لما فرغ من ان روى الفقع
 فقال ٢ لا تقربوه فانه من ثمرة محمد بن سنان ابا الحسن ٢
 عن الفقع فقال ٢ من ثمرة محمد بن سنان ابا الحسن ٢
 الى الحسن ٢ عن الفقع فقلت ٢ ينهنا عنه وقال شاذان
 سالت ابا عبد الله عن الفقع فقال ٢ لو ان له سلطان على سوط
 المسلمين لرفع عنهم هذه الخيرة يعني الفقع وقال الحسن ٢
 سالت ابا الحسن ٢ عن الفقع فقال ٢ حرام وهو من ثمرة محمد بن
 الحنفية وقال الكوثي كنت الى الرضا ٢ عن الفقع فقلت ٢ حرام وهو
 من ثمرة محمد بن سنان قال ٢ لا تقربوه فقال ابو الحسن ٢ لو ان له
 دار لقتلت ببيعته ولله الشكر ٢ روى عن الحسن ٢
 وقال ٢ من ثمرة اسقف في النسي وقال ٢ كنت الى ابي الحسن ٢
 عن الفقع واحفظه ٢ فقال ٢ لا تقربوه فانه من ثمرة محمد بن
 احفظه ٢ كيف يعمل فقال ٢ لا تقربوه ولا تراجعه فيه وعن ابي الحسن ٢
 وكنت بالعبية مسند الامام ابي الحسن ٢ ان قال واما الفقع فحرام ولا بأس
 بالسلطان ان يخرجه من النقص الى لا شك ولا شبهة ذلك ولكن قد يتوهم
 من ثمرة محمد بن سنان وفيه الظاهر عدمه بل لا بأس فيه لعطفه على
 المكرات المشدعة بغيره لما ولو بالعدم من وجه بل في مجمع البحري ان الفقع
 من ثمرة محمد بن سنان الشيرازي فقلت ٢ ليس بمكر ولكن قد ورد في النسخة
 فيكون الفقع حراما مطا وان لم يكن مكر الا انه كان من ثمرة محمد بن سنان

في استنفاد
 حجة الفقع
 من النقص
 الا انه

فقد يقدر من العلم -

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والحق
ظلالاً والعدل
العدل على الأول
والعدل على الأول

الحمد لله الذي جعل في هذه الدنيا
 ما لا يحصى من النعمان والبركات
 والفضل والكرامات والنعمة
 والرحمة والهدى والبركات
 والفضل والكرامات والنعمة
 والرحمة والهدى والبركات

الحقیر

والفضاء
الطليق أو اللاتقي
الملاقى المتمتع
المتكسر بغير
بعض الاستثناء
محمي الحرج
بل فيه استرجاع
الامانة ووضع
الفضاء من امكن
منه وتحت كل
اللفظ في الفقه
فوقه تحفه
ان الامانة تنقل
في المتكسر اذ
عامة الفضا
لا يكون سكر
فوقه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
هدى للناس إلى صراط مستقيم
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وبعد فقد حضر هذا الاجتماع
الذي هو من نوعه الأول في
البلاد العربية في هذا
الوقت المبارك
والذي هو من نوعه الأول في
البلاد العربية في هذا
الوقت المبارك

خا صته و التثنية و هو المعبر عنه ببعض الأجر بالغبية ولو أطلق
 الفقهاء على شراب يعلم حليته قطعا كالقسط الذي لم يكتشف ولم يظن
 هذا كذا لم يحرم قطعا لظاهر خبر ابن يقطين الكوفي و خبر ابن ابي
 عمير عن مرادم انه قال كان يعمل لابي الحسن الفقاع فشره له
 قال ابن ابي عمير ولم يعمل فقاع فظن انما غير ذلك في كل من المذرة
 به كافر الزناض و غيره ولا يوجب فيه نظر او منه وقد سبق في كتاب
 الطهارة ما له نفع به فلا حظ و تحمل والله اعلم قاله و يحرم
 العجوة ان غلبه سواء غلب من قتل نفسه او بالثمن
 ولا يحل حتى يذهب ثلثاه او ينقلب خلا
 و ما منج بها او باحد ها و ما وقعت
 فيه من المايعات اقول انما يحرم شراب العجوة الغليظة
 خلا فيه بل حلت الاطعم عليه كثر منهم صريحا او ظاهرا مستفيضا
 او متواترا كالنصوص كثرها و عن ابي عبد الله انه قال لا يحل
 حتى يغلي و خبر محمد بن عاصم عنه انه قال لا يحسن شراب العجوة
 ايام قال ابن ابي عمير منه ما لم يغلي و خبر حماد عنه عن شريك بن
 فقال له ان شره ما لم يغلي فاذا غلي فلا شره فقلت له ان شره
 الغليان فقال له القلب و خبر زياد عنه انه قال اذا شرب العجوة
 او غلاصم و خبر ابن سنان عنه انه قال كل عصا حلت له ان
 فهو حرام حتى يذهب ثلثاه و يفرغ منه و الذي يفرغ منه عن العجوة يطبخ بالان
 حتى يظلم من عتة فيشره حاصبه فقال له ان العجوة عن حاله و على
 فيه حتى يذهب ثلثاه و يفرغ منه و خبر ابي بصير عنه عن ابي
 فقال له

في عصب العنب

فقال له ان طنج حتى يذهب ثلثه ان و يفرغ احد فهو حلال و ما في
 ذلك فليس فيه شر و خبر ابن سنان عنه انه قال ان العجوة اذا طنج
 حتى يذهب ثلثاه و يفرغ منه فهو حلال و خبر ابن ابي عمير عنه
 انه قال اذا زاد الطلاء على الثلث فهو حرام و خبر ابن ابي عمير عنه
 الرجل يهدر البسج من عنبه فيقال له ان كان من تحت يده
 فلا شره و ان كان ممن لا يستعمل شره في قتل او قال ان شره
 عنه انه قال اذا كان يحفظ الاناء في شره و يفرغ منه عن
 البسج فقال له اذا كان قلو يحفظ الاناء و قال حاصبه قد يذهب
 ثلثه و يفرغ منه فيشره و خبر مغيرة بن عمار عنه عن الرجل
 من اهل المعرفة بالحق ياتي بالبسج ويقول قد طنج على الثلث و ان
 اعلم انه يشره على النصف او ثلثه بقوله هو شره على النصف
 فقال له لا شره قلت له في رجل من اهل المعرفة ممن لا يعرف شره
 على الثلث ولا يستعمل على النصف فخر ان عنه حتى على الثلث قد
 ذهب ثلثه و يفرغ منه شره منه فقال له نعم و خبر ابن ابي عمير عنه انه
 قال اذا زاد الطلاء على الثلث او فيه فهو حرام المميز ذلك في النصوص الواردة
 على جميع ذلك و على غيره ايضا و لا يعتبر اشتداه و التوهم كما هو ظاهر المشهور
 او الصحيح و لكن الفاضل في الارشاد المميز الاشتداد و تحريمه و غيره و اخرج
 ابن سريته اطلاق النصوص و غيره في غير فدية المقدس و غيره و يروي
 المتكلم بين الغليان و الاشتداد و كونه المنع و قد سبق في كتاب الطهارة

قال
 في عصب العنب
 في عصب العنب

والله

في ذهاب
الثلاثين مط

قبل

بالرفع هنا فلا حظ وتعالى والله اعلم توقف عليه العبد على ذهاب
 فليس في ذلك خلاف فيه والنقص من النقص وغيره فافقه من
 غير فرق بين ذهاب النار او بالشمس لا طلاق النار
 كما بين صريح جماعة ايضا وفي الخبر من يحرم العبد ان يغلب بان يصير
 اسفله اعلاه سواء كان من نفسه او بالنار وذهب ثلثه فلو لا
 جعل لوديب منه اقل النار والظاهر ان ذلك من باب المثال لا حقيقة
 عدم الفرق بين ذهابها بالنار او بغيره وذكر النار جاز على
 الغالب لا تقصير الحكم عليها وعن الرضا ان اهل الجنة لا يحرم ان
 اصابته النار او غلب من غير ان تصيب النار فهو حرم ولا يحل شره
 يذهب ثلثه ويبقى ثلثه قبل وصفه بالعمل مجبور وغيره ان لم
 يمت لم يثبت كونه رواية كيجب بالعمل كما هو محتمل في قوله
 من ذهاب النار لا يحل الا بدليل ثبت بالنار واما لو ذهب بغيره
 فلا يقيدان عليه شره وجه فيبقى التوهم الى ان يحل له المحل
 ان يتركها اذ لم يثبت عليه ان يكون حراما فلو كان بالنار
 فلو غلب بغيرها لم يكن محرم الا لاقالة بقا حليته مع الفرق في خلاف
 النقص والفتور كونه بان رفق كما هو ظاهر في ابي حنيفة
 كما قيل ولكن في التام ان صريح موثق في ربح في عدم الفرق بين
 كونه بالنار او بغيره كما هو مقتضى إطلاق النار البقاء والفتور
 كما هو صريح كثير منهم من غير خلاف في يعرف فلا يقال المزبور
 على هر وان كانت مرادها هو بل لولا المحقق ان من على عدم

الفرق

كيفية ذهابه

الفرق بين الامر من لا يمكن التزام الفعل به وقد يورد عليه
 بمنع القصة والموت بل هو كغيره من المطلقات كما هو غير بعيد
 بل بما جزم به بعضهم اللهم الا ان يدعى ان التثنية هو الفعل نفسه
 من دون ما رتبته ففهم الجواب والحدوث ان التثنية اذا نشأ
 ارضا على يقال نشأت شجرة نشأت شجرة ونشأت شجرة
 من غير ان تسمى النار فذهب من يوجب حلا ومثله اذا نشأ العبد
 او غلب حرم بل لو سلمنا عدم مراعاة ذلك فالمرسل المزبور
 المعتمد بقدر المشهور او الجموع كاف فيثبت عدم الفرق بين
 الامر من التحريم كما ان عدم القول بالفعل ظاهر اي كونه ذكرا
 التثنية بالنار او بغيره مفيد للمحل في الفتور بين ايها كقيل بل قد
 يدعى للاجماع البسيط على عدم الفرق بينها وبين يخرج عن احواله
 بقا التحريم فتجدا والله اعلم واولى بالمحل فاذ ذهب بالنار
 بعض التثنية وذهب باقية بغيره فهو طامع بقا اثر النار
 فيه ايها كما يورى به خبر عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله انه
 قال العبد اذا طلع حرق يذهب منه ثلثه وانفق ونصف ثم
 تترك حرق يبرد فقد ذهب ثلثه ويبقى ثلثه وفي رواية في ذلك
 لا تترك بالبرودة يذهب تمام التثنية ولا بأس به بقيد المذبح
 مع موافقته للاعتبار في الجملة مع عدم بثرث اعراضهم عنه بل ظاهر
 النهاية والوسيلة ومحوها العمل به فلا حظ وتعالى والله اعلم

ولا فرق في ب التثنية بين كون العصير مستقلا
 كما هو الظاهر من ف من النص والفتوى وبين
 مزجه بالماء المطلق او المضاف وذلك بثلث
 المجموع لا تسليم ذلك بثلث العصير ايضا وخبر
 عتبة بن خالد عن ابي عبد الله عن رجل انه
 عشرة ارطال من عصير العنب فصب عليه عشرين
 ارطلا من ماء ثم طبخ حتى ذهب منه عشرين ارطلا
 وبقي عشرة ارطال اصبغ شراب ذلك الماء لا
 فقال ما طبخ على ثلثه فهو حلال وعدم جواب
 لا يقيد بالسؤال فيشمل المزيج بالمضاف ونحوه
 واهمال ان مراده ٢ الا انكار محال ان ياكل او ان
 مراده ٣ مجزا عطا القاعدة من دون ملاحظة
 الظاهر مما هو في السؤال فلا يكون جوابا عنه بعيد
 جدا بل قد يقطع بعدمه ولا ريب في التقدير عنه
 الا ما لو كان الماء مثلاً اقل من عشرين ارطلا بل والى
 ما لو كان الماء ثلثين ارطلا مثلاً بناء على التلخيص المذكور
 والا فلا يلزمه نظر فتدبر على ذلك ليعلم لعل ما عن
 المستطرفا شمسنا الى ابي الحسن ٢ على بن محمد ٢

انه

انه كتب اليه محمد بن علي بن عبيد ان عندنا بطي لجعل فيه
 احصم وربما يجعل فيه العصير العنب وانما هو لم يطبخ به وقت
 روي عنهم في العيرة انه اذا جعل على النار لم يشرب حتى يذهب
 ثلثه ويبقى ثلثه وان الذي يجعل في القدر في العصير ثلث المنة
 وقد اجتمعوا على ان يتأذن مولينا ٢ في ذلك فكتب
 لا بأس بذلك او يجعل على صورة حتى لا يعصير عليه او على
 صورة استهلاكه فيعزله كما قيل والا ففعل العمل به كشكال فتدبر
 والله اعلم ولو طرح العنب في الماء وغلغله بالان ترعان خرج مائه
 منه وامتنع بالماء وذهب ثلث المجموع فلا بأس به والا حرم
 وان لم يخرج منه شيء املا وغلغله ما فيه فخرج منه قبل ذلك ب
 ثلثه وحيث ان او قولان من صدق غلبان ماء العنب وان كان
 في نفس العنب المشتمل على نفس الشيطان كما في هذا من المنة
 بينه وبين آدم ونوح ٢ فخرج من ثلثه بثلثه ما بقى فيه
 ايضا ومن عدم صدق العصير عليه لا لغة ولا عرفا ولا شرعا اذ لا
 عصيره اكل الا ان يراد به الماء الذي يطبخ به وعصره وان لم
 يعصره فلا ويشهد له هذا بالترجيح ان من عن ابي عبد الله
 عن اصل الخبر كيف كان به وحلا في ودرهما ومثرا في هذا الخبر
 فقال ان آدم ٢ لا يهبط من الجنة استتمت في ثمانية ايام
 فبين من عنب فخرج منها ثلثه او ثلثه او ثلثه

في ط البليس لعنه الله في ط عليها حاط فقال ادم ٢ ما حالك يا ملعون
 فقال البليس انها ١ فقال ادم ٢ كذبت فضايتها بروج
 القدس قلى انتميا اليه قص عليه ادم ٣ قصته فاخذ روح القدس
 صفت من نار وور من عليها والغبخ اغصانها قطن ادم
 انه لم يبق منها شيء فظن البليس لعنه الله مثل ذلك قال ٢ فدخلت
 النار حيث دخلت وقد ذوب منها ثلثها وبقى الثلث فقال
 الروح ٢ اما ذوب منها فوظ البليس واهل بق فلك يا ادم ٢
 وفوه ضرة خالده عنده ٢ وجر ابراهيم عنده ٢ ومع ضرة زارة عن ابراهيم
 جعفر ٢ وسارة اللعين ٢ من نوح ٢ الذي افترقه ان قال له اذا
 اخذت عصا في طنج من يدك بثلثي فكل واشرب
 فذلك نصيب الشيطان وجر سمع برابى رعى الى عبد الله
 اما غير ذلك ما ورد في الميزنة التي لستفا منها ان المحلل له بعد
 عليها مطلق ذلك التلخيص منه باى وجه اتفق بالمراد بالشئ
 او غير ما لو اختلف فقره على خصوص ذلك بها بان ركن قديمتهم
 من غير القفوت او على خصوص كونه بغيره كقديمتهم في المير منها
 الا انها معا من قربات مطلق ذلك بها كقديمتها في المير
 العلل مستند الا ابن مسلم عن عالى عبد الله ٢ انه قال كانا براء يقول
 ان نوحا مسمى امرنا لغرس كان الحبيب الى جاسه فلي اراد
 ان لغرس الغن قال هذه الشجرة فقال لعنه الله نوح ٢
 كذبت فقال اللعين فما ١ منها فقال نوح ٢ كذا الظلمان

من

من هناك ط را الطلا على الثلث وفرد منه اخرا ٢
 قال في الثلث وله لعنه الله الثلثان فما كان فوق الثلث من
 طنج فلا بليس وهو حظه وما كان من الثلث فما دونه فهو
 لنوح ٢ وهو حظه وذلك لئلا الحطب ليشرب منه الى غير
 ذلك فلا حظ وتامل والله اعلم بقبية المتبادر من الثلث
 والثلثين كونها بالوزن كما يوزن اليه ضرب الارطال والظاهر
 قيام الكيل مقامه بل وقيام الى حقه مقامه ايضاً لثقله بالطلا
 لذلك وقع فكيف لا يختار به بعد في الحمل ولا يجب اختياره بالضر
 فلو اتفق اختياره باثنين منها مثله واختلف فالأصول في
 اكثرها ذلك وان لم يجد حوز العمل باقها ذلك بالاصل والطلا
 نحا وفتر فتة قية والله اعلم واما حلية شره بانقلاب خلا
 وفقد نص عليها كثر منهم من غير خلاف صريح فيه يعرف بل انهم
 انها من السلاط فيا بينهم لغو حلية الخمر يدك ولما قيل من انه لا يصير
 خلا الا بعد ان يصير طر ورج فيندرج فادلة تطهير الخمر بذلك النصوص
 والاجماع والادول والخروج عن اسم العير عرفا ودخوله في اسم الحمل
 عرفا فيندرج فادلة حليته كقوله في طر ورج فيهم ان لا انقلاب
 المزبور كذبح التليين فكونه مطهرا ومحلل لكل عير عتي بعد غيابه
 سواهما ان غلبا بان راو بالشئ او بغيره بالشئ او لغيره بالشئ
 ولكن وكلف الثام ان في المقنع والنهاية والمهذب والوسيلة فيقص

ما غلب بنفسه بالتخلل وما غلب بالثلاثين ويحكي
 تنزيل عبارة ابن سعيده والفا غلبه ونحوه على ذلك
 ويعرب منه ما في الترات من ان عصر الغلب لا يسي
 يشربه مالم يلحقه نشيش فان لحقه طبع قبل نشيشه
 حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه حل شرب الثلث
 الباقي فان لم يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه كان ذلك
 حراما وكذلك القول فيما أخذ من التمر والماء او اعظم
 من الاجسام في جوار شربه مالم يتغير فان تغير بالنشيش
 لم يشرب ودليله اقتصاص اخبار الثلثين بالطلع على
 ان رواه الغلبان بها وعدم تحوّل الصمغ وطبعه في
 اذا نشيش العصر او غلب صمغ وفوضه حاد انه يشرب مالم
 يغلب فاذا غلب فلا تشربه انتهى وفيه نظر من وقوه والحق
 انه قال والدرف وصيته الى اعلم يا بنات ان اصل النخلة الكرم
 اذا احاط به النار او غلب في غير ان تصيب النار فيها اسفله
 فهو حرام لا يحل شربه الا ان يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فان
 نشيش من غير ان تصيب النار فذهب حتى يصير خلا في ذاته
 من غير ان تعلق فيه ملى او غيره حتى يتحول خلا ولا يظهر فيه

والنقل

والنقل الزبور لا مكان حله على الغالب من عدم ضرورة
 الغلب بالثلاثين خلا لا انه لا يظهر ولا يحل باثقله خلا لواقف
 ذلك نادرا وفي النهاية ان العصر لا يسي يشربه ويبيع مالم يغلب
 وحده الغلبان الذي يحرم ذلك هو ان يصير اسفله اعلاه
 فاذا غلب صمغ شربه ويبيع الا ان يعود الى كونه خلا واذا
 غلب العصر على الماء لم يجر شربه الا ان يذهب ثلثه ويبقى
 ثلثه وهذه كذا تراه فارحوا او يخضب الماء ويعلق
 به او يذهب من كل درهم ثلثه ووايق ونصف وهو على ان
 ثم ينزل به ويترك حتى يبرد فاذا برد فقد ذهب ثلثه
 ويبقى ثلثه ولا يظهر فيها ايض والى لغة لا مكان حمل الزبور
 فيها ايض وفي الوسيلة ان العصر لا يخلوا ان يغلب او لا يغلب
 فان غلب لم يخلوا ما ان يكون غلبه من قبل نفسه او بالثلاثين
 فان غلب من قبل نفسه حتى يعود اسفله اعلاه صمغ ويحسب الا
 ان يصير خلا بنفسه او بفعل غيره فيعود خلا لا طيب وان غلب
 بالثلاثين صمغ شربه حتى يذهب على ان نصفه ونصف سكره
 ولم ينجس او يخضب الماء ويعلق به ويحسب وان لم يغلب اصلا
 حل خلا كان او عصيرا وركب فيها ايض والظاهر ان المذهب

في حد الغلبان

+

8

X

والسائر كذلك فلم يثبت اختلاف فكون الانقلاب
 الى المحل محلا مطلقا فلا شك في ذلك لعدم دلالة
 انما الاشكال في صورته وب قبل ذلك بل ثلثه فقل
 انه لا يحل لا تطلق النصوص مع بعد الفرض لانه لا يجر
 وب فت يدب اربعة افهام فبالا بالوجدان فضلا عن
 الثلثين ويحتمل الاكثري بغير رتبة وب على تقدير امكانه
 لا تنقله عن اسم العبرة بل بغير رتبة فلا كذلك والار
 سهل والله اعلم واما تحريم ما يخرج من معد في الماء
 وعينه من المايات فلا ريب فيه مع قلة الماء ومع نجاسة
 المسكرات لمعلومية تحريم شرب الخمر في النجاسات
 نقا وحقا واجبا واما مع كثرة الماء وعدم تغيره
 به فلا ريب في عدم نجاسته بل ولا ريب في جواز شربه
 واستعماله في الاكل وغيره للاصل والعموم مع عدم شمول
 النصوص الى بقية من ضاقت ونحوه ولكن قد قيل بان النجاسة
 صفة الممتنع بالظاهر منها اذا لم يتحقق استيلاء الغلبة
 في المحل او استهلاكه على وجه يوجب به ولو للثمة المستمرة
 التي تجعل الحكم غير الموصوفين المشتبه لو وقع عدم نجاسته لم يمتنع
 بالهلاك بل مع عدم التمييز بين اجزاء المحل والموصوفين ولكن

المانع

المانع لتحقيق السيرة المعتادة فصوره الاستهلاك بالزهر
 كانه مستظهر وانما تتم فصوره الاستهلاك فقط والفرق
 بين الصورتين غير جفرا الممتنع فلا حظ ومنه
 والله اعلم قال مرة الثاني الدم المسفوح نجس فلا
 يحل شربه وب ليس بمسفوح كدم الفقاع
 والقراح ان لم نجس فهو حرام لاستحيائه وما
 لا يد فغير حيوان المذبح ويستخلف في
 اللحم طاهرا ليس نجس ولا حرام اقل
 اما في كونه الدم المسفوح لمن الاجاميات او الفروريات
 بل وكذا نجاسته عنده من الحيوان في النفس التي طمته وان
 شذ فيه بعضهم الا انه يخرج باطلاق النصوص المستقيمة او
 المعنوية لا الاجاميات في سبق العجت فيه وبكسب الطهارة
 ولكن لا يتوقف تحريمه على نجاسته بل على بعض الديات
 الذي لا يقيد بتقييده بالمسفوح والذات الاخر لعدم اتساف
 بينها كما يخرق به كثير منهم وب عدم الحرف واللفظ وكلام
 المفتين فلو كان كونه الاو لا ضرورة من الثانية كما ذكره
 كثير منهم بل قد قيل انما فهم عليه ودعوى انه المراد بالدم والاية

في الآية ٣

والاخر

الاولى انما هو المسفوح فقط مع سبل العصبه ثلاث عليها
 ان لم يكن على عدها بل مقتطف الاطلاق المزبور تحريم دم السك
 ونحوه حال انفاده خصوصاً مع كونه من غير ما كوله الدم وان
 كان طاهراً في نفسه ولم يقل بكونه من اجزاء عرق او آله
 فيندرج في آية تحريم اجزاء من اعضاء ولا يلزم طهارة حليته
 اكله كما في نظائره بل مقتضاها ايضاً تحريم ما في البطن الذي يمتلئ
 وليس من اللحم والعروق وان قلنا بطلان رتبه ايضاً كما يترتب
 لذلك ما في غير المفضل من الصلوات ان الله تعالى يحرم الدم
 لثلاثة نوازل اولها الا حصر ونحو اللحم ونحوه التبريد
 بسبب الخلق وبورث الكلب والخنزير والقنفذ والقلب وقلة
 الرأفة والرحمة فترى ان لا يقبل ولده ووالديه
 ولا يؤمن على جميع ولا يؤمن على من يعصبه حديث ونحوه كرسى غنم
 وجبر محمد بن سنان عن الرضا ان الله تعالى قد حرم الدم لما فيه
 في الابدان المآثر العلل المزبورة المعتبرة كمنه النصوص
 الكثيرة التي لا داعي لحملها على خصوص الدم المسفوح وان وجد
 ذلك في بعض اعضاء الجسم التي في شبهها كما هو واضح كمنع عدم
 بثوث اجماع او شهرة على خلافه بل لعل المشهور انه هو العمل
 بما لا ينفك عن المستح لعيان رتبته فان المستفاد منها بثوث
 التحريم لطبيعة الدم الا المتخلف في اللحم والعروق بعد تذوقه
 الحيوان المأكول لحمه للاجماع والسيره القطعية بل لعل في القدرية

بل وللعصا وجميع لاستخدام تحريم تحريم اكل اللحم فانه لا ينفك
 عن الدم وان غلب مراراً كثيرة كما قيل ولكنه خارج من تحمل البحث
 لعدم صدق اكل اللحم او شربه على ذلك اللفظ ولا عرفاً وانما يصدق
 عليه اكل اللحم فقط وانكاره قد يشبه المكابرة فلم لو اتفق انه قد
 استخرج الدم من العروق ونحوها بحث ما يستفاد من نفسه لا شك
 حليته اكله او شربه بل المحرم تحريمه لدخوله في العروق مع عدم
 المنع له عنها وكونه جلاً لا قبل ذلك بتبع حليته اللحم غير في حليته
 في هذه الحال ولا وقع الا مستصحب فامثال ذلك ودعوى
 الاجماع على حليته عهدتها على مدتها واطلاقها مع عدم الاجماع
 منزل على غير ذلك بل لعل الظاهر منه غير فلا حظ في العلم
 ولو ثبت الذبح ولم ينفذ الدم على مقتضى العادة بل منع
 من وجوبه منها بعد تمام ذبحها واستيقظت من ثبوتها خروجها في
 اللحم والعروق وحاشا من تعاقبها عرفاً فنفس حليته اكله وجهاً
 من الاصل وعدم كونه مسفوحاً وعدم صدق اكل اللحم عليه وانما يصدق
 عليه انه قد اكل اللحم على نحو المتخلف بعد قذف الدم المحتجب
 قد نهى كما قيل ومن نكح العورات لذلك وانما خرج عنها خصوص
 الدم المتخلف بعد قذف الدم على مقتضى الادة وقد يكون مقتضى
 الدم احوام بالدم الحلال فيمنع من اكل الجميع الا مع العلم ببلوغ اللحم

احرام منبوع الكله ولعل هذا هو الاحوط انه لم يكن اقوى وفات
 لظواهر التبيين وكثير منهم ان لم يكن عليه جميعهم كسبوا البحث
 فيه فكتب ب الطهارة فلا حظ وتامل والله اعلم بقية قد
 سبق فكتب ب الطهارة حكم الدم في البيضة من حيث النجاسة
 وعندها واما من حيث المحل فالا قوى عندها مطلقا
 وان قلنا بطلانها لعدوات التحريم وج فيجوز اطلاق
 نفس الدم من البيضة والكل باقيا الا ان شئت انقلها له في يوم
 اكل الجميع لان المتنجس لا يحوت الكله نقية وفوقى واحكاما ولكن
 في غيرته تامل خصوص بالنسبة الى البيضا لا لانه العدم ان لم
 عن المعارف فلا حظ وتامل والله اعلم ولو كانت الدم والنجاسة
 قبل الذبح ثم ذبح ولم يخرج بالذبح فنجس وان حكم المتنجس
 في اللحم عليه اشكال اقرب به العدم وكذا الاشكال في المتنجس
 في الكبد مع العلم به فته جديا والله اعلم قاله ولو وقع
 قليل من دم كالا وقتة فمادون في قدر مهي
 تغلى على النار قيل حل مرقه اذا ذهب الدم
 بالفلين ومن الاما ب من صنع الى وانه وهو
 حسن اما ما هو جامد اللحم والتقابل فلا
 باس به اذا غسل اقول الدمل في ذلك صحيح عبيد الله
 عن ابي عبد الله عن قدر فيها جزر ووقف فيها قدر اوقية

مذموم

من دم ايد كل فقال نعم فان النار تاكل الدم وجزر كريا عن ابي
 عن قطرة فزاوئيد مسك قطرت في قدر فيها لحم كثير ومرق كثير
 فقال مبرق المرق او يطعم اهل الذمة اذا اصابوا والدم اعطى
 وكله فقلت له فان قطر فيه الدم فقال الدم تاكل النار انش
 فقلت له فخر اوئيد قطر في عجين او دم فقال قد فقلت
 له ابي عبد الله في اليهود والنصارى وانهم ياكلونهم يستعملون شره فقال
 نعم فقلت له والفقاع هو تلك المنزلة الا قطر في شيء من ذلك فقال
 اكره ان اكله في شيء من طعامي ما عسى ان يكتسب عن جعفر عن ابيه
 عن قدر فيها الف رجل من ماء يطبخ فيها لحم وقع فيه اوقية دم فقال
 اذا طبخ فكل فلا بأس به الا غير ذلك من النجس الدابة على القول المبرر
 والكتي وغيره المنسوب الى الصدوق والشيخين والفاضل وسدروا الى القلاع
 وابي سعيد واما الكفاية وعلم الميراث واليه والفتوت بل عن المصنف
 وسدروا عن التقييد بالليل وعن ابي القلاع عدم الفرق في ذلك بين
 الدم وباقر النجاسات الا انه في غير ذلك على حكم كثير منهم الاجماع على عدم جريانها
 او طهرا وانما المزبور ناطق بالفرق بينهما ويستدل به ايضا فيكون من ابي
 عبد الله عن ابي المؤيد عن قدر طيخت فاذا في القدر فارة فقال
 مبرق مرقه ويغسل اللحم ويؤكل الا غير ذلك وفي النهاية انه اذا كانت
 القدر تغلى على النار فرق في شيء من النجس ابرق ما فيها من المرقه يغسل
 اللحم واكل بعد ذلك فان حصل فيه شيء من الدم وكان قليلا ثم غلى جاز

+

اكل ما فيها لان النار تحيل الدم وان كان كثير المخرج اكل ما وقع فيه وفي
 كتبه الايراد عليها بان احالة الدم ان حصل بعد التبخيس فلا يشترط
 وانجواب عنه بان لما كان اللحم لا يكون في الدم سقط اعتبار القليل
 منه في زجته واجتزأ في تطهيره كما سقط في القدر بحالة النار
 ويؤيده خبر اخر عن الصادق عليه السلام ان الحكم المزبور جار على
 مقتضى القواعد وان النص مطابق لما لا ان مقتضى له وهو من
 بناء عدم بثوت قاعدة تجسس كل ما في مطلقه مطلق النجاسة
 فيقتضي محل البحث على مقتضى الاول واما لو ثبت هذا القدر
 فغير محتمل لعدم تجسس الماء الذي في القدر بالدم المزبور
 وانقلاب الدم الى طبيعة الماء بالقدح بالنازعين في تطهير الماء
 بعد نجاسته والآخر في كسب نجاسته النجاسات ولم يكن في يدي
 قليل الدم وكثيره كما في المصنف وغيره ولعل التعليل في النصوص الزائدة
 فان من به ايضا الا انه ايضا غير محتمل لشدة هذه النصوص ورس
 الفاضل وكثير منهم سعيد بالجملة وان اخرج آخرون فيها ولا يوافق
 الحق ومن تأخر عنه عنها قيل بعدم عمل الشيخ وغيره باطلاق ولا
 بأس بجملي على بلوغ الماء كراهة فسادا وعادى بغيره على الدم قبل صيرورة
 الماء صفاء الا ان مقتضى عدم الفرق بينه وبين سائر
 النجاسات والنص صريح في عدمه ولا بأس بجملي على جواز الاكل بعد
 غسل اللحم ونحوه او على كون الدم في حكم الدم التام ونحوه كما في
 وغيره ولا بأس بمنع من يذوقه من اكله ونحوه لانه نجاسة والتفريق
 منه وذلك وان كان بعيدا ونفسه الا انه اول ما في القرام كراهية وان
 كان

كان لا بأس به ايضا بعد تصور عدم تفصيل القواعد والعمومات
 فلو كانت مع ما قيل من ان التعارض فيها وبين ادلة التي رتب بالعموم
 من وجه والتمس مع وجهاين ادلة التي رتب وفيه مع عدم ذلك اثبات
 احصى من ادلة التخييم قطعا جوتا وقد تحمل اليف على التقية ولو
 على بعض الوجوه فيها كقول الامام سهل والعلامة حماد بن عمار
 اللحم ونحوه فقد نص عليه كثير منهم في غير خلافه كقولهم لا يطلق الله
 تطهير الماء لانه المنبثات القابلة للطهارة والخصوص النصوص
 بفسله ولكن عن القاض من انه كثرة التي رتب او كونهما في الاكل
 شئ ما والقدر سواء كان ما يبا او غير ما في فلهذا لنفوذ الماء المتنجس
 فيه الماء من نفوذ الماء المطهر فيه كقول وعنده ظاهر ان عرف به كثير
 من الادباء بل هو كالاتحاد في نجاسة النقص والاجماع كما رتب بعضهم
 وعوران كثر سيرة النفوذ في اللحم والدم بنفوذ في النقص والافراج
 فلا يمكن تطهيره لنفوذ ازاله على التي رتب منه كقول لعدم معلومية النفوذ
 فيه فكيف تطهيره الى هره ولو علم النفوذ فيه فيمكن بتفصيله او اخرج النقص
 فيه منه ثم غسله كما يعلم ما سبق في تطهير المنبثات التي قد نفذت النجاسة
 كما في الخمر والبول ونحوه وفائدة لافرق بين غسل بالقليل والكثير
 لاطلاق النقص وغيره ولكن في الحقيقة عن ابن ادریس انه لو سلم ان
 ان رقدت احوالت الدم ولكن الى الجاه الذي قد لاقه قد نجس به ولم يقل احد
 ان الماء الذي يطهر بالقليل الا ما كان من امر العوض فيجب ان يراق الفرق
 ويفصل ما في القدر من اللحم والتوابل ويؤكل كل ما انتهى عليه القنور وينفصل
 ما كثر ولا ريب فيه ان اريد به الشرطية مهم في دفعه اطلاق النقص

٢

والفتوى كما هو واضح وقد سبق فرقت بابطالها ما له نفع هنا
 فلا حظ وتامل والله اعلم قال مرة الثالث كل ما حصل فيه
 شيء من الخماسات كالدم والبول والعدوى
 فان كان ما يعارضه وان كثر ولا طريق الى
 تطهيره وان كان له حالة جود فوقف
 الخماسية فيه جامدا كالقسي الجامد والستين
والفصل القيت الخماسية وكشط ما يستفها
والباقي حل اقول اما الاول فلا خلاف فيه بل الاجماع يقتضيه
 عليه وهو ناطقة به وتطهره مع كونه مغافا او غير ما ذكر
 بضرورة ماء بامتناعه بالكثير المطلق وقالوا ان التطهير
 الا مما لا يلبس لا يطهرها ما دامت باقية على حقيقة لان
 المعبر فنظير الخشن ان يصب الماء المظفر كل جزء من اجزاء الخمس
 ما دام الماء متميزا باقية على حقيقة او بعضه لا يكون الماء مستوعبا
 لذلك المتميز والحقا حل في التطهير كمن قبل اجزائها قسرين
 وهو بعد لا يتغير من والافاقه بان يغير ما مطلقا معه
 تتصرفا ثمة نظير كغالب وكشف النام وعدم قبول التطهير
 في كل ما عدا الماء الكافي التميز وموضع المستغرق لا يطهر الا اذا
 القى في الماء الكثير بحيث يستهلك فيه ولم يخرج من الاطلاق وهو
 ظاهر الا مما سبق وقالوا في الاجماع عليه وفي موضع آخر في المشتر
 ان

الخط بمحض الذاكرة
 والقلع بجميع

ان الدهن القوي لو صب في ماء وما زجت اجزاء الماء
 اجزائه واستظهرت في ذلك بالبرهان يعلم وصول اجزاء
 الماء الى جميع اجزائه طهر ولا يبعد عند الفرق بين الاول
 وعرضه فيحكم بطهر الاول دون غيره وان راي الاكثر ان طهر
 الاول ان ابعد وذلك لانها له سوتها بعد ما تتفرق في الماء فطهر عليه
 بخلاف سائر الايات وهو جدير بالتحقق بشرط التطهير فيه كما هو
 المضبوط ولكن قد عورده عليه بان لا يجد تفرقا مع عدم انقلابه
 الى الماء الذي نظيره بالملاقاة دون غيره من اجزاء الماء فان كل جزء
 يفرض وان ضعف لم يحصل له طهر شرقي فخرج كاجزاء الخس العاني بالثمة
 الى ذلك ندماء اطلاق النصوص للمرة بالاستصحاب به من بعد ثمة
 فيه اما ان كان تطهيره كقبل وقد بين بان سطح الدهن اجماعا بطهر
 جميعا ثمة الماء الكثير فاذا كان الماء حارا وقد اذاب ذلك السطح طهر
 على وجه الماء وخلف سطحه آفر منه قد باشره الماء البقر فطهره وانما به
 وحطفا على وجه الماء وخلفه آفر منه كذا الى ان يستوعب الماء جميع سطح
 الدهن فيطهر بجميعه ويطلق على وجه الماء ولا يجرى مثل ذلك في سائر الايات
 فضلا عن اعيا النهر التي لا يطهر سطحها بامتناع الماء له كي وان كان وضع
 ان اطلاق النصوص على الغالب من عدم تميز الغرض عمادة وسهولة
 الاستصحاب به ولعل اطلاق الاية بمنزلة على ذلك الغرض ثم قد عني جمل
 العلم بان الماء على الوجه المذكور وغيره من الغرض ونحوه كمن جدير بالعلم

والثاني فلا خلاف فيه ولا إشكال بل الإجماع بقسميه والنصوص
ناطقة به كجبر معوية بن وهب عن أبي عبد الله عن مرداس في
رئيت أو غسل فقال ١ أما السجود والعسل فيقف الجود
ما حوله والرئيت يستعمل به وزاد الشيخ أنه قال في سجود ذلك الرئيت
يجمع وبينه لمن اشتراه ليستعمل به وميز زرارة عن أبي جعفر
أنه قال إذا وقعت الفارة في السجدة فاشت في فاه كان جامدا
في لقاها وما يليها وكل ما بقى من السجدة فاشترى فاشترى
والرئيت مثل ذلك وميز أبي عن أبي عبد الله عن الفارة والذئبة ينفق
والطعام والشراب فتحت فيه فقامت أن كان سببا أو عسلا أو
زيتا فاشترى بها يكون بعض هذا فاشترى في الشاة فاشترى ما حوله
وكله وإن كان في الضيف فاشترى من شجرة به وإن كان شرا
فاطرح الذئبة كان عليه ولا يتركها منك من أجل ما به ماتت عليه
سعيد الأعرج عنه عن الفارة عمدت في السجدة والعسل فقال ٢ قال
أبو المؤيد في هذا ما حوله وكل بقية وعن الفارة عمدت في الرئيت
فقال لا تأكله ولكن اسج به وميز ساعدة قال سألت عن السجدة
في الميتة فقال إن كان جامدا فالق ما حوله وكل الباقية فقلت
الرئيت فقال ٣ اسج به وميز عمار عنه عن الدقيق يعقب فيه من
الفارجل يجوز أكله فقال ٤ إذا بقى فيه شيء فلا يس من هذا غلظه في من
وما من كتاب على عن أبيه عن الفارة عمدت في السجدة أو العسل أي ما حوله
أكله فقال ٥ يطرح ما حوله مكافئ الذئبة فيه وكل ما بقى من السجدة
أي غير ذلك من النصوص الكثيرة المشتملة على الأمر بالقول الفارة وفوقها

والأكل

والأكل الباقية منه وعلى الأمر بالاستصحاب بالدين ونحوه وكلاهما
للدلالة فيه على عدم قبوله للتطهير لقرب حكمهما على الغالبين عدم
حصول سلافة الماء لكل جزء من أجزاء المتنجس أو من غلظ بعض
أجزاءه التي رتب ما حوله والآفلو فرض أنه له حالة جود على وجه
لم يخلق منه أجزاء بالدين ونحوه لم يجب طرح ما حوله أيضا لعدم
التنجيس للشرع في الباطن المحكوم بكونه ذكيا كقولنا إمكان حمل الأمر
به على المذلة لا رتب ولا نزلة النفقة ونحوه من التقيد بالوض
على كل حال كذا فتبين من إطلاق النصوص والأكثر فلا حظ في ذلك
تنبيه المرجع في أي مد والماء إلى الوفاء لا حقيقة لها
شرعا ولا مراد للثبوت منها على وجه يقول عليه ولو شك في بعض
المعاديق أي رتبة فإنها من أي مدا ومن الماء فقد يقال بحريان
حكم الماء لأن النجاسة تنجس باللقية فينجس المتنجس وتسبب النجاسة إلى
جميعه وقد يقر بعدمه للحالة عدم السراية فليق النجاسة وما حوله
معلوم الجود وقد سبق فكتب بالظاهر ما له نفع فلا حظ في ذلك
والله أعلم قال ٦ ولو كان المايح هنا جازا لاستصحاب
به تحت السماء ولا يجوز تحت الأظلة وصل
ذلك لما سئله دخانه الأقرب لبل هو قبل قول
هذه من لو ورد النهر من الأسراج به تحت الظليل كذا يكون ذلك بقية
شرعا كما هو واضح ولكن لم نغتر عليه كذا غير ذلك منهم والتعليقات

المذكورة فكلهم عليه من قبل من التذير والاسراف يتبين
 منفعته المال وسراية نجاسته الى غير العالم به وقد سبق في كتاب
 المكاسب تمام البحث في ذلك فلا فظ ولا تأمل والله اعلم قال
 ودوا من الاعيان الخمسة عند ناطقة
 وكذا ما احالته النار فليس تله ما د
 او د خا نا على شئ د اقول اما الاول فلا فظ
 فيه بل في اهرام الاجماع عليه واولى بذلك فان المتبني
 كالحب المتبني ونحوه ولا خلاف فيه عند الله من نحوه ما سبق
 البحث فيه في المطهرات التي منها احالة النار للاعيان
 النورية بان يصير كراما واول صيرتها في فقه اشكال
 وكذا فيما لو صيرت النيران المتنجسة داء فلا فظ ولا تأمل
 والله اعلم قال في وجوب بيع الادهان
 الخمسة فيحل ثمنها لكن يجب اعلام
 المشتري بنجاستها وكذا ما يمتد
 فيه حيوات له نفس بمائة امثالا
 لا نفس له كالذي باب واخلط
 فلا ينجس بموته ولا ينجس ما وقع فيه
 اقول لا خلاف في شئ من ذلك بل في اهرام الاتفاق عليه
 والنفس

والنفس ناطقة به عموما وخصصها كما في خبر معروف عن
 الصادق ع عن سمع او زبب او عملات في خبره فقال
 ايا النفس والعمل فيؤخذ به حوله واما الزبب
 فيستجيب به وعن بيع ذلك فقال في بيعه وبينه لمن
 اشتراه والنفس والفنوى يقتصر عدم الفرق بين كونه
 على مسلم او غيره ولا بين كونه على يمين او على غير
 فما عن بعضهم من تقييد وجوب الاعلام بحاله بما اذا كان
 مسلما وغيره لعدم ما يقع للتقييد الزبور ولعلم يعلم
 بذلك ففقه المسالك ان في صحة البيع وشروطه في المشتري
 على تقدير العلم به اوفى به وجها من ان البيع مشروط
 بالاعلام بالحال فلا يقع بدونه ومنه ان الشك في كونه شرطا
 فيها ومما يشهد ان ينجس بالحي ولو كان المشتري مستحلا لذلك
 فالوجه القوي ولا منافاة بينها وبين وجوب الاعلام بالحال
 والله اعلم في بيعه بدون علم لا يستلزم الف ذوالعاملات
 ثم على تقدير القصة فهو كبيع المعيب من دون الاعلام بالبيع
 في ثبوت الارش الى الرد في التفصيل وقد يورد عليه عدم
 شمول ادلة بيع المعيب لمثل ذلك فلا يثبت فيه الا الرد

ع اذا كان
 كاذبا فيستجيب
 كاذبا

انما هو انه والمالك كان
 ما بين
 والنفس

لنفس الضرر ونحوه والمنع شرعي من اكله شرعا غيبا حتى ينقضي
 خلقته او يادها عرفا وانما احكام شرعية تقيد
 في المنع من وطئها نفس او اعضاءه فتدبره ولا يعلم
 ولا يقيد وقد استصباح به لاسم البايع ولا من المشر
 بل ولا يمنع منها وقد عذر الله كسب الميت في ذلك كونه
 في الكسب الذي منه يظهر ان المراد من الذبح النجس ما كان
 نجس بالعارض لا ما كان نجس بالذات كدمن الميت ونحوه
 فانه لا يجوز بيع اعضاءه نفسا وفوتوحه فلا فائدة في
 قوله وكذا اطرافه الا باي الفرق بين ذن النفس وعينه
 من الحيوانات وعن النبي انه اذا وقع الذباب في
 اهلكم فامسحوا به فان لم يجدوا فامسحوا به وروى الاخر
 رواه عن ابي بصير عن الصادق عن الذباب يقع في الثمن
 والتمن والطعام فقال لا يمسح به باكله وجبر عار عنه
 في اخفضه والذباب في اجوار والتمن وما يشبه ذلك
 تموت البئر والرنين والتمن وشبهه فقال كل ما ليس له دم
 فلا يمسح به الا عند ذلك ما هو من الماشي لا كان من الممسوح
 كما هو الفداء والتمن وما قبل من اشياء الممسوح منها بناء على
 نجاستها كما من بعضهم وغيره لو خرج اقتضى القول بنجاستها
 بما كان في النفس ساكنة منها لا يفسد من لا يفسد كذا منهم
 في

في حقه البيع

اصدك

كتاب الطهارة وغيره فلا حظ وتعالى والله اعلم قال في القتل
 النجاس ينحس المايع بمباشرة لهم له سواء كانوا اهل
 حرب او اهل ذمة على مشهرا لوقايتين وكذا
 لا يجوز استعمال او انهم التي استعمالها
 في المايعات وروى في ان السراير هو كلمة
 المجوسي امره بغسل يده وهي فتاة اقول
 لا ريب في شذوذ عدم كفاية العمل بها عن احد من القدماء عدا
 الشيخ الا انه عارضة نقص في مطلق الكافر وليس ذلك علما بها الا
 ان يدعى كمال المجوس شيئا لا مطلق الكافر ولكنه في غير محله وفي
 النهاية انه قيل عليها ما الفائدة وغسل يده وهو لا يظهر به اجواب
 ان الكافر لا يتورعون عن كونه من النجاسات فادخل يده فقد املت
 تلك النجاسة وهذا يحمل على حال الضرورة او على مواكبة باليابس
 وغسل اليد لزوال الاستحباب النفس في الذريع في ملاقاة
 النجاسة العينية وان لم يغسلها في اليد روى العيص بن قهاس
 عن ابي عبد الله عن مواكبة اليهود والنصارى فقال لا يمسح اذا
 كان من طهره بك وعن مواكبة المجوس فقال اذا اتوا فلا يمسح
 والمقصود من مواكبة غسل اليد انه لا ان هذا النجس كالنفس وعدم
 المتألمة ولا ان السراير غسل اليد من الوضوء فيه فقد يراى به

مجموع
 في نجاسة
 الكافر

٢
عن محمد بن
ابن جابر

صورة الوفا حقيقة للاكل بقية الحفظ لازالة النفرة ونحوه
وكيف كان فقد يتوهم من هذا المتن نوع توقف في عبارة الكفار
مع حكمة بوسا بقا الآراء في غير محله بعد استقرار المذهب على ما بينهم
مع عدم بثوت الخلاف فيه صري قبل المصحة وان قال اليه
بعضهم بعض من غير ما عنه من كتاب نظر البصير الى الدرر في
لزم طرحها او حملها على التقي لموافقته لمذهب العامة و
قد سبق تمام البحث فيه وكذا بالظاهرة فلا حظ في ذلك
قالة ولو وقعت ميتة لها نفس في قدر
فجس ما فيها واريق المايع وغسل الجسد
واكل وادخن بالماء الخمس عجين لم يطهر
بالنار اذا خبز على الاستحسان اقول اما الاول
فلا ريب فيه بل الاجماع بتسميته عليه واليه مرجع التقي وغيره
ما طقه به كبر السكونا وغيره وكذا حكم باقي النجاسة عند التيم
الذي سبق البحث فيه فلا حظ وتامل والله اعلم واما الثاني فهو
المشهور كعترف به كغيره من قبل بانه لم ينقل فيه خلاف الا في النسخ
فموضع من النهاية وهو ساقط لضعف سند وقصور دلالة
كما في المالك وغيره وقد سبق البحث فيه وكذا بالظاهرة فلا
حاجة الى اعادته فلا حظ وتامل والله اعلم قالة الوايع
الاعيان الخمسة كالبول اما لا يؤكل لحمه

في

جنسا كان الحيوان كالكلب والخنزير او طائرا
كالاسد والنمر وهل يحرم مما يؤكل قليل نعم
الا ابوال ابل فانه يجوز للاستشفاء
بها وقبل الجمل كان طهارته والاشبه
التي لم لا استحبنا اقول اما الاول فخرج من غير فرق
بين عدم اكله اذا اوعى كالجمل ونحوه لمعدية في شدة الجمع
كعدية عدم جواز شرب الخمر المتخمر بالسنه واجلها كما سبق
ذلك مرارا كثيرة واما الثاني فقد اختلفوا فيه فقول النجاسة وغيره
القول بجوزهم كما في الفحل والشهيد وغيرهم كما في بشت بول
الابل للاستشفاء به لان النجس قد امر قوه اغتسلوا بالماء فيه بان يشربوا
ابوال ابل فشربوا فشفوا وعن ابن ابي عمير انه قال بول الابل طهر من
من البائس ويجعل الله فيه الشفاء واليه ياتي عن سماعة عن القاري
عن ابن ابي عمير الابل والبقرة والغنم للاستشفاء بها فقال لهم نعم لا بأس به
وعن حماد بن عمار عن بول البقرة وشربه الرجل فقال ان كان حيا حاليه
شدا ومن شربه وكنتك ابل الابل والغنم وعن ابن ابي عمير ان
عن ابي عمير انه قال ان النجس قال لا بأس ببول ما اكل لحمه وضمير جملته
من احسن انه قال سمعت شيئا يقولون البان القراح شفاء من كل داء
وعامة ولما جيل البريد ابوالها وعن كريب طفت الائمة عن القاري
مشه وزاد انه شفا من كل داء وعامة في نفسه وهو ينفع البدن ويخرج

ورنه وبعينه غدا وعن ساعه عنه عن شرب النبي صلى الله عليه وآله
والبحر والقم ينبت لمن الوجع هل يجوز له ان يشرب فقال نعم
لا بأس به وعن الفضل بن عمر عن ابي عبد الله انه سئل ان شرب
الشربة فقال لا يشرب الا بوال الفلاح فشرب ذلك فخرج
نحوه ذلك الى غير ذلك مما ورد في حق النبي صلى الله عليه وآله
كونه من انبثاث لونه وعن غيره في حديثه في ما دل على تحريمه كقوله
ولكن من الكتاب والسنة والشيخ والابن ادريس والمصنف في
الشفقة بل وسكائب الماتن كقوله وكما في الترمذي ومالك
وكثير من تافه القدر جليلته بل عن السيد دعوى جامع
عليه وعلى ان كل من قال بطلان حرمه شربه فلم يفرق احد
فيها احلا للاكل والهدايا كذا في السنة والجملة في النصوص
ان بقية مع عدم معلومية كونه من انبثاث ويطعن ان النبي
انبثاث الواقعية ولا يتم امتناعه الا باجناب جميع ما يحتمل
كونه جيشا واقفا ولا ريب في قيام الاحتمال بها فتصريح
اجتنابه بالقدمية والحقه المنع بل ليس الموم الا ما علم كونه حراما
شربا وانما يجوز له ما واولا بالمنع ما قيل في ان تحريم الفرس في
المنع التي يمنع البول نقا واجامى ليقف تحريم البول بطريق
اولا كما في الترمذي والقيام احتمال النجاسة في البول دون الفرس
كما قيل وعليه منع كل من كان اعرف به من شربه في الدواضر وربما قيل
بحلته البول الدبل مطم وان لم يكن للاستشفاء بها للاكل والطلاق
الترخلة فشربها للاستشفاء بها وان لم يكن مخفرا بها فانه اذا

صار

جاء شربها مع عدم الاضرار بها ومع عدم الضرر التداوي بها
جاء شربها مطم ولو مع عدم التداوي بها احلا لعدم الفرق بين
التي لا يضر في عدم الاضرار بها كقوله في وضعه على اليد فتح الفرس
بين ان يضر وانما حرمه قد يشبه الكاهنة فقد خفف الرخصة بالتداوي
بها مطم ودون صورة عدم التداوي بها احلا بناء على ان لا التحريم شربا
وبه يفرق بين شرب بوالا وشرب بوال غيره من باق النعم وغيره
منه ما كوال النعم كالفرلان وغيره فانه يجوز شربها مع الضرر التداوي
بها فقط ولو خفف شرب بوال الابل بذلك ايضا لم يكن فرق بينها وبين غيرها
احلا وقد سبق في كتابنا سب ما له نفع في فله فطوت مثل والله اعلم
تبيها النظر ان باقر فضلة ما يوجب له كفايه ونحوه حكم
بوجه لا في الدماء فيها حلا وحرمة كما هو واضح باذنه تعالى وقد سئل
كل ما يوجب له فسوره حلال ولعابه حلال وعمله حلال فاجاب بحمد الله
بعد جداه جليله والله اعلم قاله الخامس البان الحيوان
الحرم كل من البقرة والذئبة والخنزير ويكره لبن ما
كان لحمه مكروها كل من الاثنى ما بيعه وحامده
وليس بحرام اقول ما الاول فلا يعرف خلافه تحريمه بل في الاجماع
عليه تحريمه صريح اذ هو حرام وهو حرام في حاله انما التحريم ان يثبت
له قبل فيرويه لثباته كان وما افترقه من الحيوان الذي لا ياكل لحمه قبل
والا فليس قوله كل من لحمه حلال فجميع ما كان منه من لبن او غيره او الفرس كل
حلال طيب كقوله والله انه بنفسه جزء من الحيوان النعم حقيقة في يوم اعظم

+

بدون حاجة الى هتفي بصلاك قبل لا غير ذلك ما لا يخفى
 او منه كما عرفت به القدر من تأخره عما لا يصل
 وهو حسن لولا الاجماع المدة في الغنية وغيره والطلاقة في كل
 للبين المرأة بل لعل المنع منه اولى من المنع من لبن القبوة ونحوها
 ما يقبل التذكية الشرعية بل قد يستفاد من خبر العناق المرتفع
 بلين المرأة معلومية تحريمها المكلفين وانما اشكال ان ال
 فسرارية حرمة الحرمة احيوان الش رتب لها نحو سرارية
 لبن الفخيرة الى ث رتب بل لعل ذلك من المعلومات بين
 علماء الامامية وعوامهم كما قد يستفاد ذلك مما ذكره
 هنا وفي فتاوى مدة التراجع خصوصاً مع الرواية المرسله في كلامهم
 على المنع على المدة الرخص فيها شرعاً وفي فاقه كغيره من
 تأخر من الحامل في الحكم المزبور لعدم وضع الحجة عليه كانه
 في غير محله واولى بالمنع با في فضلات الان وغيره
 من احيوان شاة لا ياكل كل لحمها لو وضع انها شاة خبائثه
 من البانها ولكن قد يمنع كون الحلة في المنع من البانها
 انما في العرفية وانما الاجماع المنقول المتفق بالشرع
 الوظيفه وغيره تعبداً شرعياً وذلك مفقود في بقاء
 الان ن وعنه مع ما روينا ان زين العابدين كان
 يبيح من تنج دموعه بشرابه وطعامه مع عدم بثوث
 كون

اشكال

ما زاد

١٥
 فيمنع من اكله
 فيمنع من اكله
 فيمنع من اكله

الدمع

كون ذلك من فرائض ومع عدم الفرق بين والبهاق
 وغيرهما من الغضات او مع عدم القائل به كما هو في اهرام
 او صريحهم الا ان الجميع ذلك كانه مستظهر فتدبر في الرأى
 الاستدلال على تحريمها بعد ما انما ثبت كوضع صديق على
 البهاق والعرق والدمع والقبح والقديد والبلغ والمليط
 والمذي والودي وسائر الفضلات الظاهرة ما لا ياكل
 لحمه ولا ياكل صديق على ذلك فيمنع منه لنقصه ويحتمل صديق على
 بعض فيمنع منه ايضاً بل المقدمه ايضاً والقبح يبيع خبائثه
 بجميع ما يكتبه الوعدان السليم وقد جزم بعض من تأخر في خبائثه
 القبح والوسخ والبلغ والخبائث دون البهاق والعرق في ربيع
 ما لا يبيح بولاً ولا روثاً وقال ايضاً المشهور من البهاق
 والعرق للخبائث وفيه نظر سيما في البهاق بل قد يستطاب
 بقاء الجبوب ويمض في روثه ويبيع بقاءه بميل ورغبة
 والتفرع من بقاء بعض الاشياء لشقه بنفسه لا واجب
 حرمة كيف وليس البهاق اظهر خبائثه من اللقمة المردودة
 وس محلة قطعا وقد ورد في الاخبار ان النبي قد اعطى
 لقمة من فمه الى من طلبها منه مع انها ممزوجة بالبهاق

وقد وردت النصوص بمقتضى الحنين ^٢ الى ^١ ابنه وقد
احس ^٣ من لعب فيه وورد ان احس ^٢ مقتضى ^١ لونه
عند غلبة العطش يوم الطف ووردت نصوص ظاهرة
في حل بقاء المودة والبث في الحكم بجلسته كما هو ظاهر المعنى
وميزه قوتى قدا وكذا العرق واما الترجيع في النفس منه
لا بحث في صفة واما غيرة فلا دليل على صفة سرية
وانما كانت كهيئة مشكل تبا في مثل فضلات القيدان ^٤
المعلقة باجود الفداكة ونحوه ولكن لا يبعد ظهوره
في البعض كذوق الدجاج والتخفاة والنفادع
والوصية الاناطة بها فيها والحكم بالحكمة فيالم تعلم حباثة
منها لا غيرة ذلك من كل اثم الى لا فلو لم ينظر او منع منه اسكاه
الفرق بين ما يحصل بمقتضى اللذ ونحوه وبين المنفصل عن
القيم ومع عدم إمكان افتقار النفس بالقيمة ونحوه ومع عدم
ثبوت التكليف بالنهوض من اجتناب الواقع الموجب للزوم اقرب
جميع ما يتحمل اندراج فيه ولو لم يمتد الظن بغيره كما قيل بل العمل
النائب عنه خصوصاً مع كثرة المتعلقات الموجبة لا الى قوله
بغير الموصوفات المشتهية هذا ولو سلم كون اجتناب عندها في
التعظيم وانه معلوم الصفة على بعض الفضلات التي بقية في لفظه

فقرة

قصره على ما كان مستقلاً متميزاً عن غيره دون ما لو كان
مستهما بغيره كما لو وقع شيء من الغم مثلاً في ماء او مرق
او خمر ولم يمتز اصلاً فان الاظهر عدم تحريم المأكل وغيره
فتة جيداً والله اعلم واما الثاني فلا يعرف منه خلاف كما اعترف
به كثير منهم بل عن بعضهم دعوى الاتفاق عليه ولعله هو الوجه
مضافاً الى عدة التام في المذكورات كالمستحبات والى
ان احليل من اللحم الحيوان فاذا كان مكروهاً كرهه كمال
منه ولا ايضا كما قيل والى انه كان جزءاً من حيوان مكروه
غيره والى انه جزء منه فلهذا يكره الاكل كما قيل ولا ينافي في النصوص
الكثيرة الواردة في ان الاثني النافية للبأس عن شربه فكان
فان غايتها افادة الرخصة فيه وذلك يجمع الكراهة الشرعية
فصوصاً مع دروده ونفاهم تعميم تحريمه كقول الربيع وغيره وهو
حسن لو اقتضت على تحريمه بالبأس عنه في المقام الزور والله
الشعير لها لعلته ^٥ على عدم ذلك فحق الى جعفر ^٦ انه قال
لم يكن رسول الله يأكل طعاماً ولا يشرب شراباً الا قال اللهم
بارك لنا فيه وابدلنا فرأيناه الا اللهم فان كان يقول عند شربه
اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه وقال ابو عبد الله كان النبي اذا

شرب اللبن قال اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه وقال النبي
 طعام الرسلين وقال رجل له اني اكلت لبناً فقلت فقال
 له لا والله ثم ما نزلت فكنت اكلته مع غيره ففكرت
 اني اكلت فقلت ان ذلك من اللبن وقال النبي وقال رسول الله
 انه ليس احد يغني شرب اللبن الا الله ثم يقول لبناً
 خالصاً ثلث ربيع وقال رجل لابي عبد الله اني اجد
 الضعف في بطني فقال عليك اللبن فانه ينبت اللحم و
 يشد العظم وقال عبد الصالح من اكل اللبن فقال اللهم اني
 اكله على شهوة رسول الله اياه لم يخبره انه غير مكسب النعم
 الكثيرة الدالة على عدم الكرامة بمطلق اللبن ان شرب اللبن الاتي
 وغيره كما قيل الا ان المانع له مستظهر بل لعل المنع في مناه
 هو لبن الانعام ومجرب ودون مثل لبن الاتي ونحوه وانكاره
 قد يشبه الكابرة هذا وقد يظهر عدم الكرامة فيه ما ورد فيه
 بالجهنم من خبر العيص قال تغذيت مع ابي عبد الله فقال
 اتدري ما هذا فقلت له لا فقال له هذا شرب الاتي اخذناه
 لمريض فان احببت ان تاكل منه فكل وجرب قال كني عنده
 فاني بكسرات فاشرب به ٢٥ يوماً واحدة منهم وقال
 هذا شرب الاتي اخذناه لعليل لنا فني شرباً طيباً كل وميت
 فليدع وجبر العيص عنه ٢٤ عن شرب لبن الاتي فقال

الربيع

اشربه وجزاها مريم عن ابي جعفر عن شرب لبن الاتي فقال
 لا لابس به ونحوه عن الحسن وعن كتاب طب الامم ٢٤ مسند
 الامام العلان ابي عبد الله عن ابيان الاتي للتداوي يشربه
 الرجل فقال لا لابس به وعن قرب السند وعن علي بن ابي
 عن ابيان الاتي شرب للدواء او يجعل للدواء فقال لا لابس
 ونحوه عن كني بن علي عنه ٢٤ انما لا يشرب فيه بوروده
 في مقام تقدم الحظيرة يراى به جود الرخصة الميعة للكرامة في رعيه
 بعضهم الا ان يراى بها بيان الجواز لأجل التداوي فقط فلا ينافي في
 التحريم فظلال الكرامة كما هو واضح ولكنه بعيد جداً فكريتها وان
 كان قريباً فليس هو فلا حظوة بل والله علم قال في القسم

السادس في الواحق وفيه مسائل الاولى
 لا يجوز استعمال شعر اخضر في اختيار فان

اضطرر استعمال ما لا دسم فيه وغسل يده
 اقول اما الاول فهو المشهور بين القائلين ببيسة شعر اخضر ونحوه
 لا طلاق محرم اخضر ونحوه ان كل ما يجمع اجزائه ولاكل منه ونحوه
 من ضروب الاتفاقيات به لان التحريم المختص بالاعيان يراى منه او شرب
 المجازات الحقيقية وهو محرم من ضروب الاتفاقيات بها فاعرف

المشوب

خبر جميع

ابن ادريس في الاخبار رجم استعماله وهو عجب لان لم يقف
 على شيء منها كما في المالك وغيره وتعلم منها خبر تحف العقول وقد
 كان في المالك كما قيل ومن جملة من فهم الفاضل في المصنف اخبر رجلا استعماله
 وعن السهلي في نسخة المصنف للاصل ولما فيه من المنفعة العاجلة
 التي لا ينفك عنها من ضرر ما قبل او لا جل فيكون سببا في نجاسة لا تدل
 على تحريم الانتفاع به كغيره من الآلات المستحسنة وكثير
 الاسكاف قال قلت لابي عبد الله اني ارجل خرا لا يتيقم
 علي الا بشراخنة ترخرز به فقال لا فذمه وبره فاجعلها
 في رة ثم اوفد تحتها حتى يذهب رسمه ثم اعلم به وجزه
 قال قلت له اني اعمل بشراخنة ترخرز بها في الرجل ففعلت وفيه
 شيء منه فقال لا ينبغي ان يخل في رة وفيه شيء منه وقال
 فذره فاعطوه فما كان له رسم فلا تعلموا به وما لم يكن له رسم
 فاعملوا به واعلموا ايديكم منه وجزه سليمان الاسكاف قال
 سالت عن شعر اخنة ترخرز به فقال لا يابى به ولكن يغسل
 يده اذا اراد ان يخل فيه وجزه عنده عن شعر اخنة ترخرز به
 جلا يستقي به في البزاة يشرب منها او يتوضا فقال لا يابى به
 الا عند ذلك ما يدل على احوال افتراضها في قول المصنف ان كل
 لا يتيقم علي لا يدل على ارادة صورة الفزورة المبيحة استعمال
 الموهبات كما هو واضح الا انه قد يدعى اعراف المشهورين بل قد يدعى
 محذور

في الاخبار التي
 تدل على
 الاستعمال

استدلال معاقبة الاجماع على المنع من استعمال الايمان النجس
 لذلك مخرج فلا وثوق بها وان كثرت وكانت معبرة من
 حيث السند ولكن المانع لذلك كانه مستظهر فليقل احوال اظهر
 وفاقا لجماعة ممن تافروا فلا حظ وندبر وندبر في كل من قال
 بنجاسته قال بالمنع من استعماله مطهر وخلاف المنع من ذنابه وغيره
 قارح في حصول الاجماع كما قيل عهدتها على من عليها كالا استدلال
 على المنع بالنهي عن استعمال ما فيه طهيم بضميمة عدم القول بالفضل
 بينه وبين غيره ما يردسم فيه فان الذي ارسل تلك النماذج الكرامة
 او على الارشاد فخرها من انتخاها النجاسة ونقدتها على الشيا
 والبعد وقد سبق في المكاسب له نفقة فلا حظ وتامل
 والله اعلم واما الثاني فلا خلاف فيه بل الاجماع بقسميه عليه
 ان لم يكن من الضرورات ولكن نهى مع ارادة الا فطرار
 الوجه لا يابى الموهبات كما قد روي في بعض الخطوط وقوله
 ما من شيء حرمة الله له الا وقد اهلكه لمن اخطأ اليه ونحو ذلك
 الا انه لا فرق في بين ما لا رسم فيه فلا يابى عنه بما فيه رسم فعلا
 لان شئ منه يبيع بجميع قطعا اللهم الا ان يقال بتقديم ما لا رسم
 فيه مع اندفاع الضرورة به وان لم يندفع به استعمال ما فيه رسم فخط

وسم

X

كما في نظريته ما يترتب ببعض المرات على بعض فيقول
 لا اختلاف بالشدة والضعف وقد يحمل المتن ومخوذه على ذلك
 الا ان النصوص المزبورة تأمل على ذلك بل لا يمكن ظهور
 في ارادة مطلق اي جهة الى استعماله فان ذلك هو المراد
 من نحو المتن ارفع اخلاف فيما بينهم وكان اجمع فاعلم
 يجوز استعماله بدون الضرورة المبيحة للموت واما في
 التزامهم عدم يجوز مع عدم مطلق اي جهة وقصر الجواز
 على وجود مطلق اي جهة بعيد جدا بل قد يقطع بعدم اراهم
 لذلك مع عدم ان هذا عليه اهلا وعدم وجود نظيره شرعا
 وان كان ممكنا عقليا بل قد يترتب وجوده شرعا في وجوب
 التوبة ومخوذه والامر شمله والله اعلم قال في وجوب
 الاستقاء لجلود الميتة وان كانت
 ولا يجل من مائها وترك الاستقاء افضل
 اقول اما الاول فقد روي عنه كثير منهم كعنه الصدوق والشيخ وتمامه
 والفيلس وغيرهم للاصل واعلم ان الميتة من المني مطلقا لا استعمال
 كما في المالك وغيره ولم يسل السراة في ذلك ولكن في المخ وغيره
 المني من ذلك كما في ابن حنبل بل وابن البراء كما في لا يطلق في الميتة
 ان كل شيء النحر والانتفاع كما قيل وله طلاق النهر عن الانتفاع

٢ كان مع

٢ جسته مع
 في جلات
 استعمال جلود
 الميتة وعلوه

بالزينة

بالميتة كما في النحر من الكثيرة ولا يخفى العقول كما قيل وفي الجمع
 نظرا ومنع بل لعل المتبادر من عدم الانتفاع بالميتة انها
 عدمه على نحو الانتفاع بالميتة لا مطلقا فاعلم عدم الجمع
 اظهر وفاقا كثيرا ممن تأخرتم كما بالاصل ان لم عن المعارف و
 ان كان ترك ذلك افضل واحوط فزوجا عن شبهة النفس
 والنفوس فمن جهة والله اعلم واما الثاني فلا خلاف فيه ان
 التامع بالانتفاع الماء القليل بملاقاة النجاسة الا ان يفرض
 كون الماء لو كثر فصاعدا فهو الشرب منه والوضوء منه والاعتكاف
 منه ولكن في جواز ذلك بالارتياح فيه ومخوذه بحث قد سبق
 في كتاب الطهارة وقد يقوى الآن جواز ذلك كله فلا حوط
 واما الله اعلم قال في الثانية اذا وجد لحم ولا
 يدري اذكي هو ام ميت قيل يطعم في الثانية
 فان انقبض فهو ذكي وان انبسط فهو ميت
 اقول قد نص على ذلك كثير منهم بل هو المشهور كما اعترف كثير منهم
 خصوصا من المتقدمين كالمالك وغيره وفيهم من لا يحمل الا بالقطع
 كما في ادريس وغيره بل عن الدرويس انه كاد ان يكون اجماعا على ان
 الغنم وغيره الاجماع عليه بل عن غاية المراد انه لا اجماع احدا خلاف
 فيه الا الفيلس حيث اوردناه بلفظ القيل المشهور ثم اوردنا في
 النافق والقواعد والآراء وغيره القول بتجسيمه وتبعهم الفخر والمقداد

في حكم الميتة
 الحيا

والقصر والى العباس والانيين وغيرهم تمسكاً بحالة
التذكير وقد ينفذ مع موافقة النافع وغيره للمشهورين
ذلك اشارة شرعية لغير اسمعيل بن عمر عن شيخ عن ابي عبد الله
عن رجل دخل قرية فاجاب بها لما لم يدركه اذ كان هوام ميت
فقال يطير على ان رفكنا انقبض فنودى وكما انبط
فنويت وفي رواية الزم رواية عن درست عنه ٣ ونقطة
مع تسليمه في حق العمل به سيما مع وجوده والكافي وغيره ومع
رواية الصدوق له وعمله به في الخبر الشهير وغيره وبرواية
البرزنجي في حق ما يقع عنه ولا يلتفت اليه انتهى ذلك ولا
الجملة على المحكم بتذكيره شرعاً لوجوده في حق المسلمين
ووجود ائمة المسلمين عليه كقطعهم له ونحوه مما يحل على يوم
اليوم ولا انا جملة على التذير فيما يافذه من ايدى اهل القرية الى
ممكن استمالها على الذم وغيره وان كانت في بلاد الاسلام مع
الكل ما هم مسلمون من يعلم عدده الى غير ذلك مما هو كالا جهاد في
مقابلة النصي ودرع في لفظة للوجود ان فلا يمكن جعله علامة في
مقام الاشياء كمنه في مدينتها واولاً بالبناء وعورته في
العمل به عدم وجود مورد لا حالة عدم التذكير مع انها من
الاصول المشهورة او المتفق عليها كقولنا لوضع اركان العمل
بها مع فقد استمال العلامة المشهورة كما في خبر الموار

العلم

ينحل

فيحل بها ح الى ان تقدم البينة او غير ذلك من الاشارات الشرعية
بحصول التذكير ولو لم يكن له من الاصول المعبرة بشي
فتاً جيداً والله اعلم بتفسير الظاهر انه لا يتعدى عن مورد
النص الى غيره من افراد الشبهة الموصولة ونحوه للاصل بعد بطلان
القياس خصوصاً مع وجود الفارق لها وفتوح واعتبار احوال
ان المسقف من النص ان الانقباض مثلاً علامة للتذكير وانما
ووجه الاحوال على نحو العلامة المقصودة فتتعد من غير مطلق
منها لو كان في الكافر ونحوه مما فيه اشارة عدمها شرعاً
وكذا الانبساط علامة للموت بدونها وانما ووجه الاحوال
منها لو كان في المسلم ونحوه مما فيه اشارة التذكير شرعاً
عندها على مذهب بل هو علامة في خصوص المشبه الذي لا اشارة فيه
لا على تذكيره ولا على عدمها والمرد بلا يد في النص انما هو
عدم قيام الاشارة الشرعية على احد الوجهين وانما مع
قيامها على احد ما فلا مورد لهذه العلامة ولو على جهة التذير
على الاظهر فلا حظ وتذير والله اعلم ولو فقد العلم فان علم
كولا بجميع من المذكور او من المشبه كمنه في هذه العلامة ونحوه
فان انقباض حل اجمع وان انبساط حرم اجمع للعلم من بينها
كما هو المفروض وان لم يعلم ذلك فلا بد من استمالها في كل حال لا يمكن

٤

بعضه من الذنوب وبعضه من الميتة كما هو في قوله ولو من جهة كونه بعضه
 ميتا من قبل تذكرة ثم ذكر الباقية فان الله تعالى لا يترك شيئا من النقص
 فيكم نعم لا يترك له النقص في الميتة ولا في الحيوان لعدم صفات الحيوانية
 التي على ذلك ودعوى الفقه بهدم الفرق بينها واضحة ان الميتة كغير
 انه لو وجد حيوانا مجردا ميتا وامكن كونه ذكرا كونه شرا لا ينعف
 ونحوه او بعد مضي اللواط ولم يعلم كونه ذكرا كونه شرا عليه
 لا يمكن اقله شرط من شروطه كالاستقبال والشمية ونحوها
 وكالاتلام ونحوه لم يمكن اقباله بهذه العلة لعدم الفرق
 بين الحيواني والانسائي والذنب ط ك قبل ولا يخلو من نجس
 هذا وقت يقال بكتابة مطلق الطل بالتذكية والخروج عن اياته
 عدمها كاستغفار من نقصان التفرقة والهدى الذي قد وقف
 عند حاجته فينبذ به ويكتب عليه قدي كل من من عشرة عليه ونحو
 ذلك وقد يدعى بان ذلك في علم الله به فنفى ينفي لا يفتقر
 على مورد ولا يفتقر منه الى غيره فيستبعد عدة كسنة
 للاصل وغيره وقد سبق تمام البحث في ذلك في الطهارة
 وغيره فلا حظوت على والله اعلم قال في الثالثة لا يجوز
 ان يأكل الانسان من ما لغيره الا باذنه
 ونقد من خصص مع عدم الاذن في تناول
 من يبيت من تضمنته الآية ان لم يعلم

منه

منه الكراهية ولا يحل منه وكل ما يمتد به الانسا
 من النحل وكل الزرع والشر على شدة واقول ان
 الاول فلا خلاف فيه بل الاجماع بقسميه والكتاب العزيز في
 به كالسنة النبوية والامامية بل العقل حاكم به ولو فوجده بل لعل
 ذلك من ضرورات المذهب في الدنيا في غير فرق بين جميع افراد الجنس
 الحال وان كان ذكرا ونحوه ووجه غيره من النواصب والكفار
 ودعوى شمول العموم لجميع فرق المسلمين من النواصب من غير التمييز
 لعدم كونهم حيوانا كما اولقد اتم هذا في ان صاحب وادفع اليها
 الخمس وفي اتي في الفلاة ونحوهم بهم في ذلك اظهر اشكال اخر
 لعدم لاصول واقوال الفقهية للنواصب كما هو غير بعيد وثبت كراهية
 لهم في النجاسة ونحوه غير خافية بذلك في اهل الذمة ونحوهم
 بخلاف اهل الحرب فان اموالهم مباحة لنا هذا ولو كانت احوالهم
 المال الذي في الانساق وفقره في حق حيوان انتزاعه منه لا حاله
 عدم احترامه مع احواله البركة والاباحة ونحوه كما في الاواني
 يثبت شرعا احترامه لعدم قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من قبله بل هو طيب
 الا ان تكون تارة عن رضى لكم ودعوى اخفاء من الخطاب
 بالمؤمنين فلا يفتقر احترام مال غيرهم الا ما علم اليقين من غير
 المشكوك على الاصل مما يملك الظاهر ان ذكر الذي استوا انما هو
 للشرع ونحوه لا للفقير عليهم كرسائل الخطباء في العبادات

والشجر

١٢

عدم

والمعاملات بل قد يستفاد ذلك ايضاً من آية تقربها عن اكل
 من بيوت محضرة فانه لا ينكر ظهوره في حالة المنع من غيره
 بل قد يستفاد ذلك ايضاً من اطلاق قوله المسموع المسموع ماله
 ووجه وعرضه وقوله المسموع المسموع لا يحل ماله الا عن طريق
 نفيس منه وقوله لا يحل ماله الا عن طريق نفيس منه
 وخود ذلك بناء على ارادة الاسلام بالمعنى الاتي ان كل من اكل
 وغيرهم كما هو بعيد في مثل ذلك فلا ينبغي الاشكال في ذلك
 من هذه الجهة وانما الاشكال في جعل الاذن في هذا الحال
 وقرائن الاحوال المفضية للظن بالرفق وطيب النفس فعلا
 او تقديره وتقليده على فعل بعض الافعال وفي شواهد لبعض
 الافراد الذين لا يعلم الاكل بحالهم حيث انه لو علم بها لمض
 باكلهم لئلا له وخود ذلك وان كان لفظه مطلقاً او عايناً
 اللغة وعرفاً وقد سبق بعض الكلام المتعلق بفتح مكان
 المخطئ وغيره فلا حظ في كل ذلك والله اعلم وانما الثاني فهو
 مضمون قوله نعم ليس على الاعرج صريح وعلى الاعرج صريح ولا
 على المريض صريح ولا على النكاح ان تاكلوا من بيوتكم او بيوتكم
 او بيوت امهاتكم او بيوت اخواتكم او بيوت اخواتكم او
 بيوت اعمامكم او بيوت عماتكم او بيوت اخواتكم او بيوت
 فحالاتكم او ما ملكتكم مفارقة او احد بكم ليس عليكم جناح ان
 تاكلوا

تاكلوا جميعاً او شئت من الآيات وتنفق البحث فيها تم بيان
 امور كثيرة الاقل قد يقال بان ذكر دور الاعذار الثلاثة انما
 هو لبيان تفصيلهم عن الافعال التي يفعلونها غيرهم من
 الاضيء كالجوار وغيره لتفصيلهم في حقهم او لتفصيلهم
 في حقهم فلا يكون لهم خصوصية في الاكل من البيوت المذكورة بل هم
 وغيرهم سواء بالنسبة اليها والى ذلك يرجع كلام بعض المفسرين
 ولكن عن بعض المفسرين ايضاً ان جماعة من دور الاعذار فتكون
 بيوتهم الى هؤلاء فكانوا يتخذون من الاكل من تلك البيوت منزلة
 هذه الآية وفي كثير من النسخ ان دور ما قبل في سببها وعن
 بعضهم انه كان دور القرابات يستحبهم الى بيوت قريباتهم
 اذ لم يكن عندهم ما يطعمونه لهم ثم يخرجوا عن ذلك منزلة هذه
 الآية وعن بعضهم كما قد سبق من مواضعهم من ان يطعمونهم
 كرامة ذلك طبقاً لمنزلت الآية وقد يقال بان ذكرهم بالحصر
 لانهم اولى بالترخلة المذكورة من الاضيء وهو الاوفق بالتمام
 وحج فيكون ان تاكلوا راجعاً الى جميع وان كان بصيغة الخطاب
 تغليب فيحصل منه انه لا جناح على احد وان كان من الاضيء ان ياكل
 من هذه البيوت فانه جسد والله اعلم الثاني قد ذكر بعض المفسرين
 ان المراد من بيوتكم انما هو بيوت الابناء اما كذا في الحاشية

انهم

الاعذار
من دور الثلاثة

لان بيوتهم بيوت اباؤهم لانه مال الولد مال الوالد لقوله
 انت وما لك لا يملك ولقوله اطيب ما ياكل المرء من كسبه
 وانه ولده من كسبه ولعدم امكان ارادة الحقيقة منه اذ لا يقع
 لنفسه حج عن اكل الاثر عن مال نفسه اذ لا تفرق بينه وبين
 كما هو واضح وقد يبق بانه المراد من بيوت اباؤهم فان بيت
 الزوج بيت الزوج وما لها كماله ولذا لا يربا بينها شرعا وقد
 يراد بها ما يشمل الامرين بعد تقدير ارادة الحقيقة كما سبق
 فانه انما يقع واقرب الى الرخصة عادة من باقي البيوت حتى
 قبل بانه الرخصة فيها تستفاد من الاولوية بناء على ارادة
 الحقيقة من بيوتكم المستمدة من قوله الآية عن بيوت الاولاد والجدات
 والازواج فان الرخصة فيها اولوية من الرخصة وعرفا شرعا
 فمن جدي والله اعلم انك قلت قال ثاني الشهيد بيوت اباؤهم
 المراد من الاباء ما يشمل الاجداد بقرينة الجمع ولان الاجداد
 ادخل في القربى من العم والخال ويحتمل عدم دخول الاجداد لانهم
 ليسوا اباؤا حقيقة بدليل صحة التمسك بالطلاق من اجل عليهما
 ويصح انما جاء باعتبار جميعه الى زوجتي في الاكل قضية للمطابقة
 وكذا القول في الامهات بالبنية المأخوذات من قبلها او من قبل
 الاباء وانما بالنسبة الى اباؤهم فقد يدخلون في الاباء لو اراد بهم
 ما يشمل الاجداد وقد يراد بهم الاجداد ومن قبل الاب فقط فمن
 جدي والله اعلم الرابع الاخذة والافاضة لا فرق بين كونهم

الحقيقة

للأبوين

للأبوين افعلا حدهما وكذا الاعمام والعجات والافعال وانما
 ولا يتعدى الى ابناءهم للاصل وعدم دخولهم في عنوان الرخصة
 لانه ولا عرف ولا شرعا وكذا الكلام في اعمام وعمات
 العجات وخالات منى لان وعود ذلك يخرجهم جميعا من مدلول
 اللفظ مع مخالفة للاصل فلا حظ وتامل والله اعلم الى من طهر
 الآية ونحو القرابة النسبية فلا يتعدى الى الرضاع اقتصارا
 على المتفق به عدم عدم فادلة الرضاع بحيث يشمل ذلك ايضا
 كما لا يخفى على المتأمل فيها فلا حظ وتامل هذا الله اعلم انك قلت
 ان المراد ما ملككم مفتاحه انما هو البيوت التي جعل اربابها مفاتيحها
 بيد اباؤهم عليها الحقت ونحو ذلك كما في القوس الآتية عنهم ولا وقع
 لتفسير بيوت المالكين كما وقع لبعضهم والظاهر ان المرجع في
 الصديق الى العرف بعد ان لم يكن له حقيقة شرعية ولا مراد شرعي في
 للعرف بل ورد عنهم ارادة ما يوافقهم فعن ابي عن ابي عبد الله عما يفي
 بهديكم فقال هو والله الرجل يدخل بيت حديق فياكل بغير اذنه
 وعن زرارة عنه عن قوله او حديقكم فتارة مولد الذي سئل
 عما في هذه الآية فلياكل بغير اذنه من اثمهم والى دوم وكذا كل المرة
 بغير اذن زوجها وانما خلا ذلك من الطعام فلا وعن جميل عنه
 انه قال للمرء ان تاكل وتصدق وللصديق ان ياكل من منزل ابيه

في البيوت
 وبيوتهم بيوت اباؤهم

24

X

لغو عرفا وشرعا فتمت حجة الله اعلم التاسع الظاهر ان ذكر
 البيوت والاية ونحوه جار على ان الكب فلا بأس بان ياكل
 من اموال اربابها التي يجوز له اكلها في جميع منطه وان لم يكن
 تلك الاموال في بيوتهم كما يستفاد من كثير من النصوص التي تارة
 وغيره في الصلوات وغيرها كما في شرع الرعاء من جلبس ونحوه
 وبعده من مخالفة اكله للاصل فيقتصر على الاكل من البيوت فقط
 كالمنقطع بعدها كما لا يخفى على من لاحظ النصوص في التفاسير
 وغيره فلا حظرة على الله اعلم العاشر الظاهر ان الاكل
 مثال للشرب والبس والنفاد التنازل ونحو ذلك من التصرفات
 في اموالهم ما لم يفسد او يفسد او يفسد باربابها كما يستفاد
 من النصوص وغيرها واحتمال انهم من غير الاكل كما هو ظاهر بعض
 العبارات متكاملا بالاصل وقصر الرخصة على مورد كالمقعد
 بعد خضوعها بالنسبة الى الماء ونحوه مما هو اقل حظرة الى اكل
 فتمت حجة الله اعلم الحادي عشر على الاية ونحوه من النصوص
 والفتاوى جواز تناول مطلق الاكل من البيوت المنبورة ولكن
 في ضرورة فقر الجواز على المادوم والتمتع بل في غيره الا في النهر
 عن غير ما وعين الرضوى انه لا بأس للرجل ان ياكل في بيوتهم
 ارضيه وارضيه وانه وعديقه ما يحشر عليه الف ذنوبه مثل
 البقول والبقول والبقول واشباه ذلك بغير اذن وعين في بعضهم
 الميل الى الاقفاص ما يقع داخله وقت ع دون نفاد الاطعمة
 التي تدخر غاليا ولا ياكل شيئا لا يفسد الاطلاق الى غير
 ذلك

على ان لا ياكل من اموالهم
 نظر ان البيوت التي هي
 بيوتهم لا ياكل من اموالهم
 في هذه الحالة

٢ خصوص
 نفس من

ذلك كما قيل وكذا يحمل منه والنصوص المنبورة خاصة عن
 بقية الاطلاق مع تسليم دلالتها على محصر خصوص الرضوى الذي
 لم يثبت كونه نقلا عنه وخصوصا مع اعراض المشهور عنها وعلمهم
 بالاطلاق تبعا اعرف به كثير منهم فلا حظرة على الله اعلم
 الثاني عشر المشهور كما اعترف به كثير منهم عدم اشتراط الاذن
 بال دخول البيت وحلية الاكل ما فيه من المأكولات للأصل
 ولا طلاق الاية ونحوه كما استفاد منه اباة الدخول ايضا تبعا
 لآبادة تناول الطعام الذي فيه التوقف على ذلك عما قد عاين
 بل لا بأس بالدخول اليها لغير الاكل ما فيها بل للشم فيها ونحوه
 ولكن من السراية لا بأس ان ياكل بغير اذن اذا دخل البيت
 باذن سواه كان المأكول مما يحشر عليه الف ذنوبه ولا يحشر عليه
 لم يفسد من الاكل وذهب بعض اهل العلم الى انه لا ياكل الا ما يحشر
 عليه الف ذنوبه والاول هو الظاهر ولا يجوز ان يحمل مقتضى
 ولا ان يفسد من المأكول نسبة الى جماعة وفي التحقيق الميل الى ذلك
 لان الاكل في البيت يستلزم الدخول فيه والملازم منه عنة اجماعا
 الا بالاذن فكذلك المذموم وهو الاكل واما مع الاذن بالدخول فلا
 يفسد الدليل لآية اللازم وهو الدخول على من عليه فلا يكون الاكل منها
 مفسدا وايضا الاصل يحرم اكل مال الغير بغير اذنه مخرج بالانفاق
 فيقولون ان اكله وهو التعميم وايضا الاذن بالدخول فترتبة ذلك على الاذن
 بالاكل وفيه الاذن بالدخول فلا فدية فيقولون اكل محرما بالاصل الا ان

في جواز
 الاكل هل
 هو مشروط
 على الاذن
 بالدخول
 ام لا

+

المنة للجميع مستظهر كما عرفت به كثير ممن تافروا في تافه وغيره وفي
 كشف التمام ان قد اشتبهوا بين اذنين ذلك فالتامة عامة
 ولكن لم ان يقول انها انما اذنت في الاكل فلا في القول
 الاصل حرمة الا بالاذن فان دخل فيه وجب عليه خروج
 فيجوز عليه البعث للاكل واما حرمة الاكل فلا دليل على ظاهرها
 فانه لا يستلزم البعث وان فعله لا يثبت ويمكن ان يقال
 انها اذنت في الاكل انما اذنت فيما دونه بطريق اولى
 ودخول البعث دونه وقد يورد عليه بان الاكل يقتضي الاذن
 بمقدمة على نحو مقدمة الواجب بمقدمة التدبیر والتمسك
 مكابرة وجع فان ارادوا على مثل هذا الاذن فهو حاصل وان
 ارادوا ان المالك له بالذخول والاذن ان شئ للداخل بالاكل
 كما هو الظاهر من عبارة منعناكم من مشي في الرخوة المذكورة بل
 انما مله لها على الوجه الذي بقى في ذلك وقد ينظر للمخارج
 ايضا بان الاطلاق كناية عن تصرفها في الاما هو المسافر من
 حصول ذلك بالاذن في الذخول والاكل وانما هي قد ساء
 وذلك اما لو فرض نصح المالك بعدم الاذن بالذخول او
 فتم من حاله ذلك لم يخل له الاكل في بعد فرض ائتمه بالذخول لعدم
 انصرف الاذن فالاية المفروضة حقا بعد انصرف الاما
 الذي هو عند ذلك كما هو واضح وقد يورد عليه بان ذلك مع تسليم
 ونفسه مستلزم لعدم انصافه للبعض المذكورة والاية التي في
 فانه مع قيام هذا الحال على المالك بالاكل والذخول يتوقف

الاذن

جميع الناس في ذلك وذلك خلاف ما يجب على كل من لم يسمع الاية
 ويحكم فلا حظ ولا تغفل والله اعلم الثالث عشر في بيان
 الحق في هذه الرخصة من المالك لا يقتضي في ذلك من امواله الا
 القدر الذي يميزه في بين الظن برضاة ذلك وعدمه فلو وجب
 العلم بعدم رضاة بريل ولو وجب منه غيره في الايمان الاجماع فانهم
 على عدم الرخصة مع التمسك على روية العلم بعدم رضاة بينه وبين
 الاحوال فلا يخصص على تقدير الاطلاق بذلك واما حرمة الظن
 او انك فيه فلا يخصص ولا يثبت في المنة من مقتضى الاطلاق
 مطلقا وله مع حرة الظن بعدم رضاة الاجماع على ان الظن القوي
 بعدمه ملحق بالعلم به او انه من اوردته كمنها على ما في مقتضى
 وعنده على ان في مطلق الظن به بالعلم به كما قد يتوهم من عبارة
 كشف التمام فانها واضحة النوع لا يخفى على المتبحر في العلم
 وتامل والله اعلم الرابع عشر لو وجد الاذن في بيعة ما لا يعلم
 ان له اول غيره فقد ذكر كثير منهم جواز تصرفه فيه له حوله وحده تعالى
 او ما ملكتهم مفاتيحه وعليه منه ظاهر كما لا يخفى على المتبحر في القواعد الشرعية
 وغيره اوله حوله في خصوص النقطه ومجهول المالك ولو لالة او لا
 منها قطعا وهو الوجه وقد يجادل في ذلك ثمرة ومصلحة الشئ ثم وان
 وان لم يفتا جده والله اعلم واما عدم جواز حمل منه فقد نص عليه كثير
 منهم في غير خلاف عنه يعرف للاصل مع عدم دخوله في المقتضى المخرج
 لانه لا خفاء به بالاكل في نحو من التفرقات المذكورة في المقدار والاتلاف

في حكم وجب
 المال المجهول
 في بيعة

كما استيف بعض النافع من التوهم والتأويل واللبس والفرس
 ونحو ذلك من الالتفاتات على البيوت ولا يندرج
 فيها حمل مرة أو بعض المقولات كما كان في سائر الكتب
 أو عمل سيرة من الألبسة في خبره ونحو ذلك مما هو أقل ضررا
 مما ياكله والبيوت فواجب ان يتم الاجماع على ذلك انه
 او ثبت بشرة معتدة في حق الاطلاق والعموم مطلقا
 ولو كان مطلقا لكان في ذلك على وجه الحقيقة
 والاكل والبيت ونحوه الا ان الخاف للجمع كما أنه مستظهر
 فهو ما كان كونه المحمول هو الاكل كما كان في خارج البيت
 لا إطلاق الدلالة ونحوه وخضعت بالنسبة الى الصديق
 القريب في رتبة من الصادق ١ ان قال ان هذا احدكم بيده
 السلام ما جبهه لو فوجبه فياخذ منه ما ثم فقالوا لا فقال
 فليس احدنا وورودنا فيصدق من بيت اخيه نحو
 ذلك والاشارة اذا كانت الصداقة علم الرضا بالاكل ونحوه
 فيقيم العلم به مقام الدلالة به وانه الصداقة اقوى من الشك
 كما عن ابن عباس وغيره والمنافق من تفريقه عن الاكل من
 البيوت المذكورة والاشارة الشريفة انما هو رفع الجمع وتخصيص
 البئر عن اكل الاموال والمراد به فيها انما هو الكفاية عن التفرقة
 منها ورخصة وانما ذكرت البيوت على سبيل المثال لجرأ على الخاليين
 لا لخصوص ذلك مع ان الاكل من بيوتكم على تقدير ارادة الحقيقة

في قوله
 من بيت
 اخيه

منها انما يرد به مطلق التعريف فيها فكذلك في البيوت
 التي هي من شأنها شرعا لا في جميع محالها واحتمال الفرق
 بينها بعيد جدا واحتمال كونه نفع مطلق التعريف في النوع
 الرخصة حقيقة الاكل كما قيل بل قد يقطع بعدمه وان الاطلاق كان
 في امثال ذلك مما لا ينبغي تركه والله اعلم واما الثالث الاكفر
 فقد سبق البحث فيه مفصلا في جميع التمار وقد ضم المصنف
 بالحوار في جميع ما كان من تدوره من الزرع والسمك ونحوه
 ان الوجه في المنع من الجمع عملا بالعمومات مع التفرقة في
 بالخصوص الا مع ما به امحال بالرفاه فيعمل عقوبه وعلمه
 فصوص الرخصة وذلك لعله اولى من الجمع بغيره مما سبق هناك
 فلاحظ وتأمل والله اعلم قال مرة السابعة من تناول حمل
 او شيئا نجسا فنصاقه طاهر ما لم يكن متلونا
 بالنجاسة وكذا لو التحل بدوا نجس فدمعه
 طاهر ما لم يتلون بالنجاسة ولو جهل
 تلونه فهو على اصل الطهارة اقول لا ريب
 في طهارة البصاق المتجدد بعد ابتلاع النجاسة وذلك لانها
 عن الفم بناء على عدم انفصال الباطن بملاقاة النجاسة
 كما هو الاصل لعدم المقتضى في استخرج ثمة لم يلاق نجسا
 ولا متنجسا كما هو المفروض واما بناء على عدم انفصال

والنوع
 كان
 او يحتمل قويا
 كما في نسخة من
 المواردي

في طهارة
 الفم

لان الابتلاع مانع
 عن الملاقاة

و قد سبق

هذا الكتاب من العلم
والدين
هو من كتب
ماتن في الرياض
والمبادئ
والمبادئ

ونحو ذلك وقد يقع بجره حكم القبح بالنسبة اليه فليس القبح
 كما في النصوص المستفيضة او المقارنة بل وبالنسبة اليهم لو سلم
 بعد البيع ونحوه فمن عار عن العار وق ٢ عن رجلين
 نخر يتيق باع احداهما من صاحبه فخر او خازير ثم استلم
 قبل ان يقبض الدراهم فقال لا بأس ان يقبض بعد السلام
 وظاهر المتن ونحوه ما فيه من عدم بثوت الحكم في
 فخلا عن السلم وبثوته فمطلق الباع الذم في كونهما
 بها او كان فاقدا لبعض شرائط الذمة من غير فرق بين كون
 المشترى ميا او غيره ومنه قد سبق تمام البحث في ذلك فيجوز
 التسليم وغيره فلا حظ وتامل والله اعلم قال في الساسنة
 يحل الخمر اذا انقلبت خلا سواء كان انقلابها
 بعلاج او من قبل نفسها وسواء كان ما يعالج
 به عينا باقية او مستهلكة وان كان يكره
 العلاج فلا كراهية فيما ينقلب من نفسه
 لو القى في الخمر حل حتى تستهلكه لم يحل ولم
 يطهر وكذلك لو القى في الخمر فاستهلكه حل
 وقيل يحل اذا شرب حتى يصير الخمر خلا ولا وجه
 له اقول اما الاول فلا خلاف فيه بيننا بل بين علماء الاسلام

قبل

لذكر

كذا في نسخة
 في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

كما نرى من العبادات بل عليه الاجماع فكيف منها ايها صريحا او ظاهرا
 واوله نسخة معناه انما يتبعه التي لم يوضع الخمر وعنوانه فنع
 زواله يزول حكمه ودفعه فعلق الحكم بجسمية وراية عاقل
 مما لا يشهد عليها ان لم يكن على عهدها كما هو واضح والى طلاق
 استحباب استعمال الخمر وجواز شربه ونحو ذلك لم يوضع صدق
 على ذلك لغة وعرفا ودعوى الفخر في المغير ذلك مما لا فائدة
 لها اطلاق والى النصوص كذا يابصر عن ابي عبد الله
 عن اخبر يصنع فيها الخمر حتى يقال اذا كان الذم
 فيها او الغالب على ما صنع فيه فلا بأس به وجوز زرارة عنه
 عن اخبر العتيقة تجعل خلا فقال لا بأس به وجوز عبد الله
 عن الرجل يافد الخمر يجعل خلا فقال لا بأس به وجوز ابا بصير
 عن اخبر يجعل خلا فقال لا بأس به اذا لم يجعل فيها ما يقلبها
 وجوز عنه عن اخبر يجعل خلا فقال لا بأس به اذا ما جازع قبل نفسه قبل
 وجوز عنه انه قال في الرجل اذا باع عصيرا وجبه السلف
 حتى صار فيه الخمر جعله حاصبه خلا فقال اذا تحول عن اسم الخمر
 فلا بأس به وجوز جميل عنه عن الرجل يكون في عليه الدراهم
 فيطحن بها خمر فقال لا بأس به ثم افند قال بعض الرواة
 واحبها خلا المغير ذلك من النصوص الدالة على ذلك مقتضى

في الاصل
 على حلية
 الخمر بعد
 الانقلاب

في طين

ان يستحيل استيلاء مطهرة قبل التحلل والوصف نظرا
 فرق بين ان يكون ما يعالج به باقيا او مستهلكا ولا بين
 ان يستحيل هو ايضا استيلاء مطهرة الا ان قبل او غيره اولا
 كما هو قضية اطلاق الاصل ونقص المحقق والشيخ
 والى على اطلاق النصوص وجوز ان يظهر بها في
 الخبر كما يظهر الان ولا نه انما نحس بالخبر فكم يتبعه فليجبه
 فلا يبعد ان يتبعها في الظاهرة وان كان العلاج
 مكره كما ذكره الشيخ وجماعة له محمد بن مسلم وابا بصير
 انه سئل الصواب عن اخبر جعل فيها اخلا فقال لا الا اذا
 جاء من قبل نفسه ويمكن ان يكون ان سئل عن حالها
 اذا جعل فيها اخلا فاستهلك فيها فاجاب بانه لا
 يكفي محلا بل لا بد من انقلاب نفسا خلا وهو اعظم من
 ان يكون بنفسه او بعلاج وفيه عيب ان بقى الباقي
 للسان اذا لم يجعل فيها ما يقبله بالقاف في التهيؤ
 في القفا بالنجا من الكفا بالنفس كذا في الكشف التمام وغيره وفيه عيب
 العلم واما التمسك فوالله هو القواب والدرهم والله
 اعلم واما التمسك فوالله هو القواب والدرهم والله

كما يترق

كما عرفت به كثير منهم ليجانه اخلا بملاقاة اخبر وعدم طهر
 بالانقلاب اخبر خلا لا حاله بقا في سبب عدم استيلاء الى عيني
 في هذه مع عدم الدليل على طهارة ذلك في محله المنقلب
 اخبرها ايضا مع تسليم كون مثل هذا الانقلاب مطهرا لها والا فليس
 باقية على نجاستها السابقة ايضا ولكن على بن بابويه والشيخ
 في النهاية وجماعة طهروا ذلك والله مال الفاضل في الجمع وكثر من
 يصرحونه بطهارة اخبر بالانقلاب المزبور لشمك ادلة لذلك
 وعرفنا مع طهارة اخلا ايضا يتبعها كما سبق في الاجام الباقية
 لما بعد التحلل ولان نجاسة اخلا تبقية لنجاسته اخبر فاذا طهرت اخبر
 طهر اخلا فلا يترتب الفرع على الدليل كما قيل ولشمل ادلة العلاج
 لذلك مع عدم الفرق بين اخلا والمذبح وانما افراد ما يعالج
 به اخبر لتغير خلا بل هو كضج سابق من المستطرقين عن الفقه
 الرافضين وخبر عبد الله بن محمد بن قيس قال كنت الى الرضا جعلت
 فذلك العبر بغير خمر فيصيب عليه اخلا وشيء بغيره من بهر خلا
 فقال لا بأس به وخبر محمد وابا بصير ان بقى بعد حمل المذبح على
 الكراهة عندهم في شئ يكون كالنفس في ذلك المذبح ذلك مما لا يخفى
 بعضه من نظره بحدوثه وعوارض الكثرة عن الاطلاق وغيره
 فلا يخفى بها عن الاول خصوص مع اطلاعه على الخبرين وعدم
 علمهم بها كما قيل به فبعد عدم بثوت شدة معتبرة بحيث تسقط عنه

في القفا بالنجا
 واما خبره
 راجع الى اخلا المتفرق
 في القفا بالنجا

رشده العاين من التحليل الى التخمير او من التخمير الى التحليل وقول السيد
 لا ينفك قول الشيخ فانه انما الذي قول بالحنيفة بطهارة التخمير حال
 الانقلاب وقبل الانقلاب
 الا لقاؤها لا ينفك بعد ذلك والاصل وقوله في التمام وعنده
 ان قول الشيخ متجه لاطلاق اولى العلاج ان مل التخمير في التخمير
 عند العزيم ان ينفك قول ابن ادريس ان لم يكن للتحليل دخل
 في انقلاب التخمير اليه لقلته او غيبته لعدم الدخول في العلاج وقد ينفك
 لعدم الدخول فيه ايضا اذا استهلك التخمير وعنده قد تنزل عبارة
 الشرايع والقواعد وفيها ما اقتصر فيه على الاستهلاكين ولكن
 في التوسيع انه لا فرق بين استهلاك ما يعالج به او لا ولو علم في حالة
 او في متوج او باسره كافر لم يطهر بالانقلاب ولو انقضى التخمير خلا
 من استهلاك التحليل او بالكلية لم يخل ولم يطهر وقول الشيخ اذ وقع
 قليل من التحليل لم يجر استعماله حتى يغير ذلك التخمير ليس بجديد وهو
 كما نزل عبارة القواعد وخوله وان زعم كاشف التمام الفرق
 بينهما فلا حظ في اصل ولا تغفل والله اعلم قلنا قد عني حصول
 العلم بالانقلاب التخمير المتخرج بمجرى انقلاب اصله ان لا يلزم بينهما
 لا عقلا ولا عادة ولا شرعا خصوصا مع علاج الاصل بما يقبلها خلا
 مع عدم علاج الماخوذ منها الملق في التحليل بشي اصله واستهلاك التحليل
 مع عدم تميزه لا وجب انقلابه خلا والفرق بينهما لو لم يكن له اصل
 يقبله التحليل ففائدة الترخيص فيه حتى يخل بان يقبل خلا تاما
 فيخرج على التماسه مع تجس التحليل بها ولا يكمل بطهرتها ابداء عند

الحينا

اوصى خلاف لا يحنيفة الى ان يعلم انقلاب التخمير الملق في التحليل
 خلا باخبار معصم او غيره وحمولة التخمير غير كاشفة عن انقلاب
 التخمير الممزوجة خلا اذ لعل لما زعمه نفس التحليل بها وغلبت عليها
 كما هو المفروض وفي التهذيب معه ذكره من ايد بصيرت ان ينفك
 اذا جعل فيه ما يقبل عليه فيظن انه خل ولا يكمل كذا كذا
 القليل من التخمير بطرح كثير من التحليل فانه يصير بطعم التحليل ومع هذا فلا
 يجر استعماله حتى يعزل من تلك الحصة ويترك صفاء الى ان يطهر
 فاذ كان خلا حلة في ذلك التخمير فانه قبل ذلك فلا يجر استعماله
 حال ولا ينفك هذا التحويل من الجاهل المشتغل على انه اذا كان الذي
 وضع في التخمير هو الغالب فلا ينفك لانه قد حشر في ذلك الجوز العقل
 لا ان قد بين ان التخمير في تحسني شيء يجعل فيها وليس في غير طهر
 بل في يغلب عليها حال فهذا ضرر تركه كما يشهد لذلك خبر كبريا
 المشتغل على وقوع قطرة ضروفة في ريق وعاءه انه يهراق المرق
 فانه لو كان مثل هذا الاستهلاك لم يتبع انقلابا مطهرا شرعا ولو بعد
 معقولة طهارة لنفسه فلا امتنع به لم يجر اوراق المرق قطعا
 ان لا فرق بينه وبين التحليل في هذه الجهة وعدم صدق اسم التخمير في
 التخمير المستهلك انما هو لعدم تميزه لا لانقلابها الى غير ذلك بل على نحو
 التراب المتخرج بالماء الذي لا يسله اسم الماء فلا يستعمل لانه ان
 امكن الفرق بينهما بالتراب قد يستخلص من الماء ونحوه فلا ينفك

كلامه في الفضل المستلزم
فصل الحظ في كلامه
نظمه في كلامه
فصل الحظ في كلامه

محمد بن عبد الله بن محمد

والفتور من غير ان رة فيها الزوم ثقب الانا من سفوف
 لا فراغها كي لا تتخلى علقاة راس الانية ونحوه وان كان يث
 احوط واة الاجام الملقات فيها لغير العلاج بها مع عدم تيقنها
 للتم والنزيب ونحوها فظهر في تحللها وجها ان احوطها ان
 لم يكن اقوتها هو العدم لا حالة بقا في سنها مع عدم استمرار
 طهارة الخمر طهرتها بعد ان لم تكن من ثوابها العارية وح
 فتجس الخمر المتحللة بها ايضا لا تبايع لانت شتى فتجس
 بها مع احتمال ان لا تظهر املا من جهة وجوده ومع احتمال
 ان لا تنفصل الخمر المتحللة تلك الاجام وان كانت متجهة
 ففصلها لعدم بثوت الطبيعة الزبورية فيعمل بالاحول وكل منها
 ان شئت طهارة الخمر المتحللة ونفس لا تطلق اذلة التحليل
 ان سلفا شموله لذلك والالم تظهر املا فتجدا والله اعلم ولو
 وقع خل قليل فخير كثيرة فاستهلكا في فلا ريب في انه يجمع
 وكذا لو وقع خل كثير فخير كثيرة ونحو ذلك لو تحلل اجمع طهران
 كان ذلك اخل الملق في اخل او المتصل به تابع بالية الخمر عادة
 لشموله لخصوص العلاج لذلك وغيره وان لم يكن ذلك مستجاب
 العلاج وانما الغالب الخمر خلا لنفس مع بقا رية اخل المتنجس
 لذلك فظهر رية اخل احوط ان لم يكن اقوتها العدم
 لا حالة بقا النية كما خواتم الملق فيه فتم جيدا والله اعلم

كالنفاق الذي في الفكر

مكرر

قالة السابعة اواني الخمر من الشرع وانما
 وانحن في غير المقصور لا يجوز استعماله
 لاستبعاد تخلصه والا قرب الجوز بعد
 ان الة عين النجاسة وغسلها ثلثا
 اقول وهو الاظهر وفاقا للبشر خلافا لجماعة من القدماء
 كما قيل وعين الى الرابع ان من القم انه قال نهى
 عن كل مسكر وكل مسكر حرام فقلت كذا لظروف التي
 يصنع بها فقال نهى رسول الله عن الدبا والمزقة والخمر
 والنقير فقلت كذا فذلك فقال نهى الدبا القرع ولم يرق
 الدنان وانحن بمجر الزرق والنقير كان اهل الجاهلية يفرقونها
 حتى يصير لها اجواف فيذون بها الى عن ذلك ما سبق في كتاب
 الطهارة فلاحظوا مل والله اعلم قاله الثامنة لا يحرم
 شئ من التبرعات ولا شربة وان شئت منها
 من الخمر المسك كرت الرمان والتفاح لانه
 لا يسك كثير اقول للاخلا في كسبل الاجاء بقسمه عليه
 السلام ولما عن جعفر بن محمد الكندي من انه قال كنت انا
 ابي الحسن الاول اسأله عن التكنيل والجلاب ورب التوت

في جبال
 استعمال
 اواني الخمر
 بعد التطهير
 وعدمه

الذي في فعال
 بالقيم القرع

واحنه جوار خضر
 كانت يحمل فيها
 الخمر الى المدينة
 ثم اشبع منها
 فنقل للزوق
 كذا صنم حج

الذي في فعال
 بالقيم القرع

وكتب التفتاح وكتب الزمان فكتب اجدل وقال ايضا كتبت
 اليه اسئله عن الرتبة تكون قبلنا التكنجيل والجلال
 التوت وكتب الزمان وكتب التفتاح وكتب التفتاح اذا
 كان الذي هو غني عارف وهرتبع فاسواقنا فكتب
 جائز لا يس بها وقبر خليلان بن اشم قال كنت الى الامم
 جعلت فذلك عندنا شراب يسمى الحبة بعد ان التفتاح
 فتقشره وتلقيه في الماء ثم تعده الى العصور ونظف على الثلث
 ثم تدق ذلك التفتاح وتطبخه في ماء ثم تعده الى ماء الثلث
 وهذا التفتاح فلق في المك والافاق و
 الزعفران والصل فنظف من ثلثه وبقية الثلث
 شراب فكتب لا باس به ما لم يتغير وضبطه ان قال سئل
 عن سنجيل وجلاب وكتب التوت وكتب التفتاح وكتب
 التفتاح وكتب الزمان فكتب جلال الى غير ذلك مما هو مشهور
 ولو في جهنم ترك الاستفصال فيه لما سمع منه راحة المسكر عدم
 كونه مسكرا وهو المراد بالتفتاح لا مطلقا المقبول بالرحمة والنعمة
 اذا لم يدار على ذلك قطعا ولو اني ذوالرحمة الى التهمية شراب
 اخبر فقد قيل بحرمته لعدم ما دل على وجوب التفتاح فيهم
 ولما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ان شراب يومنا عسلا فقال قلت يا رسول الله
 زوجاته ١٢ انما انهم مسكرات في اخبر فقال ١٢ ان شراب عسلا

فانكى

فاني ١٢ على نفسه ان لا يشرب من ذلك بعد ذلك كما قيل
 جدي والله اعلم قال ربة التاسعة بكم اكل ما باشر
 اجنب والمحاض اذا كانا غير ماسومين وكان
 بكم اكل ما يباح من لا يتوقى النجاسة وان
 يسقى الدواب شيئا من المسكات وبكم
 الاسلاف في العصر وان يستام من على طنجير
 من يستحل شربه قبل ان يذهب ثلثاه
 اذا كان مسلما وقيل لا يجوز مطلقا والاول
 الشبه وبكم الاستشفاء بمياه اجل الحكة
 اقول اما الاول فلا يعرفه ولا في الثاني ايضا خلافا للافت
 والنصوص التي تقتضي عدم الفرق بين الكس والظن بحاشية
 النجاسة عظم وان كان ظنا غاليا فربما من العلم وان تكدت فيه
 الكراهة واشتهت في الاحياط من قبل تدوجب التحجب فيه الا انه
 فغير محتمل كما سبق البحت في مفضل في كتاب الطهارة فلهذا هو
 واما الثالث فقد يقع عليه كثير منهم من غير خلاف فيه بعد فقه
 ما من القاض في غير غيبا يحسن اليه عليه السلام قال ان امر المؤمن
 كره ان يشرب الدواب اخبر بناوع ارادة كل مسكر من وجع ارادة

التورم

الكراهة المحظرة منها ولو بقرينة فتور المشهور او بجميع ما يح
عدم التورم على ان لا وعدم لقرينة الخطاب به الى جميع الناس
وان شرب عليه بعض الافكام الوضعية كما هو واضح وكذا الى
بصيغة عن التهمة والبقية وعندها تنفي او تظن ما لا يخل للمسلم
الكل ولا يشرب الخمر ذلك فكل من يشرب الخمر فكل من يشرب الخمر
ورود من النهر عن سفح الخمر للقرينة الى التورم ان من شرب
عبد الله عن الخمر فقال ان رسول الله قال ان الله يفتن
للعالمين ان قال قال الله تعالى ان الله يفتن
في الدنيا الا سقيته شربا يشرب منها من الخمر معتد او مفسد
له ولا سقيته عبد الله حيا صغيرا او مملوكا الا سقيته شربا يشرب
من الخمر يوم القيمة معتد او مفسد او له وجب محله ان قال قلت
لابي عبد الله المولود بولد فسقيته الخمر فقال لا من سف مملوكا
سقاها الله يوم القيمة وان عقره وجزه عنه ان قال قال الله تعالى
سكروا فقال حيا لا يعقل سقيته من ما اجمع مفسد او معتد
ومن ترك شرب المسكر اتقاها مرفقا او ظنة اجمعة وسقيته من
الرجيق وفعلته به من الكرامة ما فعلت با وليا لي وعن اخي
ابن الصديق عن ابي المولود ان قال من سف مملوكا او مولا يعقل
لله من طينة خبال حيا لا يشرب منه مخرج وعن عقاب الدعا المسند
الى النبي ان قال وفي سف مملوكا او نهرانيا او صابيا او من لا

في وجوب الخمر
عن شيخنا
وعده

من الناس فعليه كونه من شربها الى عن ذكرك ما لا يظهر
في التورم بالنسبة الى سف الخمر كذا في المشهور او اجمع فلا
وضع للظن في المذنبية كما هو واضح بهذا وفي وجوب الخمر
والمجتون من شربها مع عدم اعتدادها بها وجها من الاصل
عدم شمول النصوص المذنبية لغير ذلك ومن قرأ اربعة افعال
الشع ان لا يقع شربها من الان في الخارج ولا يربط ان يحوط
ولكن في نفسه نظر او لا يلزم ما عن القدر من تحريم سف الدواب
للخمر حلالا لكراهة في النصوص عليه الا ان الله تعالى ان الله لم ينج
عده فلا حظ وتبرو الله اعلم واما الرابع فقد يستدل عليه
التامح في ان الله كما قيل بخبر يزيد بن خليفة كره ابو عبد الله
العصر بيا خرو بما قيل من انه لا يؤمن ان يطلب من حاجبه ويكون
قد بقيت الحال الخمر فيكون كانه قد اشترى خمر وفيها معا نظر
بل منه ظاهرا كما اعترف به ابن ادريس وكثير من الدوافر الا
ان يراد به حقيقة السلف بل يراد به السبع العصر الحاضر
يشترط عليه ان لا يسلم اياه الا بعد مدة معينة فانه قد ينزل
عليه الخمر ويحرق في التعليل لئلا يورث له الدار كما فهم المصنف فقلت
النهاية وشبهه في فضله وغيره والادب سهل والدعاء واما الخامس
فقد احتجوا فيه بقول النبي والارشاد والتفويض وغيره في الكراهة
في الكفاية بنسبتها الى جماعة واقتضى للاصل وجعل المسلم على

عن أبي عبد الله
عن أبي بصير

الواقعة فاجاب صاحب اليد والسيرة المستمرة في ذلك وقت
العصر وخرج الاثنان من منزلة العلم بالحق الواقعية كما هو واضح
الما عرفت ذلك مما لا يخفى بعضه من نظراتهم فنتدبره من النهاية و
السراير والجماع والقواعد والايضاح والدرر والشفيع وتنف
القام والترافى وغيره اذ لا ريب ان عدم الجواز لا ينهي التعميم الى ان
يعلم ان ذلك بثلثية مع احواله عدمه واكدته اذا كان النسخة حلوا
مخضبا لانا فلا يربى في فاته في ارجو جعل المدار فحقه على ذلك
لا يخفى ان صاحب اليد ولا على فعله فليزعم من يريد ان لا يثبت
عن الرجل يهدي الى النسخة في غير ما يقال في ٢ ان كان ممن يحمل
المكر فلا يشترط وان كان ممن لا يستعمل المكسر فلا يشترط وجواب
عما رعبه عن الرجل من اهل المعرفة بالحق يأتيه بالنسخة ويؤيد
قد طبع على الثلث وانا اعرف انه يشترط على النصف فقال في ٢
في لا يشترط فقلت لئلا فزجل من غير اهل المعرفة ممن لا تعرف انه
خبر لا يشترط على الثلث ولا يستعمل على النصف بخبرنا ان عند نخبي على
الثلث قد ذهب ثلثاه وبقث الثلث يشترطه فقال لم نعم وجوز
على عن ابيه عن الرجل يقيم القبلة لا يوثق به يا تار شرب
نعم انه على الثلث في كل شربة فقال لا يصدق الا ان يكون مسلما
عارفا وموثوقا عما رعبه عن ابي عبد الله عن الرجل ياتي بالشراب
فيقول هذا مطبوخ على الثلث فقال لا ان كان مسلما عارفا وعما

مؤمن

وتنزيل المستند
لأنه المذكور
مفيد والى
اعتبار الاستدلال

وزن النسخ
فقال لا يشترط
ما سبق في الكلام
الحمد والاسلام

في عدم اعتبار
قول صاحب
اليد

مؤمن فلا يربى في شرب وجوز معوية بن وهب عن ابي عبد الله
عن النسخة فقال في ٢ اذا كان حلوا لم يخضب الينا وقال صاحب اليد
ثلثاه وبقث الثلث في شربة الما عرفت ذلك مما هو ظاهر اوضح في
الاكتفاء بمجوز قول صاحب اليد ولا يجوز فعله بل لا بد من كونه مسلما
عارفا بالحق وموثوقا به لم يعرف من يشترط على النصف ثلثاه انقام
كونه مخضبا لانا المقيد للقول بذلك بثبوتيه فلو كان ذلك من القرابة المفضلة
للقول لعدته ودعواته هذه النصوص في مرة عن معارضة الادلة
ان بقية فلا يحصى من حملها على الكرامة يد فيها والترافى في اعتبار
اس نبيد في شربها بين اهل البيت وضع دلائل اكثر في تفصيل
بها المطلق الادلة ان بقية وذلك من اجمع بينها يحمل النواحي على الكرامة
في او حوزة فحقه ان قد جعل فعل المسلم على النسخة لا دخل له في قول
قوله وقبوله في ذلك في اكثر هذه النصوص في ان قبول اثار
صاحب اليد لا دليل عليه في هذه امكن من قول المقام في ذلك
في ان استبان المسلم على طبع غير غيره لا يغيره صاحب اليد عليه يعلم
كونه ما لكاله وانما هو مجوز وقد دللنا ربحته وليس في الادلة ما يقتض
قبول قوله في ذلك وذلك قد ذهب ثلثاه بالطبع ولم يشترط منه
يحمل فعله على النسخة مع عدم معلومية كونه من كتاب اللوام والافلاخية
لحمه عليه كما هو واضح وفي النهاية انه لا يجوز ان يكون على طبع العصور من

يستعمل شربه على أكثر من الثلث وان ذكر انه على الثلث وقيل
 قول من لا يشربه الا على الثلث ان ذكر انه كذلك وان كان على
 اكثره ويكون ذلك في سبعة وثمانين مرة ولا يقبل في طبعه
 وغيره شربة من بر شربه قبل ذلك بثلثين ويقبل قول من
 لا يشربه الا اذا ذاب ثلثه وبقية الثلث في ماء شربة
 امكان مران البحر في نفس السمان على طبعه مع قطع النظر عن
 قبول قوله في العمل عليه او نفس قبول قول صاحب اليد ونحوه
 مع قطع النظر عن الاستيمان على طبعه او فيه من واما حمل فعل
 المسم على التخي في ارياه يشرب على مثله ولا تعلم كيفية طبعه
 فلا تعرف فيه خلافا لاخرى ولا كراهية في مورد الاصل المذهب
 في الحكم والجلود واليسوع وسائر العقود والافعال والادوية
 وقع الحظ منها في كثير من العبارات ولعل الوجه هو الكراهية في
 الادوية الماحضة ونحوه مع احواله عدم التوهم ان له من المعارض
 وكذا عدم القبول في الوجه الثاني للاعلى ان لم من المعارض ان
 لا دليل على حجية اجراء صاحب اليد فضلا عن غيره كما سبق لمثبت
 فيه مفضل فكتب بالطهارة فلا حظ وما تل والله اعلم وانه ان رتب
 فقد نفى عليه كثير منهم من غير خلاف فيه يعرف كما عرفت به بعضهم
 مسندة عن ابي عبد الله انه قال من شرب من الماء عن الاستشفاء
 بالحاجة ومن العيون اى رة الى تكون في احوال التي توجد فيها رية
 الكبرى فاقب تحج من فوح جهنم او من فيه وفيه من سئل محمد بن سنان

في قوله
 قوله صاحب
 اليد

عن ابي عبد الله انه قال كان ابا بكر ان سئل عن الماء
 وجاء الكبرى في قوله بن سنان ان شربة لعن ندين الامين
 لعدم اجابته له مع اجابة باقر المياه له ٢ مضاف الى الاصل
 وعمدات حمل الموجهة لحمل التمسك الكراهية بل قد يستفاد
 منها كراهية مطلق استعمالها كما اعتقد بعضهم وكان المراد بالمر
 شربة المارة المعبر عنها بالماء الاجاج فلا كراهية في الابار المتعارفة
 فلا حظ وما تل والله اعلم قاله في من الواحق النظر في
 حال الاضطراب ولما قلنا بالمنع من تناوله فالتى
 ينبغ مع الاختيار ومع الضرورة يسوغ التساؤل
 لقوله نعم من اضطر في باغ ولا عاد فلا اثم عليه
 وقوله نعم من اضطر في محضرة غير محتاق بالاثم
 وقوله نعم وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم
 اليه فليكن النظر في الخطر وكيفية الاستشفة
 اما المخطر فهو الذي يخاف التلف لعلم تناوله
 وكذلك لو خاف المرض بالترك وكذلك لو خشي الضعف
 المقتدى الى التخلف عن الرفقة مع ظهور اشارة
 العطب او ضعف التماسك للموت الى خوف التلف في
 محل له تناول ما ينيل تلك الضرورة فلا ينقض ذلك

في حكم
 من اضطر

فذعن من المحتما الا ما سنده اقول لا خلاف
 في من فكل بل الاجماع يقتضي عليه والتقصي المتفق
 او المتواترة باطقة به مضافا الى ما سبق من الكتاب بل هو
 وغيره كما يات في نفي النهر والجمع وازداده اليه في القدر
 ونحو ذلك كما يندى المشهور والمتواتر لا ضرر ولا فساد في السلام
 وكقوله ما من شيء صرته الله تعالى ولا وقد اعله لمن اضطر اليه
 قوله كما غلب الله تعالى عليه فهو اولى بالعدول الذي منه يفتح الف
 باب ما يحتاج اليه الناس وتوضيح المفضل عن ابي عبد الله
 ان الله تعالى لما نهى عباده عن كثير من الاشياء اباحها لهم حال الاضطرار
 فاحلها في الوقت الذي لا يقوم ابدانهم الله تعالى فامرهم ان يبالوا
 منه بقدر البلغة لا غرور وقوة عن محمد بن عبد الله عن ابيه عن
 ابي جعفر في الرجل يسل عن الصائم عن نذر الحكة ان من اضطر الى
 اكل الميتة والدم ولحم الخنزير فلم ياكل شيئا من ذلك حتى يموت
 فهو كافر ومعه رسالة الفقيه عنه وعن الدعائم عن ابي الموثق
 انه قال المفضل ياكل الميتة وكل حرم اذا اضطر اليه وعن غيره
 العسكري ان الله تعالى قال لمن اضطر الى شيء من هذه الموات
 فان الله تعالى غفور رحيم ثم قال لعليكم ايها المؤمنون بجملة ما
 لكم في الضرورة ما حفظه في الرخا الى غلبة ذلك من المفوض المؤبد
 بالمكان وعدم استقلال العقل باياته وكما في حال الضرورة في قتل
 ولكنه في غير محله خصوصا بعد ملاحظة استنباط الباعث عن العار والفتنة

وغيره

جواز

جواز الاثر قبل الان لا لفظة وما روي موت كثير من الابناء في
 البيت جوعا وكذا موت ابا ذر بن عتبة بعد عدم حضور رعيته في الوفاة
 عندهم والامر في ذلك سهل وانما الاشكال في الرد بالمفضل الى ذلك
 والظاهر ان المرجع فيه الى العرف في اللغة اذ لا حقيقة شرعية فيه
 ولا مراد شرعي منه كما نفي عليه كثير منهم وهو الظاهر من المتن ونحوه
 لدخول جميع الاقسام المذكورة فيه في المصنف العرفي بل موت كل العزلة
 كخوف زيادة المرض او بطوئه وقوفه في مكانه لوعده في غيره
 الى غير ذلك مما يصدق منه الاضطرار عرفا في حزم به بعضه ما ساء
 له الى المشهور وكذا النهاية ان المفضل الى اكل ذلك هو الذي يخاف
 التلف على نفسه حيث قال فيها ولا يجوز ان ياكل الميتة الا اذا خاف
 تلف النفس فاذا خاف في كل اكل منها ما يمسك الرقيق ولا يتبع منه
 ونحوه عن القاضي ابن ادريس والفاصل في المختلف اقتضاها المتفق
 من ادلة الرخصة وخبر المفضل ومرسل محمد بن عبد الله وخبر محمد بن
 عذافر كما قيل قال محمد بن ربيعة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال ان الله نهى حرم على عباده اكل الميتة وغيره مما لم يحل فيهم
 ثم اباح للمفطر واحل له في الوقت الذي لا يقوم به الا برغامه
 ان يبال منه بقدر البلغة لا غير ذلك ونحوه ابن ادريس الى غير ذلك
 ولكن قد يورد عليه بان عنوان الرخصة كما بانسته واجبا في انما هو
 المفضل الى الرعي في حقيقة لفظة وعرفا بغير ذلك مع عدم ماله
 هذه الرخصة على ان خاف من ذلك ان لم يكن خافا في الاثم

وبالجملة

عن

هو غير بعيد وآية المختصة لا تستلزم التقييد بك

مع عدم القائل بتقييد الاضطرار بها من انحصار
انها لا تصلح لتقييد اطلاق غيره كما في قوله تعالى
المطلق منها بالشرع وعذرك فتم قيدا والله اعلم قال
ولا يترخص الباعث وهو الخارج
على الامام ٢ وقيل الذي يتفق المبتدئ
ولا العادي هو قاطع الطريق وقيل
الذي بعد وشبهه اقول لا خلاف في عدم
ترخص الباعث والعادي في الاجماع بضمه عليه
والله اعلم بغيره من طرق بذلك كالسنة الواردة
عنهم كمرع بن النعمان قال قلت لمحمد بن علي الرضا ع
من حمل لفظ الميتة فقال ع قد نزل في عمن ابي
عن آية ٢ ان رسول الله ص قال لا يبيع الله ٣ انما في
فحصنا المختصة من حمل الميتة فقال ع لم يقطر
او تعقبتا او تعقبتا بطلا فكم هذا قال عبد العظيم
قلت له ع يا بن رسول الله ع ما معنى قوله من اضطر غيب
باع ولا عاد فقال ع العادي التارك والباع الذي يتفق
التقييد بطراوا هو لا يحد به على عيا له ليس له ان
يا كلا الميتة اذا اضطر اه صام عليه وقال الاضطرار كما
عليها صام

رسمي ورسولي
اشج

المصدق الزبلي
ويقول القبيح
ومنه لم يطعم
الميتة ففعل

عليها صام وقال الاضطرار ليس لها ان يقصر الصوم ولا حلق
في سفر الحديث وقدر البز نظرحق ذكره عن ابي عبد الله ع من قوله
تعا لمن اضطر غيبا ع ولا عاد فقال ع الذي الذي يخرج على الامام
والعاد الذي يقطع الطريق لا تحمل له الميتة وقدرها من غنما
عنهم ع الآية ايضا فقال ع الذي غيبا ع الميتة والعاد التارك
ليس لها ان يا كلا الميتة اذا اضطر اه صام عليها ليس عليها صام
على المسلمين وليس لها ان يقصر في الحلق وعن صفى الاضطرار
روايت العادي اللقي والباع الذي يتفق التقييد لا يجوز لها
التقصير والتفرو ولا اكل الميتة وقال الاضطرار وعن شيخنا
عن ابي جعفر ع من ابي عبد الله ع من قوله ع غيبا ع ولا عاد
انه غيبا ع على امام المسلمين ولا عاد بالمعنى طريقة المحققين
الا غير ذلك ما ورد في تفسيره والمستفاد منها ان الرخصة لفظ
المفطر مختلفة بغير العارضة نعم بجميع انواع المعاصي ما ذكر في
التقصير كانه من باب المثال لا للحصر فتخرج هذه الآية مع الآية
الافضل في جميع الجوز غير متي نف لا ثم اي غيبا ع على الاحرام و
متقد له بناء على ارادة جنس الاحرام لا خصوص الميتة وشبهها كما في
منه العبادت بل في بعض حمل الآية الاصل على ذلك ايضا وان لم
بالمعنى نف لا ثم خصوص الباعث والعاد باللفظ الذي سبق في تفسيرها

١٢ انها قالوا

وحي يكون
في جميع حالاته
مخفى للاضطرار
فلا يجوز له الاكل
الميتة اه

ولو افتقر اليه ولكن يتوقع بها قبل رجوع الضرورة فحق
الافتقار بخلافه الرق وحسم الشئ لعدم حصول الضرورة +
الفتنة المتناهية فحقه والله علم ويجوز للمفطر التزود من
الميتة شككاهم الكاتب وعليه لا يشتركن العلة مع الاصل
مع افعال عدمه لموتة الانتفاع بها وانما ضيق الاكل بمقدار
سنة الرق بالنقص والاجتماع كما قيل وفيه ان ماله مع المدة
او مكان فينظر حاله فيه فان اخطرت اليه ففله اكل منه والآن لم
ياكل غير مندرج فادلة المنع من الانتفاع بل اكله ظاهري في
غير ذلك نعم لو ثبت تحريم الحمل للميتة لقم ذلك ولكن لا يثبت
فحقه والله علم ولو لقبه مفطر آثم لم يجز له بيعه عليه قطعا
لانفق الضرورة الحاصية ويجب ففي الميتة بغير عوض اذا
لم يكن هو مفطر آثم فاحال وان توقفت الميتة في الاضرام
ووجب حفظها رفق الاضطرار الفضا على الاضطرار المتعدي
لا فحال عدم الحاجة اليه بعد ذلك اليه كما قيل وقد بين مجاز الصلح
مع حق اختصاصه بها لعدم ادلة ان كل الجمع يحقق العلم الا
الدين بانه حكم لا حق او بمنع شمول ادلة التملك هذه الحق فلا يجوز
عن احواله الف وقته والله علم قاله وهل يجب التناول
لحفظ قيل نعم وهو حق فلو اراح التزود
ولحال حاله خوف التلف لم يجز

اقول

اقول هذه هوية كثير منهم بل لطف المشهور فيما بينهم بل من ظاهر
بعضهم دعوا لا جماع عليه كما كشف اللثام وعينه لان تركه
يوجب اعانتة على قتل نفس وقد مر عن بقوله نعم ولا تلقت
بايديكم الا الهلكة كما يجب دفع الهلاك باكل الطعام المحلل له
ولما عده دفع الفير وحيوه ولقد ايدى فامرهم الله نعم ان ياكلوا
منه بقدر التلف وانهم ان تركوا اكلها حتى يموتوا كالتواكفار
وقد دلت ووالى ذلك انه قيل بعدم الوجوب للأصل وظاهر
قوله نعم فلا اثم عليه ولان الصبر عنه مع كونه محتويا بالثبات فيخرج
من الورع فيكون كالقبض على القتل لمن يرا منه اظها ركنه الكفر
ويضعف الكل ظاهر كما لا يخفى على ذوي البصائر نعم قد يقال بان
وغير تلف النفس كالمضيق خوفه ما يؤمن معه من التلف وان
استمر طوله او زيارته افقد ذلك فان الحكم فيه بالوجوب
على نظر اوجه للاصل مع عدم شمول ادلة المنع لمؤثرت ودعوى
انه مما جاز وجب صيانة ليس ساكن جاز غير واجب الصلح
على مقتضى الا ان يدعى الاجماع عليها كما قد يظهر من اربا كثير منهم
كما ارجل المسلمات ولكن المانع له مستظهر فلا حظ وقد مر والله اعلم
قاله ولو اضطر الى طعام الفير ليس له

الثمن وجب على ما جبر بدله لأن في التنا
 اعمارة على قتل المسلم وهل له مطالبة الثمن
 قبل لا لأن بدله واجب فلا يلزم العوض و
 ان كان الثمن موجودا وطلب من مثله وجب
 دفع الثمن ولا يجب على ما حب الطعام بدله
 لو امتنع من بدل العوض لأن الفدية لمجة
 لا تقسمه تجانز التباين من البدل
 وان طلب من زيادة عن الثمن قال الشيخ
 الن زيادة ولو قيل يجب كان حسنا لا يعلق
 الضريبة بالتمكن ولو امتنع صاحب الطعام و
 احال هذه جانب له قبال دفعها لفدية العطب
 ولو اطاه فاشترها من يد من الثمن
 كهيئة لا رقة الد ما قال الشيخ لا يلزم ما لا
 ممن المثل لأن الثمن زيادة لم يبدل لها اختيارا
 وفيه اشكال لأن الضريبة المبيحة
 طعاما حلالا لغيره فله حالات كثيرة الأولى ان يكون ذلك
 الغير

في حالات
 المصطفى بالثمن
 الى ما ان
 الغني

الغير من مفسد الطعام ايضا قد سواه ولا ريب
 وعدم وجوب فدية عنه من المفسدين اليه لعدم رعيهم
 عليه لا عقلا ولا شرعا الا ان يكونوا معصوما من فائتهم
 مع غيرهم فوجب على من يقتلهم على نفسه عقلا ونقلا في
 نفسه بان يبدل عنهم وفيه ان يذبحهم كمن مفسدا
 اليه عقلا ولا اشكال في شيء من ذلك وانما الاشكال في وجوب
 تقديم نفسه غيره او غيره بينهما وفي ذلك الاتحاح ان يذبح
 في وفيها فالاسلام والاقتحام لعدم قوله ثم ويؤثرون
 على انفسهم ولو كان بهم خصاصة ولان المقصود حفظ النفس
 المحترمة وادخالها في فلاحها فلا يربح لنفسه غيره ويحتمل
 الاول لعدمه على حفظ نفسه بدمه بذل ما له غيره فلا يجوز له بذله
 لما فيه القاتل اليه التهلكة بدمه ويمكن ان يكون ذلك
 لنفسه في التهلكة كمن يذبح نفسه بدمه فلهذا رارة العطب
 فان المقتول على هذا الوجه ليس به كالبديل في تركه قبل
 وفيه نظر من وجه بل قيل بان في المصدم عقلا ونقلا وجوب تقديم
 وحفظ النفس التي بعد الله منها على غيره مطم وان كان على
 ورعا تقيا فان كان في ذمة غيره فلهذا رارة العطب
 على نفسه ولا يجب وانما في وجوب حفظه على وجه يكون حرجا بينهما

بعض الاقوال
 في ما جبر

وان كان
 هو

الثمين
 في التثمين

فقط خط

عبدلله بن الحسين
والقائم في صاحب
ابو اسحاق بن محمد
قوله منقذ

ایہ ریختہ اہم عالمی کتاب ہے

والله اعلم بالصواب

المفط
عن، وجوب
الكفالة عنان
أرض على عنان
النفقة في المدونة
فاندرج القام
بها النفقات
وعلى حلة ولا

لأن المظلة
تكون من
فخار من
البحر

وحي فكون الله
+ ان بقية شقيق
عليها فلا حظ

ولو كان المضطر مخالفا او ذميا او بهيمة لم يجز تعذيبه
 بغيره وان كان محترقا فبغيره ولو لم يكن المالك مضطرا
 اليه في ولى بعدم وجوب اليه مجانا وفي وجوب التعويض اليه
 بالعرض وجهان او قولان من الاصل ومن وجوب
 حفظ النفس المحترمة وفي المالك ان عليه
 اطعام المضطر مسلما كان او ذميا او بهيمة وكذا
 لو كان ينجح اليه في حاله والمضطر اليه ان ياقه منه
 قهرا او يقا له عليه فان قتل المالك المضطر فعليه التعويض
 ولو منع من الطعام فمات جوعا ففي حياته له وجهان
 انه لو لم يحدث فيه فعلا مهلكا ومن ان الضرورة قد اجت
 له فطعامه حقا فله ان يذبح منه طعامه وفي مقدار ما يجب
 على المالك بذله من سائر الرزق او القدر المشبه له وجهان
 مبني على القدر الذي يحل من الميتة وهل يجب على المضطر الاخذ
 قهرا او القتل او التمسك بمجردها وجهان مبنيان على
 اختلاف في ان هل يجب على المالك الميتة او لا واولى بان يجب
 لو قيل به ثمة لان عقل المالك ودينه يبعثه على الاطعام
 وهو واجب عليه في ان يجعل الامر مؤثرا اليه والآخر الرزق
 مع اظهار الامتناع لوجود العلة الملجبة والميتة التي هي واجب
 حفظ نفسه عليها ايضا ان المضطر ان كان عاجزا عن دفع
 الدين

الدفع

في ضمان عتد
 المضطر مع المالك
 وقتاله معه

في بيان ما في
 المسالك

الدين فهو وجوب بذل المالك للطعام مجانا وجهان اقدم
 لصحة مال الغير كقيمة نفسه فجمع بين الحقين بالعرض وقت الضرورة
 وفيها عدم جواز اخذ العوض كوجوب بذله له عليه فلا يتعقبه
 عوض لانه لا عوض على فعل الواجب كما انه اذا خلع مشرفا على
 المالك لما يجب عليه اجرة المثل وجوبه منه الكلية الضرورية كما يجب
 بذل الطعام والنفلا على المحتكر ويجوز عليه جواز اخذه بالعرض
 اجماعا والمعلوم وجوبه نفس بذل الطعام انتم كونه مجانا او عرضا
 وفريقا بين ذلك وبين تخلصه من الملاك بالذم كونه
 التخليص وان لم يكن للشرع على الملاك مال ولا يجوز التخليص
 بغير الاذمة وتقريره بخلاف ما لا يخلو هذا الفرق من قصور
 وببأس وبعضهم بين الامرين حيث يحتمل احوال موافقة على اذمة
 بذله او يقبلها فلا يلزمه تخلصه من يقبل الاذمة كالمضطر كما انه
 لو لم يحتمل احوال من ومنه للمضطر يجب عليه بذله ولا يلزمه العرض
 بخلافه لانه اصله لم يكن هناك بالضرورة عليه وفيه القدر ان اذا
 بذل المالك الطعام مجانا فعليه قبوله وما كل ما ان يشيع من سعة
 البذل وان بذله بالعرض فان لم يقدر العرض فعلى المضطر قيمته ما
 اكل ففي تلك الزمان والمكان او مثله ان كان مثليا وله ان يشيع رزقه
 وان قدر بالعرض فان لم يقدر له ما كله فملكه وان افرد فان كان
 المعسر متمسك المثل فالبيع مجي وله ان ياخذ ما فضل عن الاكل وان كان

في وجوب البذل
 على المالك
 مجانا او على

اذا

اكثر من ثمن المثل فغلبت الملة وفيها ايضا ولا اطعم المالك
 ولم يصرح بالاباحة فغلب وجهان احدهما انه لا عوض عليه فيحمل
 على المنة المعتادة في الطعام كما فرض حق المظفر ولو اختلفا
 فقال المالك اطعمتك بعوض فقال المظفر اطعمتك بعوض
 ففقد بيق المالك لانه اعترف بكيفية ماله او بدين المظفر
 لاحصائه براءة ذمته وجهان وفيه ايضاً انه لو افتقر الى
 وجده الطعام فغلب فوضعه المالك وهو موقوف عليه بنية العوض
 ففقد اتفاق العوض الوجهان واولى بالاتفاق ان لا يفتقر
 فخلصه من الملك فكان كالعوض العوض في الدية وما فيه
 من التوفيق مع تشارك المظفر في وجده العدم ان المظفر لم
 يطلب الطعام ولم يتناول له فكان المالك مطلقاً والا فولى
 الاقل مع انه يمكن كون الظن بالعكس لعقده انت على
 المباشر وفيها ايضاً انه يجب اليه بذل الطعام لا بقاء البهينة
 المحترمة وان كانت ملكاً للغير فلا يجب اليه المهر والكلب
 العقور ولو كان لكان له كلب غير عقور فاجاب وثة فعلية
 اطعم انة ولو كان صاحب الطعام غائب اكل منه وجباً وعزم
 قيمه ما اكل ان كان قيمياً ومثله ان كان مثلياً سواء قدر على العوض
 ام لا لان الذم تقدم مقام الاعاء الى غير ذلك من الفروع التي فيها
 وفغير ذلك التي لا يلو فيها من فكر كما يظهر مما مر وغيره فيستظهر فلا حظ

وفيه اشكال لان
 ح نفع انة و
 يطلب على العوض
 كما قيل ولو حق ان
 المقام من دون
 الدرسين لا يقتضي
 والحق في المثل
 وليس على المتعين

في المقام لان الكلام فيه قطع عن المرجح الى جهة بل من حيث هما عند
 انتم محذوران في غير ذلك فاستدلوا بها

وتعتبر والله اعلم الحالة الثالثة ان يكون للمظفر مال
 بالفعل فعليه ان يشترط ما شفع به ضرورة وليس على
 صاحب الطعام ان يبذله له مجتنب وليس للمظفر ان يافتة منه
 فتم اتفاقاً كما عرفت به بعضهم لاحترام مال السلم وعدم حليته
 الا بطريق نفسه وحق فان طلب ثمن المثل فلا يجزئ في ذلك
 وان اشترى من شرائه بذلك اقبل عليه ولو بان يذمه ويلزمه العوض
 عنه شرعاً لقاعدة الاتلاف ونحوه ولو طلب المالك منه ماله
 ثمن المثل ففرض المظفر له اليه مع ثمنه منه وعدم اضراره
 به فلو ان اقوامه بذلك لانتفى الضرورة في هذا الحال ولعدم
 حصول الترافض المعبر في صحة المعاملة بدون بذل كما هو واضح
 ولكن عن الشيخ قوة عدم لزومها على المظفر قال في محله المبسوط اذا
 اشترى صاحب الطعام من يذله الا بدين من غير خلع فان كان المظفر
 قادراً على قتله قاتله فان قتل المظفر كان مطلوباً بموته وان
 قتل المالك كان يدرأ لانه قد قتل بحق وان لم يكن قادراً
 على قتله او قدر عليه ولكن شره حذر من اراقة الدماء فان
 قدر على ان لا يخطئ عليه ويشترط منه بعقد فاسد حتى لا يلزمه الاتهام
 القتل فعليه ان لم يبيعه الا على العقد الصحيح فاشتراه باكثر من ثمن
 المثل قال قدم يلزمه الثمن المستحق العقد لانه باختياره يذله لو قال

في محله المبسوط
 على النظم
 وعلى

أخرون لا تتركه الزيادة على حق المثل لانه مفضل الى بدلها
 كما ذكره عليه وهو الاخر عننا وعلة التمسك عليه كونه علة
 الاقل ولذا اختاره المصنفون في حقنا مقررنا وحقنا فليس
 منه قهرا ولا قالا نعم لو استغنى صاحب الطعام من اكله ولو
 مع بذل المظفر للزيادة جازا فله منه قهرا مطلقا ولو ادعى
 الحق له لصيانة الموجب لعدم اقراره بالبل وعدم اقراره
 كما ذكره كثير منهم بل بجانب ذلك انهم بل بما قيل بوجوب ذلك
 عليه مقدمة لمفضل الواجب على الحق عليه كبر منهم وهو من
 مع عدم حرقه ومه في الاحوال وقد عرفت ان ذلك من التقاع عن
 النفس الماتية شرعا محل منه لعدم شمول اقلته لذلك كما لا يخفى
 على المتأمل في فلا حظ وتامل والله اعلم ولو كان المندول مقيما
 فقد المالك عندئذ انه يضمن المندول له بمقتضى بل لعله في المشرقة
 او بجوبه كسائر العاهات لان ذلك هو المفهوم من اولى النعمان
 ولكن قد تنحصر بعضهم بان قد يتضرر المالك بما لو يتركه في مكان
 او زمان يضمنه كثيرة فانه ان ضمنه بمقتضى ذلك الزمان و
 المكان كان ضررا على المالك ولا ضرر ولا ضرر فلا يلزم عدم ذلك
 بالضمنه بغيره فانه لا ضرر عليه وكذلك لو فاه بمقتضى ذلك الزمان
 والمكان الذي قد افاد منه وقد يدعي بان قد عتبه نظر الضرر لا وجوب
 كون النعمان بالقيمة والمشتريات مهان ذلك ليس في كل الشريعة
 وانما هو بالعدا حتى ان رجعية اية لا مدار عليها كما لو استقرضت من

في وجوبه
 المثل في المثلين
 وان تضر
 المالك

الغلاة

الغلاة ثم نزل التهراب العكس فان ذلك غير مضطرب غال او لا مع ان
 ذلك قد يكون بتقصير من المالك حيث لم يحل العوض في الاثمان ويجعل
 ذلك في ذمة المظفر بغيره العقد المؤثرة لذلك من غير فرق بين
 كونه مع المظفر او مع المالك او مع العود او مع غيره ولو كان يباشره
 بنفسه كما في نظائره ومثل هذا القدر بالوضع المالك من بيعه ما لم يترك
 التسرع في تدبيره في عدم المالية وفي بعض الاحوال فانه لا ضمان على
 المالك وان عجز عنه كما سيجر ذلك انتم انتم وبالنسبة وآله
 قاله ولو وجد ميتة وطعام الغير فان بدل
 الغير طعامه بغير عوض وعوض هو قادر عليه
 لم تحل الميتة ولو كان صاحب الطعام غائبا
 او حاضرا لم يند له وقوى صاحبه على دفعه
 عن طعامه اكل الميتة وان كان صاحب الطعام
 ضعيفا لا يمنع اكل الطعام وضمنه ولم تحل الميتة
 وفيه ستر في اقول اما الاول فلا خلاف فيه ولا شك في الاجماع في صدق
 بضمه عليه لعدم تحريم الميتة كن باو شته مع عدم صدق الاضطرار عدم جواز
 المستعج لا سيما في الاحوال ولو كان يترك المالك كسبح العوض في ذمة
 كما هو واضح ولو كان العوض في الذمة لانه المالك في ذمة المثل
 فان لم يتضرر به المظفر فلهذا انما لا يظهر لعدم صدق الاضطرار

في صدق
 عدم جواز
 اكل الميتة

على الميتة وان تقرر به حلت له الميتة لحدق الاضطرار الى الميتة
 حتى ولكن والمالك ان ينفق به على الميتة مع قدرته عليه فهو
 اهدى منه لا يلزمه شره ولكن يفتى في ذلك واذا لم يلزمه
 الشر فهو كما لو لم يبد له الى ذلك طارا واذا لم يبد له لم يفتى عليه
 المفسر ان كان يخاف من المقتلة على نفسه وكان يخاف ان تبطل
 الكال والمقتلة بل يعدل الى الميتة وان كان لا يخاف على نفسه
 لضعف المالك وسهولة دفعه فهو على خلاف فيما اذا كان
 غائبا ولعل ثابها انه يلزمه دفعه اليه مطلقا وان كان كثيرا
 على من المثل اضعافا مضاعفة بعد قدرته عليه كما هو المفروض
 وثالث الفرق بين كثرة الزيادة بحيث تعد نقصا فاله عرفا فلا
 يلزمه وحلت له الميتة وهي عده فلا تعلق له الميتة بل يلزمه شره
 فيما ذكره الامام والكل حقيق والتعليق لا يخلو لا ترجع الى عدم حقيق فلا حظ
 ومثله والله اعلم واذا التفتي فطر الحق وغيره تقديم اكل الميتة
 كونه المصروف في الغيرة اذ هو الموجبة لحدق الاضطرار عرفا فان
 المنع من شره كالمنع من عطله ولان الميتة محترمة لحق الله
 المنع على المالك ولان اباقة الميتة المفسر مقصود من عليه كباونة
 بخلاف جواز اكل مال الغائب بغير اذنه فانتهى عنه بالاجتهاد ولان
 الميتة يتعلق بها حق واحد لله تعالى فيلزم مال الغيرة فانه
 يتعلق به حق الله تعالى وحق صاحبه وشغل ذمة المفسر بعدض
 كما قيل وضعف الكل كما هو كما عترف به كثير منهم بعض
 الاوثر

فما ذكره الامام
 في الميتة وما لا
 الغائب

الاوافرة وربما احتمل او قيل بتقديم اكل مال الغيرة لانه حلال
 بالذات وطهر بالفعل بخلاف الميتة فانها حرام بالذات ففتى
 بالفعل كقول ولكن في بيع ذلك حدة الرجوع مما قل ولعل التخيير
 بين الامرين هو الاظهر للاصل مع عدم المعاني القبية لاحد على
 وجه يلزم به شرعا فتم قيدا والله اعلم واذا التفتي فلا خلاف
 فيه ولا اشكال لا خفاء الامر بالميتة واذا التفتي ففتى وجهه
 او قال اهدى تقديم اكل طعام الغيرة منها بتقديم اكل الميتة
 وثالث التخيير بين الامرين وجهه بجميع ظاهر ما سبق وما لا خلاف
 وتروى المصنوعة محقق الامرين وان فهم منه بعضهم يقتضي التنا
 الا انه في غير محله ودعوى المالك في الرخصة والميتة وان وجد مال
 الغيرة عندته على مدعيها بل لعل النفس في ادلة الميتة في اكل مال الغيرة
 انما هو صورة الاقتراف فقط والا للميتة منه فصوره الخفاء الامر
 به الا مع قيام الاصل على عدمه والضرورة تندفع باصداق ولا
 تنبج شرعا لاحد على الاضطرار يقتضي شرعا كما هو المفروض بحدود
 موافقا الى امر المالك وقوة سوال الفرق بين مال الغائب الذي
 يتعين فيه اكل الميتة وبين مال المفسر الضعيف يتعين اكله او
 يخير بينه وبين اكل الميتة كما هو احد وجهي التردد وفي المالك ان

الفرق بينهما هي جهة ان الغالب غير في طبعه فله المظفر فله
 باق على حاله ثم تميمه بخلاف انما فرغته فامر شرعا بغيره اما
 المظفر فذا اشبع منه جازا فله منه فتراموا فله للأمر ان
 فكم يكن بسبب فله المظفر الى الميتة قبل وفيه ان لا الفريب
 كان حاضرا فان بطله فلا فطر الى الميتة وان اشبع فله منه
 فله فلا فطر اليها اياهم ومجوز فله الخطأ وعنده غير ما
 بالفرق بينهما وقد يرجع نرد المصنف اليهما معا ولكنه يعيد
 جدا كونه عور لا طاع على الفرق المزبور فبما فتم ميتا والله اعلم
 قاله واذا لم يجد المظفر الا الادمي ميتا
 حل له امساك الرق من لحمه ولو كان حيا
 محقون الدم لم يحل ولو كان مباح الدم حل له
 منه ما يحل من الميتة اقول لا خلاف في ذلك
 ولا اشكال لعدم ادلة الرخصة فله والميتة ونحوه ومقتضى
 لحفظ النفس والنهي عن الاكل بالايدي الا التمسك ولا ضرر ولا فطر
 ونحو ذلك مع عمة الدم الميتة كالدم ونحوه فله من لحمه ونحوه
 فله من لحمه ونحوه ولو كان الميت ميتا او قريبا
 فقد خرج كثير منهم بعد جواز الاكل منه لاعتدائه وعدم جواز
 حرمه ونحوه مع عدم رجحان حفظ النفس على ذلك قطعاً
 ومقتضى

ومقتضى اطلاق الكتاب العزيز عدم الفرق بين الميتة او مطبوخة
 او مشوية وان كان الاو لا يقتضي على الاول بل عن جماعة متينة
 مع اندفاع القروية به مخالفة في مقدار الضرورة في شدة
 الحكم بخلاف الميتة من غير الادوية لا اعتدائه لاصلا ولا كونه
 والله اعلم ولو كان المظفر ذنباً والميتة مسل ففج جواز اكله وجها
 من اشتراكهما في الاعتدال وعمة الدم فتقدم حكم كالميتة ونحوه
 عمة الميتة من انية ذاتية وعمة الدم من فية بالتراتبية حكم
 الذمة كقول الله اعلم ولو وجد المظفر ميتة ولم آدم الميتة
 دون الاو لم يكن اوطأ من الميتة ونحوه من غير فرق في الميتة بين ميتة
 وغيره كالسبع وان شئ ونحوه مما يقبل التدكية كقوله لا تسهل
 والله اعلم ولو كان وجد المظفر آدياً حياً معصوم الدم لم يحل اكله
 وان كان ذنباً ونحوه وكذا لا يجوز لتسديد الكلب عليه ولا للوالد
 اكل ولده وان لم يكن معصوم الدم كالحرب والمردة جاز له قتله واكله
 مطبوخاً وان كان قد موقوف على اذن الامام لانه ذلك مخصوص بحالة
 الاختيار وفي معنى الزنا المحصن والمي ربه تارك القتل عدا
 وغيرهم مما يباح قتله ولو كان المظفر على عذبة قصاص ووجده
 في حال الاخطار فله قتله قصاصاً واكله فاكاة المرة الوحشية وجها
 اهل او سبغ جوارق قتلهم واكلهم وجهاً اكلهما ذلك لا يتم ليعتد

معتومين وليس اليقين من قتلهم في حال الضرورة لمقتضى انفسهم
ولذا لم يتحقق بقتلهم كفارة ولاديه لملأ الذم واللعن
واللعن به ووجه المنع محتمل قتلهم في حال الاخرى قبل ولادة الاصل
حرمه ايذاء الحيوانات الا ان الاذن بقتلها والمفروض عدم
ثبوتها اذ لا دليل عليه ان لم يكن مما عده الا ان يقال ان الضرر
المستدفع لذلك لان حفظ النفس المحترمة اهم من غيره
والمفروض توقف حفظها على ذلك فتم جتدا والله اعلم
تنبية اذا الخصم دفع الاضرار بشئ معين فحين ارباب
وان كان يزول باحد امرين او امور كان محتمل ان يمتنع
شئ الا ان يقوم دليل معتبر على التعيين فيلزم العمل به ولا غنى
بالمرحى في الاعتدالية لم تنجح الدليل معتبره وقد يذكر ذلك
صور كثيرة منها انه لو دار الامر بين اكل ميتة الشاة وغزو ويهي
اكل ميتة السباع وغزو ويهي اكل ميتة الخنزير وغزو فقد يقال
بتقديم الاول لحلية الاصل وهو اولى وقبحه في نفسه ونظر بعد
نسبة الاطلاق اليها اجمع على عدم سوء الفقه وعرفا وشيئا فتم
جتدا والله اعلم ولو دار الامر بين اكل ميتة الشاة مثلا وبين اكل
الميتة من السباع وغزو فقدم الشاة في قول لعل رتبة بالتدكية ولو
الثاة من جهتين التي رتبة والميتة في قول ولعل التخيير اظهر للاصل وعدم
الرجوع المعتبر ولعل التخيير بالذات اوله المتدكية المتدبرة فتم جتدا
والله اعلم ولو دار الامر بين اكل ميتة الشاة مثلا وبين ذبايح اهل

في الفروع التي
درجها الفقهاء
في القام
من التخيير

٢ احدى

الكتاب

الكتاب قدمت الشاة وان كان حكم الميتة لهدق التدكية عليه
ولو ورد بعض الافاضة فتمت بعض الافاضة في الجملة في قول
وقيل لو قد اوجب بغير تدبير والله اعلم ولو دار الامر بين اكل ميتة
الميتة مثلا وبين اكل ذبايح اهل الكتاب فقدم الاول لعل رتبة وفيه
نظر ولعل التخيير اظهر لغيره فيكون الفرع المتصور في المقام
والميزان فيها كما مر فلا حظ وتدبر والله اعلم قاله ولو لم
يجد المخطر ما يلزم من مقفه سوى نفسه فيقول باكل
من مواضع اللحم كاللحم وليس شيئا اذ فيه
الضرر بالضرر فتمت كذلك جواز قطع الاكلة
لان الجواز هناك انما هو لقطع الميتة به الحاملة
وهنا احدثت ميتة اكله اقول قد اختلفوا في ذلك على اقوال
ثلاث التفصيل بما قاله في غير ذلك انه ان كان المخوف في القطع
منه كالخوف على نفسه ترك الاكل او تركه من مرم القطع قطعا وان
علم التدبير مع القطع حل بل وجب قطعا مقدمة لحفظ نفسه
يا من غايته وان كان القطع ارباب السلامة جاز له ذلك لانه
اتلاف بعض الاستيفاء اكل ذبايح القطع ليس الاكلة ودعوى
ان ذلك في الضرر بالضرر بخلاف القطع للاكلة فانه مانع من التدبير اي حلة
وهنا احدثت تدبيره كما قيل فيه انها هذه الاحداث مانع من تدبيره اجمع

في جملة

فائدة الجمع
مطلقا

الا النفس ايضا فيجب جواز لاق والمناط فيها ك هو واضح وقبح
اجواز مطلقا احواله اجواز وعدم تحريم القطع من فحذه من بعد
النكاح فمعله ادلة المنع من انشاء النفس وقيل لثبوتها
احمال وبعدت وى فعله وشركة في المحرف على النفس ك هو
المفروض فلم قد عين ذلك من وجوب القطع المزبور ولعل كونه
مقدمة لمفظ النفس الواجب يكون واجبا كما في نظائره ووجه
عدم اجواز مطلقا عدم ما دل على مرتبة انشاء النفس وقيل مع عدم
كونه مقدمة للمفظ الواجب فيه نظر قلعل التحيز بين الامرين
القطع بآية القطع بتوقف حفظ النفس على القطع المزبور مع
القطع بعدم سرية النفس ولو لم يوجد دواء يبرئ فثقل
جيدا والله اعلم ولا يخفى ان يقطع من غيره المعصوم منه لحفظ
نفسه اثنان كما في الحالك في ليس فيه التلافيف البعضا ان التلافيف
ليس لان ان يقطع من امن بدنه لأجل المفظ الا ان يكون
المفظ نيتا او وقتا فيل فانه يجب حفظه ولو بالتلافيف النفس
واضح ولو علم بسلامة الغير من قطع شيء منه يحفظ به نفس المؤمن
كما نفق عليه بعضهم ولعله للاصل مع عدم شمول أدلة وجوب حفظ
لغير ذلك فتم قيدا والله اعلم قاله ولو اقطع الى خمس
وبول تناول البول ولم يتناول الخمر وعلم جيد لا
الخمر قال الشيخ في المبسوط لا يجوز دفع الفروقة
لها

فائدة المنع
مطلقا

بها وفي التما لجمع وهو الاشبه اقول اما
الاول فلا ريب فيه ب، على عدم جواز تناول الخمر حال انفراد
لا لخصار وفي الفروقة بالبول من غير فرق بين جميع افراده فربول
اخترت ووجهه مع عدم وجود غيره ولو وجد منه غيره فف ثبوت عليه
لأدلة اخف غلبة ووجه من الاصل والا فثبوت على المتيقن ومنه اطلاق
ادلة الاضطرار ان كل جميع المحرمات حال الاختراع مع عدم ثبوت
المرجح المعترف فلا فظ وتنبه وانما بناء على جواز دفع الفروقة بالخمر
حال انفراد فف ثبوت دفع بالبول حال اجتماعها تزداد التحيز
بينها في محتمل خصوص حال احتمال طهارة الخمر ونجاسة البول قطعا اذ
لا يخرج عن الاصل بعد اطلاق ادلة الرفقة اللهم الا ان يتم اجماع على
ثبوت البول في حال كونه قديما شرابا الماء المستحب شراب البول ووجه
من جنس العائين او يدعي عدم ثبوت اطلاق فائدة الرفقة فيذور الامر
بمن التحيز بينهما وبين ثبوت البول فيعين ان لالة هو المتيقن ولكن
المالك لما تعلق كانه مستظله فلا فظ وتنبه والله اعلم واما الثاني فقد
حله الفاضلان وكثير منهم اجواز دفع الفروقة به بل العلة هو المشهور
بيني المتفرين او مطلقا لان حفظ النفس اهم شرعا من شراب الخمر ولذا
لو هذ به بالقتل ان لم يشربها فانه شرابا حفظ لنف وعلم الفاء
لها الى التهلكة وخود ذلك مع عدم ادلة الرفقة للمفظ ومع فخرى

هذا يخص
الاصح
بالجمع

في الاختلاف
النافع

حلتية لم اختير غير وعده ما هو انفس من الخمر كما قيل ومع التوضيح
الواردة في تحليل نفس الخمر للمفطر كذا المفضل وقدر عند فوجوهها
ما سبق ومنع ما في الخمر من انفسه وروايت في حوز عند الاضطرار
الى الشرب لا يشرب فاما الاكل والتداوي فلا ومنع من حاد من
عيسى وعادى موسى عن الصادق ع من الرجل يبيع البعش مش
خاف على نفسه فاشرب فقال ١ يشرب منه فوته ومنع فوجي
ما قل على حوز التداوي بالخمر كما قيل ومنع من عوامج لما في
من الشرب في ذلك وفيهم من لا يعمل الا بالقطعة ويتبع موافقة
المصدق لهم وغيره ومن موافقة الشيخ لهم في النهي ولكن في تحليل
المفسر لا يشرب لانه لا تزيد الا شرا ولا انها ان شربها
قلته فلا يشرب منها قطرة وروايت لا تزيد الا عطف وفوجي
ومنه التداوي في الاضطرار كما قيل ولا حقا من مورد الرخصة
افا الامت وعده في غير ذلك كما قيل ولا من العيون منذ الى الرضا
ان قال فيما كتبه الى المامون ع انه المفسر لا يشرب لانه لا يقبل
والا ما في الخلاف من نسبة الاجماع الفقرة واجابهم ومن طريقه
القضية بذلك ومن ان حريم الخمر معلوم ضرورة واجابته فموضع الحاجة
الى دليل ومن ان ما قلناه صحيح عليه وليس ما قلناه ابو حنيفة وغيره دليل
ولا يمس بهنا على عدم ارادة الواجب من اجواز فكلهم مالا
فقط

المفطر

فعلين منع فلا يركب الا يفر على ذور البصائر فلا حظ له بل والله اعلم
قالة ولا يجوز التداوي بها ولا شئ من
الابنية ولا شئ من الادوية معها شئ من
المسك الكلا ولا شربا ويجوز عند الضرورة
ان يتداوى به للعين اقول لا يبيح عدم اجواز مع عدم
المفسر التداوي بها لعدم صدق الاضطرار اليها واما مع الاضطرار
بمقتضى اخصا بالطلب بذلك فالمشهور عدم جوازها ايضا كما عرفت
كثير منهم بل في خلاف نسبة الاجماع الفقرة واجابهم والاقط ودعه
ومن ظاهرا المسقط الاجماع عليه اليه ولعله هو الحق مشافا الى التوضيح
المستقيمة الواردة عنهم كقولهم ايجب على ابي عبد الله ع من دواي
بالخمر فقال لا والله ما احب ان انظر اليه فكيف اتداوى به انه
بمنزلة الخمر الخمر غير اننا انما نتداوى به في موضع اذنية
قال كتب الى ابي عبد الله ع السلام في الرجل يبيع له الدواء من ربح
البعاسير فيشرب به بقدر مسكره من يبيد حبيب ليس يريد به اللذة
انما يريد به الدواء فقال لا ولا جرعة ثم قال ان الله تعالى لم يحل
فشيء ما قدم دوا ولا شفا وقدر ايا بصير قال دخلت اثم خالده
العبدية ع ابا عبد الله ع وانا عنده فقالت له اني بعير في راق
فبطن وقد وصف لي اطباء العراق السيد السويق وقد وقفت

في الاختلاف
في التداوي
بالخمر

في التداوي

في التداوي

في التداوي

[illegible]

مجلس شورای ملی

[illegible]

لا يحسن تقدير العاشر على سبق بن عميرة عن شيخ من اصحابنا
 قال كنا عند ابي عبد الله فله شيخ فقال ان يا وجفا
 وانا اشرب له البند ووصفه الشيخ له فقال ما يمنعك
 من الماء الذي فعل الله من كل شيء من فحل الشيخ لا يوافقه
 فقال ما يمنعك من العمل الذي قال الله فيه فيه شفا
 للناس فقال لا اجد ففعل ما منعك من اللبن الذي
 ثبت منه لحمك واشتد منه عظمك فقال الشيخ لا يوافقه فقال
 له اترى ان امرئ يشرب لبن لا والله لا امرئ الا غيرة لك
 من الهوى ان لا يترك ظهوره او صراخه في الموضع عن الميسر
 انه ان لم يجد الا الحمة فالمقصود لا هي ان لا يسجل لأحد ان يشربها
 وان كان مضطرا الى الاكل والشرب والتداوي وبه قال جماعة
 وشيخنا ابن ادريس وغيره من ائمة شريعتنا من تفرغ عنه فلم يقل الملك
 فيه الا عن ابن البراج حيث قال ومن خاف محالفة من العطر حاز
 له ان يشربها فخر المكرم مقدار ما يكت به رفقته واذا كان
 في الدواوين من السكر على التداوي به الا ان لا يكون له عنه
 من ذوقه والاصول تركه ويحذر بعض منة فترغبه بل على اهل
 شيئا بالاحل بعدا كان حمل تلك المنفعة على صورة عدم الاغصان
 كما كشف اللثام وغيره وبفائدة نفس الضرر والجمع ونحوها وان
 ذلك من الاضطرار اليه بشهوة الوجدان واهل الجدة ويقوله
 وائتمه اكرم نفسه الظاهر في حصول نفع به وبما عن ظلت
 الاثمة عن ابي الحسن عن الترياق فقال ليس به يس فقال

في القول الجواب
 في التداوي
 بالخير او
 في صحت الاحتياط

في

يا من روى الله انه يجعل فيه لحم الانا فقال لا تقدر علينا
 وبما في النهي من الابق من قوله لا يضره هذه الاغصان وكذا لا يضره
 من نظر او منه خضرة بعد شربها بالحل تلك الظاهر من قوله
 وكادت ان يكون اجماعا من المختلف اليه العبد من شربها
 خوف التلصص من اللطيف والمرسل لا والله فعليه كما هو في البراج
 لفتحه اياها من المنة ونحو ذلك فطر منظم الاضطرار عليه ما مرم
 بشربها ولا ان يحرمها انفسها فبما فتنه منظم اياها من الادوية
 وقوله ان امرئ لا يترك من اكل المنة ونحو ذلك فتنه منظم اياها من الادوية
 لا يجد شربها اطلب اليه في حمل تلك المنفعة ونحو ذلك فتنه منظم اياها من الادوية
 من العبادات فلا حظ في تلوا الله اعمل بنيهات الاول
 في امر الخلق على القاصر وغيره عدم وهو يشربها لاجل التداوي
 بها ولذا كان الاضطرار تركه ولم يتركها من حرمه بغيره لا يبين
 العذبة ولا يبين المتأمرين ولكن قد يفكر في بعض ما فيه من القول
 بوجوب مقدمة لحفظ صحة البدن ورفع الامراض عنه او ما فيها
 الاثمة باليد لا التهلكة بناء على انها اعم من الموت وانها تملك
 لكل مرض ولو استندت به قيل ولكي لا يملك له مسطر من الاضطرار
 والله يعلم الثاني قد مر بعضه بانه يغير في جوار التداوي بالخير
 امور ثلثة احدها العلم بالمرض والعلاج به وبما لا يخفى على الملمين
 من العلاج والدواء فيه وثالثها كون المرض تارة خيرا وتارة
 شرا ومرجعا عن عادة ومعية اهل العلم من هذه الثلاثة وتبين

في التداوي

في التداوي

في التداوي
 في التداوي
 في التداوي

في التداوي
 في التداوي

الخامس فثبت ان الدروس جواز التداوي بالخرق مطلق وان
 لم ينحصر الدواء بها ولكن الموجد في انه يباح تناول المباحات
 النخسة لفزورة العطش وان كان خيرا مع فقد رغبته قبل
 تكون المسكرات سواء او يكون الخمر مؤثرا عند النظر في نفع للاجتماع
 على تحريمه بخلافه ولا فرق بين بوله وبعده غيره وقال بعضهم
 يشرب للفزورة بعل غيره وكذا يجوز ان لا للعلاج كالتريق
 ولا اكتمل بالخمر لفزورة لرواية القندر في تحمل الروايات الواردة
 بالمنع من الاكتمال والدواة على الاخير روي عن الحسن بن احمد
 المسكر مطلقا بخلاف استعمال القليل من التخمير الموصية عند الفزورة
 لانه محرم الخمر بقية الخمر في ذلك ما فيها من كمال القبح وعدم الجواز
 مع اكله غير الخمر للعلاج كالفزورة الفزورة فلا فطو ولا علم
 قاله خاتمة في الاداب يستحب غسل اليد
 قبل الطعام وبعده ومسح اليد بالمنديل والتسمية
 عند الشروع واحمد عند الفراغ وان يسمى
 على كل لون بافراجه ولو قال بسم الله تعالى
 او له واخره اجزى ويستحب الاكل باليمين
 مع الاختيار وان يبدأ صاحب الطعام وان
 يكون اخر من يمتنع وان يبدأ في غسل اليد
 بمن

نفسه لا يبول

بمن على يمينه ثم يدور عليهم الى الاخر وان
 يجمع غسالة اليد في اناء واحد وان
 يستلقى الاكل بعد الاكل ويجعل رجله اليسرى
 ويكس الاكل متكئا والمقل من الماكل ويرى ان
 الاطراف حراما لا يتقن من الاخرى ويكس
 الاكل الشبع والاكل باليسار ويحرم الاكل
 على ما نذره يشرب عليها شئ من المسكرات
 او الفقاع اقول الاكل في كل مكان هو التصريح الواردة
 غنم في ذلك وغيره وقد شتمت على مندوبات وطهورات
 ومجوبات الا المندوبات فمن غسل اليد لا ياكل بها بل يغسل
 اليدين قبل الاكل وبعد الاكل عنه لا عنه ان قال غسل اليدين
 قبل الطعام ينفر الفقر وآخوه ينفر التيم وعن الامير ان
 قال غسل اليدين قبل الطعام وبعد زيادة في العرواطة للبر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال من غسل يديه قبل
 الطعام وبعد غاشر في سنة وعافية من بلوى في جسده وعن
 ابي جعفر انه قال الوضوء قبل الطعام وبعد يديه الفقر قليل له

رجله على

استحبنا
غسل اليد

وهو غسل اليد
 باليمين واليسار
 في كل وقت
 من الاكل والشرب
 والوضوء
 والجمعة
 والجمعة
 والجمعة

في الاكل والشرب
 في الاكل والشرب
 في الاكل والشرب
 في الاكل والشرب
 في الاكل والشرب

الملائكة بارك الله تعالى عليكم فطعمكم ثم يقولون للشيطان اخرج
 يا فاسق لا سلطان لك عليهم واذا فقالوا الحمد لله ثم قالت
 الملائكة فمزم انعم الله تعالى عليهم فادوا وشكر ربهم عز وجل واذا لم
 يستمعوا قالت الملائكة للشيطان اذن يا فاسق فكل معهم فاذا
 رفعت المائدة ولم يذكر اسم الله تعالى عليها قالت الملائكة فمزم
 انعم الله تعالى عليهم فشقوا ربهم عز وجل ونحوه من رسل الفقيه الا انه
 قال لا رتبة املاك وحكامه الا في الشئ في الترتيب عن محمد بن يعقوب
 ك قالوا فمن عن القضا انه قال اذا وضع اخوان فقل بسم الله تعالى
 واذا اكلت فقل بسم الله تعالى على اوله وآخره واذا شرب فقل
 الحمد لله تعالى وعن القضا انه قال ان ابله انا احدثه عبد الله
 علي بن ابي طالب من لم يرض بغيره وواحد وشكر الرحال فاذا ذن
 لهم فلي جلسوا فان ما من شئ الا وله خديعة لهم في ما يقدرون
 فوضع فقالوا يا بنهم قد والله تعلم انتم انتم فقالوا لا يا ابا
 جعفر هذا اخوان من الشئ فقال نعم فقالوا يا فقهه فقال لا
 حقه اذا وضع فقل بسم الله تعالى واذا شرب فقل الحمد لله تعالى وبأكل كل
 ان ما بين يديه ولا بين ول من قدام الاخرين وعن القضا
 انه قال اذا وضع الفداء والعتاق فقل بسم الله تعالى فان استطاع الفقيه
 يقول لا صبي به افرجوا فليس بهنا عشاء ولا بيت واذا شرب
 ان يستمر قال لا صبي به فقالوا فان لكم بهنا عن دويت و...
 انه قال اذا اكلت الطعام فقل بسم الله تعالى واذا شرب فقل الحمد لله تعالى
 اذا استمر قبل ان ياكل ياكل معه الشيطان واذا لم يسم اكل معه الشيطان

انما من الله تعالى
 بمف القضا

واخوان الله تعالى
 موبح الحارث

ويحذر من من الله تعالى
 وكان اشد من الله تعالى

من الخصال في شكاين
 وثا اربع عليه
 من الاستعداد
 في تركه كذا

فاذا

فاذا استبعد ما ياكل واكل الشيطان معه تقيا الشيطان ما كان اكل
 وعن الصادق ع من امر المؤمن ان يقول في اكل طعامه
 قل بسم الله تعالى عليه فان نسي فذكر اسم الله تعالى من بعد تقيا
 الشيطان في الطعام وعنه عنه انه قال من ذكر اسم الله تعالى
 على الطعام لم يسئل عن نعيم ذلك ابد وعنه عنه انه قال من
 ذكر اسم الله تعالى عند طعام او شراب اوله وحده الله تعالى وآخره
 لم يسئل عن نعيم ذلك الطعام ابد وعنه عنه انه قال من شرب من
 اذا اراد ان يطعم طعاما فامسى بيده فقلت بسم الله تعالى واسم
 رب العالمين عظم الله تعالى ثوابه ان تصل القيمة الحقة وعنه
 انه قال اذا حضرت المائدة وسرت جلوسهم اجز عنهم اجمعين و
 الرفيع انه كان رسول الله ص اذا وضعت المائدة بين يديه قال
 سبيك اللهم يا احسن ما احببتا به سبيك ما اكره ما تقطن
 سبيك ما اكره ما اكره في اللهم اوسع علي وعلى فقرا المؤمنين
 والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وعن القضا انه قال كان رسول الله
 اذا طعم عند اهل بيت قال طعم عندكم ما طعمون واكل طعامكم
 وصحت عليكم الملائكة الا في سبعة وعنه انه قال كان علي بن الحسين ع
 اذا وضع الطعام بين يديه قال يا من منك ومن فضلك
 وعطيتك فبارك في ثابته وسوءته وارزقنا حلقا اذا اكلناه
 رب محتاج اليه رزقت فاحسنت الكلام واجعلنا من ان يرض

ما كان اكل
 وسئل الرجل

اذا اكل الا في سبعة
 الى اهل بيت في الغنى
 بان في سبعة
 في اكله في سبعة

انكسار
 انكسار

طعم قال الحمد لله الذي طعمنا وسقانا وكفانا وآتانا ما نحتاج
 علينا وافضل الحمد لله الذي طعم ولا يطعم وسدى آتينا
 من لا يستحق كل لول فليقل بسم الله ثم على اوله وآخيه الاخير
 ذلك من النصوص الواردة في ذلك والمستفاد من تتبعها عدم
 اعتبار كيفية خاصة للتسمية والتجديد ما جرت به عادة الاكل
 بما يقضيها المقام بل وعدم اعتبار عدم عدم مخصوص فمما كثر
 كان الفضل اتم والاثر اكثر فلا حظ وتبدل الله اعلم ومنها
 الاكل باليمين في الاخير لما دل على استحباب اليمن في كل شيء
 ولما ورد من ان اليمين للاعلى واليسار للأسفل وقد ذكر ذلك
 ولما في الصحيح انه قال لا تاكل كل باليسار وانت تستطيع الاكل باليمين
 في التمسك باليمين واليسار في التمسك باليسار مع ظهور
 اتفاقهم عليه في غير ذلك والامر سهل والله اعلم ومنها البدعة في الخل
 بين عاتقين النازل و آخر عاتق عاتق ربه او البدعة في عاتق
 صاحب المنزل و آخر عاتق عاتق ربه او البدعة في صاحب المنزل
 و آخر عاتق عاتق ربه او البدعة في صاحب المنزل
 كما هو المستفاد من النصوص ان بقية ولو كان في وسط المجلس او
 جليل الشان فينبغي اعانة بان يعرض عليه الاتي منه فياخذ
 بالوضيفة الشرعية كما يستفاد من بعض النصوص ان بقية وعلم العمل
 فلا تظن ان الله اعلم ومنها ان سيد صاحب الطعام بالاكل ويتفقد
 من غلبه الا ان يكتفي بغيره من الطعام وعن القم انه كان ان يني

اذا

اذا اكل مع القوم اول من يضع يده في الطعام وآخر من يرفع يده
 بل ينبغي لك ان لا تترك الميراث وان لم يكن الطعام له لئلا ينجس
 غيره ولعل فله من ذلك والله اعلم ومنها ان يحج عنه الأيدي
 في الأكل واحد كما في النصوص ان بقية وغيره ومنها ان يستلم الأكل
 بعد الاكل بما يقفه ويجعل رجله اليمنى على رجله اليسرى كما في النصوص
 انه قال اذا اكلت فاستلق عاتقك وضع رجلك اليمنى على اليسرى
 ونحو هذه الفرق بين الفداء والعت وغيره والله اعلم ومنها
 ان ياكل بثلاث اصاب او عجوز ففوق القم انه قال كان رسول الله
 ياكل بثلاث اصاب ولا يفعل شي يفعله الجاهلون ياكل اقدم ما يصعب
 في يده وكان امير المؤمنين يترك عاتقه وياكل من يار يار صاحبها
 غير ذلك من الادب المشتملة عليها النصوص ان بقية وغيره فلا حظ
 والله اعلم اما المكروهات منها ان ياكل منكفئ ففوق القم
 انه قال ما اكل رسول الله منكفئ منذ بعث الله به الا ان قبضه
 فواض لقهتم وعنه انه قال ما اكل رسول الله منكفئ منذ بعث الله به
 الا قبضه وكان ياكل اكل العبد وليس حلية العبد فقلت له نعم ولم
 في كس فقال في كس فقال في كس وعنه انه قال مرت امرت بذيبة رسول الله
 وهو ياكل وهو جالس على ارض فقلت يا رسول الله اني اكل
 العبد وتجرس جلوده فقال لما انا عبد واني عبد اعبد من قال
 فدا ولا لقيت مني مكفنا فدا فدا فقلت لا والله ثم الا الذي

في كس فقال في كس فقال في كس وعنه انه قال مرت امرت بذيبة رسول الله وهو ياكل وهو جالس على ارض فقلت يا رسول الله اني اكل العبد وتجرس جلوده فقال لما انا عبد واني عبد اعبد من قال فدا ولا لقيت مني مكفنا فدا فدا فقلت لا والله ثم الا الذي

بمحمد

قال
البايظطع الاسبق
على الوجه مستد

واعتزف عبود عليه السلام

۱۲۱۰

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

أكله العبد ويطعم الناس في البر والكرم ويرجع إلى أهله في كل
 أجرة والزيت أو غيره كنت تخرجون على الرخصة أو على
 بعض المصالح والأمر سهل والله أعلم ومنها أنه يكره التعلل
 من الأكل لقوله ما ملأ الله أبا بكر من بطنة فإن
 كان ولا بد فليث لطعامك وثلاث لشرابك وثلاث
 لنفسك وعن أبي جعفر أنه قال ما أبغض إلا الله
 من بطن مملوء وعن الصادق أنه قال إن البطن لم يطفأ
 من أكله وأقرب ما يكون العبد من الله ثم إذا خف بطنة
 وأبغض ما يكون العبد من الله ثم إذا امتلأ بطنة ولا يملأ
 إلا من الأكل المنهني في النصوص الكثيرة كقول
 الصادق كثرة الأكل مكروه وقوله إن الله ثم يبغض كثرة
 الأكل وقوله قال رسول الله ما ملأ الله مؤمنا ياكل فمعا واحد
 والمنافق ياكل فمبعة امعاء بل لعلي من الأسرار الممنوعة
 في الكتاب العزيز كالأكل والمشرب ولا تسرفوا في جمعها
 والطيب في بعض الآثار وعن الصادق أنه قال لو أن الناس
 اقتصدوا في الطعام لا عدلت أبادانهم وعنه أنه قال ظهر
 النبي صلى الله عليه وآله عليه معاليق من كل شيء فقال له ما
 هذه المعاليق فقال له هذه الشرارات التي أصيب بها ابن آدم
 فقال ليس بل منها شيء فقال ربما سبغت فغسلت
 على

١٣٠

من شيء

ما رواه الإمام
 في الكافي
 في الكافي
 في الكافي
 في الكافي

عن الصلوة والذكر لله ثم فقال لله على أن لا أملك بطني
 أبدا فقال لله على أن لا أملك بطني أبدا ثم قال الصادق
 لله على جعفر وآله جعفر أن لا يملأ بطنه من طعام
 أبدا والله ثم جعفر وآله جعفر أن لا يملأ بطنه من طعام
 وعن أبيه أنه قال لا إن البطن إذا شبع طفر وعن عبيد
 الله قال خطب فقال يا بني سر أيديكم لا تكلوا حتى تجوعوا
 وإذا جعتم فكلوا ولا تسجفوا فلكم إذا شبعتم غلظت
 رقابكم وسكنت جنوكم ونسيت ربكم وعن سلمان الفارسي
 عن أبيه أنه قال أكثركم شبعاً والدين أكثركم جوعاً والأفقر
 وعن الصادق أنه قال ما كان شيء أحب إلى رسول الله من أن
 يطل جائعاً خائفاً لله ثم وعنه أنه قال إن أطلعكم حبشاً
 في الدين أطولكم جوعاً يوم القيمة وعنه أنه سمع رسول الله
 رجلاً يتجشأ فقال يا عبد الله أقصر حبشك فإن أطول
 التي في جوعاً يوم القيمة أكثرهم شبعاً في الدنيا وعن الصادق قال
 يا كميل إذا أنت أكلت فطول الملك يستغف من معك
 وترزق منه غيرك يا كميل إذا استويت على طينك
 فاحذر اللطم على ما رزقك وأرفع يديك عنك محمد
 سواك فيعظم نذرك يا كميل لا توتر معدتك طعاماً مودع

في الكافي
 في الكافي
 في الكافي
 في الكافي

فيها الماء موضعاً وللشبع مما لا يغنيك من الادواب
 الواردة في الغذاء والقشاة لا ينبغي تركه وان فتركه
 مفسد كثيرة واما كون الافراط من الشبع مفسد فمستحق
 اذا علم منه الضرر بل اوضح به بل او خسر ذلك والاصل على نفسه
 بصيرة ومنها الاكل على الشبع للنقص الكثرة ان تفرغ وعزله
 وعنه العلم انه قال الاكل على الشبع يورث البرص وكذا
 كبره نفس الشبع فمن ابا جعفر انه قال اذا شبع البطن
 طفر في الشبع ان ياكل من الطعام الى ان لا يشربه كما
 الممت مأت فمنها الاكل من مائدة يشرب عليها الخمر فينقص
 عليه كبرهم من غير خلاف فيه يعرف بل ظاهريهم انه من
 المتكاثرات فيهم ليصحرون بنهمهم عن ابي عبد الله انه قال
 ان الشبع قال ملعون من جلس على مائدة يشرب عليها الخمر و
 قال ملعون من جلس على مائدة يشرب عليها الخمر و
 جراح عنه انه قال قال رسول الله من كان يؤمن بالله واليوم
 والآخر فلا ياكل على مائدة يشرب عليها الخمر وقال جروان
 كتابه ابا عبد الله بالخيرة حين قسم على ابا جعفر فحين
 بعض القواد انبأه وضع طعاما ووعده الناس وكان ابو عبد
 فمن دعفنا امره الى المائدة ياكل معه عدة على الخيرة
 في شبعه قبل منهم فانا بفتح فيه شراب لهم فلما صار القدر
 مملوا

في شبعه
 الخمر

ملعون

في شبعه
 الخمر
 ملعون

املا

املا وان لم يحصل له التخلية المخرج شرعا والتخلية ملاء البطن
 وان بقيت شهوة الطعام كمن موعده لهن الله بعد ان
 دعو اليهم بذلك والامر سهل والله اعلم ومنها كراهة الاكل
 باليسر طما عن ساعته عن الصادق ع عن الرجل ياكل بشماله
 ويشرب بها فقال لا ياكل بشماله ولا يشرب بها ولا يخل
 بها شي ومن جرح عنه انه قال كره للرجل ان ياكل بيمينه
 او يشرب بها او يتناول بها وفي حديث انه نهى ان ياكل الا
 بشماله وان ياكل وهو متمك لا غير ذلك وقال الصادق
 شيان يعللان باليمين جميعا العنب والزمان وعليه قد
 يحمل جرحه انه قال اكل ابو عبد الله بيسره وتناول بها
 وعن زيارته عن ابي بن ابي انه قال رايت ابا الحسن
 بمنى وهو متمك على جواليق سود على يمينه فانه غلام سود
 يفتح فيه رطب فجعل يتناول بيسره فياكل وهو متمك
 على يمينه فحدث بذلك رجلا من اصحابنا فقال حدثني سلمان
 بن خالد انه سمع ابا عبد الله يقول فاصب هذا الامر كذا تديره
 يمين وقد يحمل على يمين الجواز او على غير ذلك والله اعلم ومنها
 الاكل ماشيا الا في الضرورة قال ابي اسنان قال ابو عبد الله

شئت

الاكل بالكلية لا تأكل وانت تمشي الا ان تخطى لاذرك وتل من الفروقة
 من الشئ المكسور ^{من الشئ المكسور} النظر للناس له مع حاجته الى الاكل قال الترمذي قال
 ابو عبد الله وضع رسول الله قبل الغداة ومعه كسرة فمعه عمره
 في اللبني وهو ياكل ويمشي وبلال يقيم الصلوة فطعن به بالناس
 وعنه ٣ انه قال قال امير المؤمنين ٣ لا ياكل بالكلية من
 يمشي كان رسول الله يفعل ذلك وعنه ٣ عن ابي عبد الله عن ابي
 انه قال لا بأس بان ياكل الرجل وهو يمشي والله اعلم ومنها كراهية
 اكل ما سقط من يد الانسان في الخوان ورجب اكل ما سقط
 عنه في الارض وخوفه حتى يأكده وله منافع الدنيا والآخرة
 وانه شغل من كل داء لمن اراد ان يستغنى به ففروا بالحق
 وانه يفر الفقر ويكثر الولد وانه مهر الحور العين ولو اكل في القراء
 وسقط منه شئ من اخوان لم يتناولوه وتركه للطير والباع ولو
 فخذ شئ من النصوص الكثيرة الواردة عنهم قال معمر بن
 خلاد قال ابو الحسن ٣ من اكل فمته له طعاما فقط منه شئ
 فليتناولوه ومن اكل في القراء وخارجا فليتركه للطير والبع
 وقال محمد اكلت بين يدي ابي جعفر الثانية ٣ فتر اذا
 وغت ورفع اخوان ذب الطعام بسيفه ما وقع من
 فأت الطعام فقال له ما كان والقراء فدعه ولو فخذ

شبه

شاة وما كان والبيت فتسعه والقطه ولو سقط في السطح
 وخوفه ما هو كالقواء واكل الطيور وخوفه له من غير ان يدس
 عليه بالثقال والارجل وخوفه نفس الحية بالقواء وجه غير
 بعيدا لكس فيما لو كان على الاكل من القواء كرهيا للناس
 حيث يلقى النسي به يقال الذواب وخوفه من غير ان يتفق
 به صوان املا ولو سقط على نفس اخوان من يد الانسان
 والمستف من القوم من عدم ثوب حتى يتفق طهر لانه ما من
 من سحقه والاستهانة به ولم تعثر على ما يدل على كراهية اكله
 او جوده ورده الى القراء الذرية الطعام مثلا وان كان الاولى
 تركه للحيوانات التي فخرها من خلقه وانتظر بعض الحيوانات
 فتملكه في هذه الايام وخوفه والله اعلم ومنها كراهية اكل
 بعض الاحياء واستنباه ببعضها فمن القاصد ٣ انه قال
 قال رسول الله ٣ نزل علي ميراثي بالخلل وقال ٣ نزل
 علي بالسواك والخلل والنجاسة وقال وهب رايت
 ابا عبد الله يتخلل فطهرت النية ٣ فقال ان رسول الله ٣
 كان يتخلل وهو يطيب العنق وفي حديث آخر ان علي الصفي
 ان يعيد له الخلل وقال ابو عبد الله ٣ ناول النبي جعفر اخلا

فقال يا جعفر تخلل فانه مصححة للفم او قال ١٢ للثة و
 مجلبة للرشق وقال ١٣ تخللوا فانه مصححة للثة والتوجه
 وقال ١٤ تخللوا فانه ينقى الفم ومصححة للثة وقال ابو
 احسب ١٥ لا تخللوا بعدو الرمي ولا يقض الرمان
 فانه يبيد عرق الحزام وقال القادري ١٦ من
 تخلل بالقصب لم تقض له حاجة ستة ايام وقال
 نهى رسول الله ١٧ ان يتخلل بالقصب والرياحان وكان ١٨
 يتخلل بكل ما احسب ما خلل اخوه والقصب قال ١٩
 نهى رسول الله ٢٠ عن التخلل بالرياحان والاسى والقصب
 قال ٢١ ان من يحرك عرق الاكله وعن الكارم عن الزوفة
 عن الامير انه قال التخلل بالطرفا يورث الفقر الى غير ذلك
 والله اعلم ومنها ما انه يكره اكل ما بين الاسنان بعد اتمام
 الخارج الفم او مطلقا وعن العلاء عن الحكم الذي يحرم وكان
 فقال اما ما كان فمقدم الفم فكله واما ما كان فالافراس
 فاطرحه وعنه ٢٢ انه قال اما ما يكون على اللثة فكله
 وانزوده وما يكون بين الاسنان فارم به وقال الفضل
 فقدى عند الربيعي ٢٣ قلما ان فرغ من القيام التخلل
 فقلت له ما هذا التخلل فقال ٢٤ قلما يقر في فمك ما ادرت
 عليه لسانك فكله واستكنى فاطرحه بالتخلل فانت
 بالخيار

فاحذر ان الله
 لا يفر بالقدرة الملك
 والديلة منصفه
 سمعنا الطاعون
 نفع ابري

باني ان شئت اكلته وان شئت طرحت وقال ٢٥ لا يزدردن
 ما يتخلل به فانه يكون منه الذبيلة وقال ٢٦ ما ادرت عليك
 فاطرحه فابله وما اطرحت بالتخلل فارم به وعن الحسن بن ابي
 انه قال قال رسول الله ٢٧ من تخلل فليلقط ومن فعل فقد احس
 ومن لم يفعل فلا يصح الا عند ذلك من الفم يستفدهم حوا
 ابتلاع ما اطرجه من بين اسنانه ولو اطرجه فانه واحتمال
 كونه من اجناس شتى فحرم الله كل ما ورثه واجامى مرفوع
 بوضع لوجه المنع الى ذلك غالبا وان امكن صدق بعض
 الصور الا ان تحريم كلته ما يصدق عليه انجب عرفا يتخلل
 كما سبق في محله فله فط وتذبذباته اعلم ومنها كراته التخلل
 بالظفر والعظم ونحوها على اشكال من الاصل وعم
 السوى الى بق ومن الاستحباب ومهجر رتبة بين
 المنشرة الى غير ذلك من الاداب التي تستفاد من
 متبع النصوص الكثيرة فله فط وتامل والله اعلم
 واما المحرمات فمنها الاكل من مائدة يشرب
 عليها الخمر كما نص عليه كثير منهم من غير خلاف فيه يعرف

بل ظاهراً من المثلث فيما بينهم لصحى هرون
 بن ابيهم عن ابي عبد الله ^ع انه قال ان النعش
 قال ملعون من جالس ^ع مائدة يشرب عليها الخمر
 وقال ^ع ملعون ملعون من جالس ^ع مائدة
 يشرب عليها الخمر وعن جراح عنه ^ع انه قال قال
 رسول الله ^ص من كان يؤمن بالله واليوم
 الآخرة فلا ياكل على مائدة يشرب عليها الخمر
 وقال هرون كذا مع ابي عبد الله ^ع
 بالحيرة حين قدم على ابي جعفر ^ع فحدث بعض
 القواد ابننا له وضع طعاما ودع الناس
 وكان ابو عبد الله ^ع فيهم وعرفنا هونا على
 المائدة ياكل ومعه عتبة على المائدة فاستقى
 رجل منهم فاتا بقدح فيه شراب لهم فلما صار القدر

زيد

زيد الرجل قام ابو عبد الله ^ع عن المائدة فسل عن قاضيه فقال
 قال رسول الله ^ص ملعون ملعون من جالس ^ع مائدة يشرب عليها الخمر قال
 الكليني ورواية اخرى ملعون من جالس ^ع مائدة يشرب عليها
 الخمر وخبر عمار عن ابي عبد الله ^ع عن المائدة اذا شرب عليها الخمر او
 مسكر فقال ^ع حرمت المائدة قبل له ^ع فان اقام رجل على مائدة
 منصوبة ياكل بها عليها ومنه الرجل مسكر لم يسبق منه احد ممن
 عليها بعد فقال ^ع لا يجزم حتى يشرب عليها وان وضع بعد ما يشرب لا يوجع
 فكل فاتها مائدة اخرى حتى كل الفاكهة وروى الفقيه عن ابي
 انه قال لا تأكلوا شراب الخمر فان الله عز وجل اذا نزلت عمت من
 في المجلس غير ذلك ما يستغفرونه حرم المجلس على المائدة المزودة
 مطم والله لم ياكل منها بل وتؤم الاكل منها مطلقا وان لم يجلس عليها
 وروى مالك بن النعمان عن الاول ^ع بسنده وعنده الفاضل
 الا الاضجاع على الفخ والله وقال ابن ادريس ^ع لا يجوز في القليحة
 ان يؤكل من طعام يعبر الله ثم به او عليه وقد جعل بان القيام
 منه مستلزم النهي عن ذلك من حيث انه اعراض عن فاعله وانته له
 فنجب لذلك وحرم تركه بالقيام عليها وقد يرفع بان النهي عن النهي
 مشروط بما قاله في رواية اخرى من النهي عن المجلس والاكل ^ع وان لم
 ينه عن المنكر ولم يحرز تأييده وايضا فالنهي عن المنكر لا يتحقق بالقيام

+

في القليحة
 لا يجوز
 مطلقا

بل يجب مراتبه المحترمة في محله فاذا لم يكن القام من مراتبه
 لم يجب فعله كما هو واضح وقد يعقل تحريم ايجال من على الوضوء
 الزبور يستلزامه تهمة ايجال في فعله لذلك في ذلك
 من اوضح معاديق الفقهاء موضع التهم وجنوا الغيبة
 عن القوم وخود ذلك ولقول امير المؤمنين عليه السلام لا تجالسوا
 على مائدة ريش عليها الخمر فان العبد لا يدرك خمر يوشق
 فانه لا يترك ظهوره كالمسأل ان بقى وعدم التوهم لظن
 الاقباع على احرام ولعله لذلك الحنف الاصل الفقهاء وسائر
 المسرات بالخمر في الحكم الزبور وكشف التهم وعنده
 انه الحاقم لها بالخمر لعلة لدخولها في الخمر ولو جردت
 عن شربها واقله القام عن المائدة او الاستماع من
 حضوره او لعلة لموتها عتبات بقى بناء على شمول المسكر
 للفقهاء الضم وان ذكره بالخصوص في محله انما هو ليرد
 النصوص فيه بالخصوص لا لانه ليس من المسكرات اطلاقا
 نظرا بغير من العبارات ولعله افراذه كما يظهر مما سبق في
 كتاب الطهارة فلا فطو تامل حاله العلم ومنها ان لا اكل
 من قدام غيره مع احتمال عدم رعاها والطعام بذلك
 محرمة التفرق في حال الغير بدون اذنه ودخول حرمه اذنه
 بذلك يجوز وضع الطعام بين ايديهم محل شرب ولو اتفق

المحقق ح

فهو

حصولها فلا ريب في ذلك انما انقص عليها كثير
 منهم من غير خلاف منه يعرف للنقص من الذم عليه
 وان تركه من الادب الشرعية ولو فعل ذلك
 صاحب الطعام لاكم بعض ايجالين على المائدة او
 للعدل والتوبة فيما بينهم فربما ثبت الكرامة في حقته
 في حال ايجال الاية تامل واطلاق النصوص من ذلك غير
 فلا حظ وتامل والله اعلم ومنها ان يأخذ الانسان
 اليد على الولية ولده وخوه معه من غير ان يتيقن
 الداع له على ذلك ومن غير ان يعلم رعاها بذلك
 لا حالة تحريم اكل مال الغير بغير اذنه وكذا الشك في
 الصادق ٣ انه قال اذا دع احدكم الى طعام فلا
 يستسبح ولده فانه ان فعل ذلك اكل من اكله ودخل
 غاصبا وخوه عن الميسر عنه ٤ عن النبي صلى الله عليه وآله
 بذلك فلا بأس به ولا يبعد كراهته ولعل ذلك
 هو مراد الشهيد وغيره من الحكماء بغيره والافق غير
 محله فتم جيدا والله اعلم ومنها تحريم اكل طعام لم يبيع
 اليه ولم يعلم برعاها حبه لا حالة التبرع ولا على الصفا





من ان الله قال من اكل طعاما لم يدع اليه فكلما اكل قطعة
 من نار وعن الشهد وغيره الفتوى وما من بعضهم
 احكم بكرايته فغير محلة الا ان يراوه حذرة العلم بالرخا
 عادة فلا بأس به فتأمل جيدا والله اعلم
 نفسه قد ذكر بعض من تأخره استجاب الوفاء
 تحقيق قبل اكل الطعام وبعد الفراغ منه لقلهم
 الوفاء قبل ينفي الفقر وبعده ينفى الهم ونحو ذلك
 الا اننا لا نغش على من ذكره فيما يستحق له الوفاء كما عرفت
 به بعضهم وقالوا لك وغيره ان المراد بالوفاء والنهوض
 انما هو غسل اليدين لانه هو المتعارف به من المنفعة
 دون الوفاء الحقيقي وفتعال يستجاب قبل الاكل دون
 ما بعد الفراغ منه كما عن التزنية لظاهر الحديث عن احمد
 حيث جعله من سنن الاكل الا انه لم يقرض فيه للفعل
 لا قبل الاكل ولا بعده فيقول ارادته من الوفاء
 وهذا الخرافة وان عدم ذكره في الفراغ منه الظهور
 فلا حظ وتأمل والله اعلم